جامعة 8 ماي 1945 –قالمة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الأمن الاجتماعي في الجزائر :
المخدرات نموذجا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد(ل.م.د) في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية و دراسات أمنية

إعداد الطالبين:

الطالب(ة): سمية لقشيري

الطالب(ة): عبد الرؤوف بولحسة

إشراف الدكتور:

د. منصر جمال

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
د. بن جديد سلوى	عنابة	رئيسا
د. منصر جمال	عنابة	مشرفا ومقررا
د. بوروبي عبد اللطيف	قسنطينة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية2013-2014

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا لاتمام هذا العمل المتواضع، ومصداقا لقوله صلى الله عليه وسلَم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

- **نشكر الله عزَ وجل الذي أعاننا ووفقنا على انجاز هذا العمل المتواضع.**
- **ثم نشكر الاستاذ المشرف"د /منصر جمال" على قبوله مسؤولية الاشراف علينا في هذا البحث، وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة وصبره علينا، حفظه الله وبارك له في عمره وجعله في خدمة العلم.**
- **الى كافة زملاء الدراسة.**

و الشكر موصول أيضا الى كل من كان له الفضل في اخراج هذا العمل المتواضع ولو بكلمة طيبة.

إهـــداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى الوالدين الكريمين إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل الزملاء طلبة السنة الثانية ماستر

إلى قسم العلوم السياسية

دفعة 2013-2014

سمية

- ✓ **الى أمي التي منحتني الحنان من أجل العيش في أمان، التي تكد لأرتاح ونوَرت عقلي بدروب النجاح.**
- ✓ **الى أبي الذي علَمني أن الحياة علم وأخلاق، وحرص على أن أكون طالبا ذو آفاق.**
- ✓ **الى نبع الأمل والتحدي أخي وأخواتي كلٌ باسمه.**
- ✓ **الى جميع من هم في قلبي و نساهم قلمي.**

أهذي ثمرة جهدي المتواضع عسى أن يعود بالمنفعة على الكل.

-عبد الرؤوف-

الخطة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: الأمن الاجتماعي دراسة في المفهوم.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الاجتماعي

المطلب الثاني: مقومات الأمن الاجتماعي وأبعاده.

المطلب الثالث: عوامل تهديد الأمن الاجتماعي.

المبحث الثاني: الأمن الاجتماعي وعلاقته بالمفاهيم الأخرى.

المطلب الأول: الأمن الاجتماعي ومسألة حقوق الإنسان.

المطلب الثاني: الأمن الاجتماعي والبناء الاجتماعي.

المطلب الثالث: الأمن الاجتماعي والتفكك الاجتماعي.

المبحث الثالث : مفهوم المخدرات والمؤثرات العقلية.

المطلب الأول: مفهوم المخدرات.

المطلب الثاني: انواع وتصنيفات المخدرات.

المطلب الثالث: مفهوم الادمان وخصائصه.

الفصل الثاني: ظاهرة المخدرات في الجزائر: الأسباب والآثار

المبحث الأول: حجم انتشار ظاهرة المخدرات في الجزائر

المطلب الأول: أسباب انتشار ظاهرة تجارة وتعاطي المخدرات في الجزائر

المطلب الثاني: توزيع وتعاطي المخدرات بين فئتي الشباب والأحداث.

المطلب الثالث: عملية بيع وترويج المخدرات (الاتجار بالمخدرات)

المبحث الثاني: تجارة المخدرات وعلاقتها بالظواهر الاجتماعية الأخرى

المطلب الأول: المخدرات والجريمة المنظمة

المطلب الثاني: العلاقة الظاهراتية بين الإرهاب والمخدرات

المطلب الثالث: دور الهجرة غير الشرعية في تنامي ظاهرة المخدرات

المطلب الرابع: الاتجار بالمخدرات في ظل العولمة.

المبحث الثالث: الآثار السلبية للمخدرات

المطلب الأول: الانعكاسات ذات الطابع الأمني
المطلب الثاني: الإنعكاسات ذات الطابع الاقتصادي
المطلب الثالث: الانعكاسات ذات الطابع الاجتماعي والصحي
الفصل الثالث: مكافحة تجارة المخدرات وضمان الأمن الجزائري
المبحث الأول: تحقيق الأمن الاجتماعي في الجزائر: الأدوار والجهود
المطلب الأول: دور الأجهزة الأمنية في تحقيق الأمن الاجتماعي
المطلب الثاني: دور المؤسسات الإجتماعية في توفير وضمان الأمن الاجتماعي
المطلب الثالث: دور المؤسسة الإعلامية في تحقيق الأمن الاجتماعي
المبحث الثاني: إستراتيجية الجزائر في مواجهة تهديدات المخدرات
المطلب الأول: التعاون الأمني الجزائري العربي في مجال مكافحة المخدرات
المطلب الثاني: التعاون العربي والدولي في مجال مكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات
المطلب الثالث: التعاون في منطقة الساحل الإفريقي لمكافحة تجارة المخدرات
المبحث الثالث: التجربة الجزائرية في احتواء ظاهرة تجارة المخدرات
المطلب الأول: تفعيل دور الأجهزة الأمنية وضمان الرقابة
المطلب الثاني: تفكيك الشبكات الدولية العابرة للحدود الوطنية المروجة للمخدرات
المطلب الثالث: صراع المخدرات (الجزائر، المغرب)
قائمة الملاحق
خاتمة
الفهرس

مقدمة:

عرفت البيئة الدولية لما بعد الحرب الباردة تغيرات مست العديد من جوانب النظام الدولي على مستوى القيَم، المؤسسات، الفواعل، فلم يعد التهديد مرتبطا بما قد يأتي من الدول فقط، بل أضحت التنظيمات الإجرامية بمختلف أنواعها، ومجالات عملها تشكل تهديدا مباشرا لأمن أي دولة، وما زاد من حدة هذه التهديدات ظاهرة العولمة وما صاحبها من تطور في وسائل الإتصال الحديثة كأجهزة الحاسوب، والتقنيات التي استغلتها هذه المنظمات وساعدتها على إيجاد مناخ رطب للتأصل مما زاد في توسيع شبكاتها وارتباطاتها البيَنية، ومن بين هذه المنظمات الإجرامية تلك العاملة في مجال المخدرات صناعة وترويجا.

يزداد الإهتمام بالجزائر من منطلق أنها تعد عمقا إستراتيجيا لدول المغرب العربي، ومجالا حيويا لها تنتمي إلى عدة أقاليم : متوسطي، ساحلي، مغاربي، وعليه فهي تمثل رهانا كبيرا لهذه الأقاليم في مكافحة ظاهرة المخدرات العابرة للحدود الوطنية، وكذا إدراكها للدور الذي يجب أن تؤديه حسب توجهاتها لتكون قائدا إقليميا يعول عليه.

بالنظر إلى التهديدات التي شكلتها هذه المعضلة مع زيادة تعقيداتها وارتباطها بالعديد من الظواهر الاجتماعية الأخرى كالهجرة غير الشرعية، الإرهاب، الجريمة المنظمة، وضعتها أمام خيار وحيد لا مفر منه هو ضرورة تأمين كيانها الاجتماعي ببناء إستراتيجية وطنية محكمة لمواجهة خطر تنامي المخدرات، من خلال دراسة شاملة للدوافع والأسباب بالاعتماد على إحصائيات، وأرقام من أجل دراستها كميا في محاولة منها لردع مثل هذه النشاطات ببيان آثارها خصوصا على المستويات الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية مع تفعيل آليات الضبط الاجتماعي، والدور الذي تؤديه الأجهزة الأمنية بتنسيقها بين مختلف الدول للزيادة من فعالية المكافحة، إذ أن مشكلة المخدرات لا يمكن مواجهتها من منطلق الدولة الواحدة، لوجود شبكات دولية عابرة للحدود الوطنية الأمر الذي يستدعي ضرورة التعاون وبناء سياسات مشتركة للحد من انتشار هذه السموم.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في معالجتها لظاهرة من أخطر الظواهر التي اجتاحت المجتمعات الإنسانية ببروزها على الساحة الدولية كتهديد أمن الأفراد، المجتمع، الدول ويمكن الاستدلال على أهمية الموضوع محل الدراسة من خلال:

- تسليط الضوء على مشكل يهدد كيان ومستقبل الأمة الجزائرية، إذ أن طاقات الدولة ومستقبلها رهينة الجيل الناشئ (الصاعد) وطالما هذا الأخير مهدد بويلات المخدرات فإن مستقبل الأمة وسلامتها مرهونين بمدى ما ستعمله الفئات الخيَرة لمصالح المجتمع ككل.

- التعرف على أهم العوامل التي تؤدي إلى تعاطي المخدرات سواء كان متصلا بالنواحي الاجتماعية، الاقتصادية، الأمنية ... بفهم هذه المعضلة وبالتالي التقليل منها والسعي لمحاربتها باتخاذ جميع الإجراءات والآليات الفعلية لمواجهتها.

- إن النقاش الأمني الراهن يدور حول وقاية المجتمع، وحمايته وفق معايير ثابتة ومشتركة هذا التصور الجديد الذي يثير الأفراد والجماعات والمطالبة بحمايتهم عن طريق الشرطة، والإجراءات السياسية يجسد مفهوم الخطر الاجتماعي، حيث تم تناوله كقيمة سياسية في الفكر الغربي والعلوم الاجتماعية.

أسباب اختيار الموضوع:

إنَ مبررات اختيار الموضوع، تقود أساسا إلى أهميته البالغة التي تنبع من عدة اعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية، تزيد من دفع الباحث إلى محاولة الوصول إلى نتائج علمية هادفة.

1- مبررات موضوعية (علمية):

- إثراء المكتبة الجزائرية بمثل هذه الدراسات، إذ أن الكتابات الجزائرية حول هذا الموضوع قليلة جدا وبشكل خاص حول مفهوم الأمن الاجتماعي في الجزائر، فأغلب الدراسات في هذا الموضوع اعتمدتها بعض الدراسات العربية كجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، من خلال ما قدمته من إسهامات مع إشراك بعض الباحثين الجزائريين والأرديين والمصريين وبعض الدول الأخرى.

- إستفحال انتشار المخدرات في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة والذي أصبح أحد المهددات الأمنية لها، فتطرقنا إلى هذه الدراسة هو إظهار وتشخيص مدى خطورة هذه الظاهرة خاصة أنها لا تتحكم فيها أي اعتبارات وهي آتية من محيط خارجي غير محيطنا.

- الاهتمام بموضوع الأمن الاجتماعي أصبح جديدا وطرح على الصحة الدولية مع بروز العديد من التهديدات الجديدة كالجريمة المنظمة وظاهرة المخدرات نظرا لتعقيداتها.

2- مبررات ذاتية:

- ميولاتنا الشخصية لمثل هذه المواضيع خاصة وأنها تتعلق بأمن المجتمع الجزائري والدولة ككل، وبصفتنا أفراد فيها استلزم علينا تقديم هذا الموضوع لما له من أهمية كبيرة لمعرفة الحقائق حول هذه الظاهرة ومدى انتشارها.

- إن الدراسات حول طبيعة التهديدات الجديدة الآتية من المخدرات قليلة جدا وهو ما دفعنا إلى البحث والإجابة عن التساؤلات والإشكاليات كما أن الفضول يدفع الإنسان للبحث أكثر حول هذه الظاهرة.

إشكالية الدراسة:

في ظل الواقع التي تعيشه الجزائر من تعاطي، تجارة، وتهريب عبر أراضيها للمخدرات نطرح الإشكال التالي:

إلى أي مدى حققت الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة المخدرات الأمن الاجتماعي؟

ولتفكيك الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

- ما مفهوم ومقومات الأمن الاجتماعي؟

- ما هو حجم انتشار المخدرات في الجزائر؟

- ما الأدوار التي تلعبها الأجهزة الأمنية من أجل ضمان تحقيق الأمن الاجتماعي؟

- ما أهم الإتفاقيات والمبادرات الجزائرية لتجسيد التعاون الإقليمي والدولي لاحتواء ظاهرة المخدرات العابرة للحدود؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية التي تم طرحها سابقا، تهدف الدراسة إلى اختبار الفرضيات الآتية :

الفرضية المركزية:

كلما زادت قدرة الدولة على التحكم في حركة انتقال المخدرات، كلما أدى ذلك إلى تحقيق أمنها الاجتماعي.

وفي إطار هذه الفرضية الرئيسية تنطوي مجموعة من الفرضيات الجزئية التالية:

- كلما اتسع نطاق التهديدات الآتية من المخدرات، كلما زاد البحث عن أساليب جديدة للتعامل معها.

- كلما فشلت الأجهزة الأمنية في مكافحة المخدرات، كلما تفاقمت هذه الظاهرة.

- إنَ الزيادة في حجم انتشار المخدرات يؤدي إلى فقدان الأمن الاجتماعي.

مناهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع اتبعنا المناهج التالية.

منهج دراسة الحالة:

إنَ منهج دراسة الحالة هو ذلك المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا، وهو ما فرضته طبيعة الدراسة من خلال الوقوف على التجربة الجزائرية في سبيل مكافحة المخدرات وضمان الأمن الاجتماعي وأهمية الاستراتيجيات والآليات الفعلية المتبعة لتحقيق ذلك.

المنهج الإحصائي:

من خلال عرض أهم الإحصاءات لنسبة استهلاك وتعاطي المخدرات حسب فئات الأعمار من سنة إلى أخرى، وكذا تجارة المخدرات وعدد الكميات المحجوزة والوقوف عليها بالأرقام ووضعها في جداول لتوضيح تغيراتها من سنة إلى أخرى، بالإضافة إلى إحصاءات خاصة بقضايا المخدرات التي عرضت على المحاكم في فترات معينة وفئات أعمار متعددة.

المنهج المقارن:

تمت الاستعانة به من خلال التحليل المقارن لكميات المخدرات المحجوزة ومقارنتها بالسنوات السابقة للوقوف ميدانيا على مدى نجاعة الأجهزة الأمنية في مكافحتها.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية:

سوف نركز في هذه الدراسة على الجزائر، واهتمامها بأمنها الاجتماعي من خلال محاربتها للمخدرات داخل حدودها الوطنية، وكذا دول الجوار التي تتقاسم معها هذه المشكلة خاصة دول الساحل الإفريقي.

الحدود الزمنية:

لقد ارتأينا أن تكون دراستنا في الفترة الزمنية الممتدة من 1994 إلى غاية وقتنا الحالي (2014) من خلال عرض تغيرات كميات المخدرات من فترة إلى أخرى مع العودة إلى الفترات الزمنية السابقة لبعض الدراسات.

أدبيات الدراسة:

إن موضوع الأمن الاجتماعي، من بين المواضيع التي زاد الإهتمام بها نظرا لما تعانيه العديد من الدول من مشاكل اجتماعية ومهددات لها، خاصة المخدرات التي أصبحت تمثل خطرا على أمن العديد من الدول نظرا لارتباطاتها وتشابكها فالمتتبع للأحداث العالمية في السنوات الأخيرة يرصد بوضوح نشاطا دوليا غير مسبوق لمكافحة هذه الأنشطة الإجرامية من خلال الإتفاقيات، المعاهدات الدولية الثنائية والجماعية، وسعي كل دولة إلى تأمين أمنها فسطرت أيضا العديد من الأبحاث:

***باللغة العربية**:

1) فايز محمد الدويري،(الأمن الوطني)، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع 2013).

تناول الباحث فيه مفهوم الأمن الوطني وظهوره كمصطلح سياسي وكذا تطور هذا المفهوم وذكر أبعاده التي جاء ضمنها الأمن الاجتماعي محل دراستنا وتطرق أيضا إلى دور المؤسسات في عملية التنشئة الإجتماعية، والعديد أيضا من المصطلحات كالإرهاب، المقاومة المسلحة، حق الشعوب في تقرير مصيرها، ليصل إلى عرض التجربة الأردنية في مكافحة الإرهاب.

2) عبد العزيز بن صقر الغامدي وآخرون، التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2006).

تناول هذا الكتاب مجموعة من المداخلات للعديد من الدول العربية حول التعاون لمحاربة ظاهرة المخدرات بذكر التشريعات والقوانين الخاصة بكل دولة وعرض لواقع المخدرات في الوطن العربي والآليات الفعلية لمعالجة هذه الظاهرة وكذا التعاون في إطار دولي كمنظمة الأمم المتحدة لتختم بتوصيات من أجل الدفع أكثر بزيادة عملية التعاون.

3) فراس عباس البياتي،(الأمن البشري بين الحقيقة والزيف).(عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع،2011)

تطرق فيه الباحث إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالأمن البشري ليركز على مفهوم الأمن الاجتماعي من خلال النشأة والتطور وعلاقته بالعديد من المفاهيم الأخرى ليتوقف عند دراسة حالة الأمن الاجتماعي داخل العراق كنموذج حي عن المهددات وانهيار هذا المفهوم فيها.

***باللغة الأجنبية:**

1-Salah Abdennouri, Prise en charge des toxicomanes, (office National de lute contre la drogue et la toxicomanie, séminaires de formation de médecins dans la cadre du projet mednet, Algerie, 1er semestre,2008.

وفيها حاول الإجابة على التساؤل التالي:

ما واقع المخدرات في الجزائر؟

توصل إلى النتائج التالية :

ظاهرة المخدرات تشكل خطر حقيقي وتطور سريع اد فئة الشباب هي المستهدفة أكثر من 100% زيادة من 2002 و2004، القنب الهندي المخدر الأكثر استهلاكا في الجزائر ثم المؤثرات العقلية، المغرب اكبر بلد منتج للقنب الهندي في العالم 60%، بلدان منتجة افريقية في جنوب الصحراء. كما تطرق أيضا إلى العوامل المساعدة على انتشار المخدرات، جغرافية، اجتماعية، عوامل قانونية، اقتصادية وتم التطرق أيضا إلى عرض

تجارب العديد من مراكز العلاج أهمها المشاركة الفرنسية وذلك في إطار التعاون الجزائري الفرنسي مع مشاركة أو تدخل واحد لدولة لبنان وإيطاليا.

تقسيم الخطة:

من خلال التطرق لهذا الموضوع اعتمدنا الخطة الآتية، حيث قسمنا دراستنا إلى ثلاث فصول.

الفصل الأول: الذي يضم الإطار النظري للدراسة، قسم إلى ثلاث مباحث تضمن المبحث الأول الأمن الاجتماعي دراسة في المفهوم وكذا مقوماته وعوامل تهديده، وعالج المبحث الثاني الأمن الاجتماعي كمفهوم وعلاقة بالمفاهيم الأخرى ذات الصلة كمسألة حقوق الإنسان، البناء الاجتماعي، التفكك الاجتماعي، وتناول المبحث الثالث مفهوم المخدرات والمؤثرات العقلية مفهوم الإدمان، أنواع المخدرات، خصائص الإدمان.

الفصل الثاني : تناول أسباب المخدرات في الجزائر وآثارها ويندرج تحته ثلاث مباحث حيث عرض في المبحث الأول حجم انتشار ظاهرة المخدرات في الجزائر من حيث التوزيع، التعاطي، المتاجرة، أما المبحث الثاني فقد عالج تجارة المخدرات وعلاقتها بالظواهر الاجتماعية الأخرى ، كالهجرة غير الشرعية، الإرهاب، الجريمة المنظمة، العولمة، أما فيما يخص المبحث الثالث فتناول الآثار السلبية التي تتركها المخدرات سواء كانت أمنية، اقتصادية، اجتماعية، صحية.

الفصل الثالث : عالج هذا الفصل مكافحة تجارة المخدرات وضمان الأمن الجزائري وضم ثلاث مباحث.

حيث تناول المبحث الأول أهم الجهود والأدوار المبذولة لتحقيق الأمن الاجتماعي في الجزائر، من خلال عرضه للدور الأمني التي تقوم به مختلف الأجهزة الأمنية وبعض المؤسسات.

بينما تضمن المبحث الثاني استراتيجية الجزائر في مواجهة التهديدات من خلال تفعيل دور التعاون الإقليمي والدولي لاحتواء هذه الظاهرة .في حين انفرد المبحث الثالث بالتجربة الجزائرية في احتواء ظاهرة تجارة المخدرات من خلال تفعيل دور أجهزتها وضمان الرقابة وتفكيك الشبكات الدولية العابرة للحدود الوطنية .

تعتبر الحاجة إلى الأمن من أهم الضرورات الإنسانية، خاصة الأمن الاجتماعي، وهو ما يبرز اهتمام المفكرين على مدى العصور بقضايا أمن الإنسان وحريته التي لا تنفصل عن أمن الوطن واستقلاله، إلا أن قضية الأمن الاجتماعي أصبحت أكثر إلحاحا في العصر الحاضر لتنوع المخاطر وتفاقمها.

المجتمع ككيان بشري يضم مجموعة من البشر تربط بينهم روابط الدين واللغة مما يجعلهم يتفاعلون فيما بينهم، فتنشأ بسبب ذلك العديد من العلاقات المختلفة من تفاوت أو تنافس، تعايش أو صراع، الأمر الذي ينعكس في النهاية على أسلوب حياتهم ودرجة ثقافتهم.

فالأفراد يخضعون لعوامل التغير والتقلب نتيجة التفاوت والاختلاف وينصب ذلك على أساليب الحياة الاجتماعية وما ينتج عنها من توترات إن لم يوجد لها ضوابط فعالة كفيلة للحد منها وأضرارها على المجتمع، أو لعدم معالجة أسبابها، وبالتالي يتولد عنها انحراف سلوكيات بعض الأفراد من المجتمع عن الطريق السوي فيدفع ذلك إلى ارتكاب الجرائم بمختلف أنواعها.

المبحث الأول: الأمن الاجتماعي دراسة في المفهوم.

تعددت مفاهيم الأمن الاجتماعي وأبعاده ومقوماته في ضوء التحولات التي يشهدها العالم مع بروز أخطار جديدة ومتغيرات تركت آثارها على جميع الأنساق الحياتية سواء منها ما تعلق بحياة الفرد أو الجماعة وتجاوزت الأطر التقليدية لمفهوم الأمن المتعلقة بحماية الإنسان من التهديدات المباشرة لحياته، لذا سنتناول في هذا المبحث مفهوم الأمن الاجتماعي في ظل التطور الحاصل في مفهوم الأمن وشموليته والمقومات الأساسية للأمن الاجتماعي وأبعاده ومهدداته والتحديات التي تواجه تحقيقه.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الاجتماعي

قبل التطرق إلى مفهوم الأمن الاجتماعي نتطرق أولا إلى مفهوم الأمن من حيث النشوء والتطور، وذلك من خلال إعطاء مفهوم للأمن بشكل مبسط يمكن من خلاله تحديد موقع الأمن الاجتماعي من الناحية المفهومية نظرا للاختلافات في إعطاء مفهوم شامل له.

أولا: مفهوم الأمن من حيث النشوء والتطور

التعريف الاصطلاحي: على الرغم من الأهمية القصوى للأمن فإن استخدامه يعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية في الأدبيات الداعية إلى تحقيق الأمن وتجنب الحرب، والأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني حماية الأمة من خطر القهر على يد القوى الأجنبية، لذلك فقد تأسست وزارات الأمن القومي في معظم البلاد وقصر اهتمامها بحالة اللاأمن الناتجة عن التهديد العسكري، وعاش العالم مرحلة سباق التسلح بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل البيولوجية والكيميائية والذرية كجزء من سياسات الدول الكبرى لإظهار هيمنتها[1] وقوتها، وأغفلت المعاني الإنسانية للأمن وإن عبَر عن ذلك بعض قادتها، ومنهم **"روبرت مكنمارا"** وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في كتابه ***جوهر الأمن*** بتعريفه للأمن بأنه: ***يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة*** وأن ***الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في المجالات كافة سواء في الحاضر أو المستقبل*.**

1- فراس عباس البياتي، **الأمن البشري بين الحقيقة والزيف**، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2010)، ص 24.

وهو ما قال به وزير الخارجية إدوارد ستاتنيوس الذي حدّد هوية المكونين الجوهريين للأمن البشري اللازم لتحقيق السلام في:

- الجبهة الأمنية التي لا تكون إلا بالتحرر من الخوف.
- الجبهة الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعني التحرر من العوز[1].

ولقد تطور من المصطلح ليشمل المفهوم العام للأمن الاجتماعي كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان المعاصر بدءا من شعوره بالاكتفاء المعيشي والاستقرار الاقتصادي إلى الاستقرار الشخصي في محيطه الأسري وبيئته الخارجية، وعليه فإن الأمن الاجتماعي يستلزم تأمين الخدمات الأساسية للإنسان، فلا يشعر بالعوز والفقر والمرض ويشمل ذلك الخدمات المدرسية والثقافية والرعاية الإنسانية والتأمينات الاجتماعية، وعلى مواجهته الظروف الطارئة وقضاء وقت فراغ يحول بينه وبين العزلة والانكماش، أما علماء السياسة فقد عرَفوا الأمن في الإطار الفكري تبعا للنظرية التي يتم من خلالها النظر إلى المصطلح وهي ثلاث: النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية والنظرية الثورية.

وبحسب النظرية الواقعية فإن الدولة هي الفاعل الرئيسي، وهي تتحرك وفق إدراكها للمحافظة على أمنها، مما يقتضي الاستحواذ على القوة واستخدامها عند اللزوم، وبالتالي فإن الأمن المستهدف هو أمن الدولة الذي يحقق التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي للدولة.

أما النظرية الليبرالية فهي ترفض فكرة أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، وأن أمنها لا يقتصر على البعد العسكري فحسب بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية.

أما النظرية الثورية فتسعى إلى تغيير النظام وليس مجرد إصلاحه باعتبار ذلك وسيلة ضرورية للقضاء على الظلم[1].

ويمكن تقسيم مستويات الأمن إلى أربعة مستويات، ولكل نوع دلالة خاصة تختلف في معناها ولكن الغاية تتشابه وهي على النحو التالي:

- أمن الفرد ضد كل ما قد يهدد حياته وممتلكاته أو أسرته.
- أمن الوطن ضد أي أخطار خارجية أو داخلية.
- أمن قطري *إقليمي* أو أمن جماعي لدول تتشارك المصالح وتعمل على التكتل لحماية كيانها.
- أمن دولي الذي تتولى حمايته المنظمة الدولية للأمم المتحدة[1]

2- فائزة باشا، **الأمن الاجتماعي والعولمة**، في:
www.swmsa.net/article.php?=action:show.id:1714 بتاريخ: 10-04-2014.

1- فراس عباس البياتي، مرجع سابق، ص25.

إلا أن الأمن الكوكبي أفرز مستويين هما: الأمن الوطني والأمن الذي تمارسه الدولة المهيمنة، وقد ساهم ذلك في تطور هذا المصطلح.

والأمن الكوكبي الذي استهدف الانسجام مع ما شهده العصر من تقدم تكنولوجي هائل، فأصبح للأمن مفهوم جديد يتجاوز الأمن الوطني والأمن الإقليمي، وكان هدفه الجوهري متمحورا حول الاقتصاد العالمي باعتباره الركيزة الأساسية للأمن الكوكبي الذي اهتم بالثورة التكنولوجية في مجالات المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى اهتمامه بمشكلة الانفجار السكاني وقضايا البيئة، وقدَم رؤية جديدة لمفهوم الأمن الذي لا يواجه أعداء تقليديين *دولا وأشخاصا* بل يعمل على حشد مقوماته لمواجهة الأخطار التي تواجه البشرية جراء الأشياء أو الأحداث[2].

إلا أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر أحدثت انقلابا في جوهر الأمن الكوكبي الذي لم يعد مهتما بالأفكار التي كان مقررا لها أن تلعب دورا في صنع العالم الحديث، بل باستخدام القوى المسلحة التي اتخذت من مواجهة الإرهاب هدفا لها دون اعتبار لما يلحق حقوق الإنسان من انتهاكات، ورسخ للأمن دون الوطني الذي يفسح المجال لتنظيمات سياسية أو قبلية أو طائفية من لعب دور في تقرير أمنها على حساب الأمن الوطني، كما اكتسب الأمن الإقليمي أبعادا جديدة، فلم يعد ينصرف إلى مواجهة التهديد المشترك بل تجاوزه إلى إقامة ترتيبات وهياكل جديدة من أجل تحقيق التكامل والاندماج والتعاون في المجالات كافة خاصة "الاقتصادية والتنموية".

كما ظهر مصطلح الأمن الإنساني في النصف الثاني من عقد التسعينات كنتاج للتحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة، وقد ركز على الفرد وليس الدولة كوحدة سياسية، وأكد على أن أيَ سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف منها تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة.

وترتب على ذلك تطور مفهوم الأمن لدى صانعي السياسات الدولية، فأوروبا بعد الحرب الباردة أسست لما يعرف بالمشاركة الأورومتوسطية باتفاق أعضاء الاتحاد الأوروبي المتوسطيَين والشماليَين على توسيع الاتحاد الأوروبي باتجاه شرق أوروبا، وتم التوصل بالإجماع حول التعامل مع التحديات الأمنية القادمة من الشرق والجنوب بهدف إعادة التوازن في توزيع الموارد المالية بينهم بما يتفق مع إدراكهم بأن القضايا الأمنية لا تقتصر فقط على الجانب العسكري، بل هناك قضايا أمنية غير عسكرية مثل البطالة ومشاكلها، وتزايد معدلات الهجرة غير الشرعية من جنوب المتوسط إلى شماله، لتأتي مبادرة برشلونة بصيغة مشاركة شاملة ترتكز على

2- دون كاتب، **مستويات الأمن**، في : www.policemc.com.bh/reports/2007/august/../1.do
بتاريخ: 08-04-2014.

1- فراس عباس البياتي، مرجع سابق، ص28.

ثلاثة محاور: السياسية – الأمنية/الاقتصادية – المالية/ الاجتماعية – الثقافية، والأهداف المرجوة من كل محور لم تكن إلا لمواجهة الانعكاسات السلبية للعولمة[1].

من الصعوبة الجزم بأن هناك اتفاق بين المفكرين والساسة والخبراء في تحديد مفهوم الأمن، ويمكن ربط مفهوم الأمن باتجاهين نظريتين أساسيتين هما:

***المنظور الكلاسيكي.**

يعتبر وولتر ليبمان أول من وضع تعريفا للأمن عام 1943، إذ يرى أن الأمن: **"أن لا تحتاج الدولة للتضحية بمصالحها المشروعة لتجنب الحرب وقدرتها على حماية هذه المصالح في حالة التعدي بشن الحرب على الغير، فأمن الدولة لديه مساو لقوتها العسكرية، وبالتالي تحقيق الأمن العسكري مع القدرة على مواجهة أي هجوم مسلح".** يركز هذا المفهوم أساسا على:

1- بقاء الدولة يتحقق باستخدام القوة العسكرية، وبالتالي يرتبط بمفهومي الردع والقوة.
2- التهديدات التي تواجه الأمن الوطني هي تهديدات خارجية ذات طابع عسكري.
3- إن مسؤولية تحقيق الأمن تتولاها الجيوش وأجهزة المخابرات والشرطة.

أ- <u>المنظور التكاملي الحديث.</u>

بعد نهاية الحرب الباردة عمّت نظرية شمولية للأمن احتوت على الأبعاد العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، ويرجع الفضل إلى دراسة **"بوزان"** التي وسعت مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى أبعاد جديدة، اقتصادية، بيئية وسكانية، إذ ميز خمسة أبعاد أساسية للأمن[2].

- ***الأمن العسكري***: ويخص القدرات العسكرية.
- ***الأمن السياسي***: ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.
- ***الأمن الاقتصادي***: ويخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.
- **الأمن الاجتماعي**: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها وكذا التهديدات والانكشاف التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها.

1- أحمد مجدي السكري، **الأمن والتعاون في المتوسط، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد152،** (أكتوبر: 2002)، ص3.

1- دلال بحري، **الأمن الغذائي مفاهيم متعدّدة وتحدّي دولي مشترك، مجلة الحقيقة،** عدد خاص بالملتقى الدولي العاشر، (جامعة أدرار: 2007)، ص 63.

- **الأمن البيئي**: ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي(الكائنات الحية ومحيطها)المحلي والكوني كحامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

إن مفهوم الأمن مفهوم ديناميكي ليس بالحقيقة الثابتة التي تحققها الدولة مرة واحدة، بل مسألة متغيرة، فقد تكون الدولة في مرحلة ما آمنة وفي مرحلة أخرى غير آمنة، كما أنه مفهوم متعدد الأبعاد (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية)، ويعرَف الأمن العام **"هو غياب الخوف والقلق، وهو شعور موضوعي بالثقة"[1].**

ثانيا: مفهوم الأمن الاجتماعي.

لم تتفق الدراسات على تعريف بصياغة محددة لمفهوم الأمن الاجتماعي، وهو حال معظم المفاهيم والمصطلحات التي لا تخضع للنمدجة إلا أن القصور الوارد في العديد من التعريفات قد يتمثل في عدم شمول المفهوم لجميع جوانب الحياة التي يعيشها الفرد، فبعض الباحثين قد يحصر مدلول المفهوم في جانب واحد من جوانب الحياة، وغيره قد يقصي الجانب المادي والممارسات الحياتية ويكتفي بالروح المعنوية والحالة الشعورية السائدة في المجتمع، وهناك من يغلب النظرة الأحادية ويحمل الفرد أو المجتمع تلك المسؤولية، ومنهم من يهتم في تعريف الأمن الاجتماعي بالجانب التنظيمي، وغاية النظام الدولي حماية الأفراد من أي اعتداء يحتمل وقوعه عليهم، فيرى أن الأمن الاجتماعي **" النظام الذي تتحمل فيه الجماعة الدولية المنظمة مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها والسهر على أمنه من الاعتداء" .**

ومن الباحثين من انتهج النظرة التكاملية في تعريفه للأمن الاجتماعي، وحسب مصطفى العوجي:
"الأمن الاجتماعي بمفهومه العام يشمل كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان المعاصر، فهو يشمل الإكتفاء المعيشي والإقتصادي والإستقرار الحياتي للمواطن، فالأمن الاجتماعي يسعى إلى تأمين الخدمات الأساسية للإنسان فلا يشعر بالعوز والحاجة ويشمل الخدمات المدرسية والثقافية والرعاية الإنسانية والتأمينات الاجتماعية والمادية في حالة البطالة، كما يهدف إلى تأمين الرفاهية الشخصية، وبالتالي تأمين الوقاية من الإجرام والإنحراف" [2].

وقد اعتبر مفهوم الأمن الاجتماعي جزء من مفهوم الأمن الشامل، وهو تحقيق الحماية والطمأنينة والأمن والإستقرار النفسي والاكتفاء المادي لأفراده من الإحتياجات الغذائية والصحية والترفيهية، وهو بذلك يعكس قدرة

2- فراس عباس البياتي، مرجع سابق، ص ص 30-31.

2 - منزل عسران جهاد العنزي، "**علاقة اشتراك الطلاب في جماعات النشاط الطلابي بالأمن النفسي والاجتماعي لدى طلاب المرحلة الثانوية**"، مذكرة ماجستير منشورة ، الرياض، 2004، ص 120.

الأمة على مواجهة التحديات الحالية وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإعتماد على الذات لضمان الإستقرار للمجتمع[1].

كما يعرَف الدكتور احسان محمد الحسن الأمن الاجتماعي **"يعني سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تتحداهم كالأخطار العسكرية وما يتعرض له الأفراد والجماعات من القتل والإختطاف، والإعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة "**[2]

في حين يرى فريق آخر **"أنَ غياب أو تراجع معدلات الجريمة يعبر عن حالة الأمن الاجتماعي، وأن تفشي الجرائم وزيادة عددها يعني حالة غياب الأمن الاجتماعي، فمعيار الأمن منوط بقدرة المؤسسات الحكومية والأهلية في الحد من الجريمة والتصدي لها وأن حماية الأفراد والجماعات من مسؤوليات الدولة من خلال فرض النظام وبسط سيادة القانون بواسطة الأجهزة القضائية والتنفيذية، واستخدام القوة إن تطلب الأمر، ذلك لتحقيق الأمن والشعور بالعدالة التي تعزز الانتماء إلى الدولة بصفتها الحامي والأمين لحياة الناس وممتلكاتهم وآمالهم بالعيش الكريم"**

في حين يؤكد الدكتور مؤيد العبيدي **"أن الأمن مسؤولية اجتماعية بوصفه ينبع من مسؤولية الفرد اتجاه نفسه وأسرته فنشأت أعراف القبيلة وتقاليدها لتصبح جزاءً من القانون السائد"**

ويعرَف الأمن الاجتماعي أيضا بأنه **"كل الإجراءات والبرامج والخطط الهادفة لتوفير ضمانات شاملة تحيط كل شخص في المجتمع بالرعاية اللازمة، وتوفر له سبل تحقيق أقصى تنمية لقدراته وقواه وأقصى قدر من الرفاهية في إطار من الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية"**[3]

" ويستخدم الأمن الاجتماعي للدلالة على مجموعة متنوعة من أنساق دعم الدخل، وفي المملكة المتحدة على سبيل المثال يعطي الأمن الاجتماعي معاش التقاعد والمرض وتعويض الإصابة والأمومة، كما يشمل المزايا الأخرى مثل تعويض العجز وتعويض البطالة والمزايا الإضافية وتعويض الطفل، وتعويض دخل الأسرة **" كما أنَ معنى الأمن الاجتماعي في القانون الفرنسي مؤسس على التضامن الوطني ويؤمن العمال وعائلاتهم ضد المخاطر التي تؤدي إلى تخفيف أو إنهاء قدرتهم على الكسب"**، إنه يضمن ما يلي:

- ضمانات اجتماعية: أمراض – أمومة (أبوة) – إعاقة – شيخوخة – وفاة.

- ضمانات حوادث العمل – أمراض مهنية.

---

1 – رشاد صالح رشاد زيد الكيلاني، **الأمن الاجتماعي، مفهومه تأصيله الشرعي وصلته بالمقاصد الشرعية**، (جامعة آل البيت: 2012)، ص34.

3– فايز محمد الدويري، الأمن الوطني، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2013)، ص101.

1– كامل جاسم المرياتي، **مفهوم الأمن الاجتماعي في الفكر السوسيولوجي**، (بغداد: دار الحرّية للطباعة، 1997)، ص11.

وعندما يعرف الأمن الاجتماعي في فرنسا قاعدة مهنية قوية يضمن لكل الأشخاص المقيمين في التراب الفرنسي، الحماية من أخطار المرض – الأمومة وكل التكاليف العائلية.[1]

وهناك من يعتبر الأمن الاجتماعي جزء من مفهوم الأمن القومي والأقرب أن يكون داخليا وعلى الرغم من أن مفهوم الأمن القومي أكثر ما يرتبط بالشؤون الخارجية ولكن يمكن القول أن العوامل الداخلية المؤثرة فيه ليست أقل من العوامل الخارجية .

ويرى **أرنولد وولفر "أن الأمن القومي يعني عدم الخوف من وجود خطر على القيم الحياتية وأن وجود الأمن القومي دليل على عدم وجود ما يهدد القيم المكتسبة وهذا التعريف يشمل الأمن الاجتماعي ورعاية الحقوق الأساسية، والأمن والنظام متلازمان، فالمجتمع الذي يفتقر إلى النظام الاجتماعي يفقد الأمن، وفقدان الأمن يدَل على عدم وجود نظام اجتماعي منظم وقوي مهيمن على الأمور".**

وإذا فقد الأمن الاجتماعي يصبح مضطربا مذبذبا وقد يخل بأسس النظام الاجتماعي وقد تتغير العلاقة بين طرفي العقد الاجتماعي.

والأمن الاجتماعي قد يعرَف **"بأنه حماية المجتمع من جريمة حالية أو متوقعة والمقصد من الأمن الاجتماعي هو إحقاق الاستقرار والعيش تحت مظلة السلام الاجتماعي"**[2]

وتعرَف الوظيفة الاجتماعية للنشاط الأمني **"عبارة عن مجموعة من الأعمال الاجتماعية تقوم بها الشرطة في تحقيق هدفها الأساس وهو حراسة الأمن فهي لا تقتصر على علاج الجريمة بعد وقوعها إنما عليها أن تهتم بالوقاية منها وبالتالي تحقيق الأمن الاجتماعي "**[3]

ومن هنا فإن مفاهيم الأمن الاجتماعي تدور حول توفير حالة الأمن والاستقرار والطمأنينة في المجتمع المحلي بحيث يستطيع الأفراد التفرغ للأعمال الاعتيادية التي يقومون بها، وفي حالة غياب الأمن فإن المجتمع يكون في حالة شلل وتوقف، فالإنتاج والإبداع يزدهران في حالة السلام والاستقرار.

إنَ الأمن الاجتماعي مفهوم يشير **"إلى الحماية ضد المخاطر والطوارئ الاجتماعية، والتحرر من القلق والخوف المتعلق بتلك المخاطر أو الخطوات التي تتخذ لحماية السكان من تلك المخاطر".**

1- فوزي بن دريدي، معوقات تحقيق الأمن الاجتماعي في الوطن العربي، في:
www.anbar.com/ar/monthly-issues/1158.article.htm .2014-04-10 بتاريخ:

2- الفضلي داهي، **المنظمات الأهلية والدور الاجتماعي حالة المنظمات الخيرية والأمن الاجتماعي،**
www.iefpedia.com/arab/wp-content/uploads//zxc.doc .2014-04-11 بتاريخ:

3 – فراس عباس البياتي، مرجع سابق، ص 124.

ويشمل المفهوم العام للأمن الاجتماعي كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان المعاصر، بدءا من شعوره بالاكتفاء المعيشي والاستقرار الاقتصادي إلى الاستقرار الشخصي في محيطه الأسري وبيئته الخارجية، وعليه فإنه يستلزم تأمين الخدمات الأساسية للإنسان فلا يشعر بالعوز والفقر والمرض ويشمل الخدمات المدرسية، والثقافية، الرعاية الإنسانية، والتأمينات الاجتماعية ومواجهة الظروف الطارئة. [1]

[1] – سعد بن عبد الله بن جلبان الشهراني، "**التنظيم الأمثل للشرطة في ضوء المفهوم الشامل للأمن– دراسة تطبيقية على شرطة مدينة الرياض**"، مذكرة ماجستير منشورة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003، ص 40.

المطلب الثاني: مقومات الأمن الاجتماعي وأبعاده.

أولا: مقومات الأمن الاجتماعي.

يعتبر الأمن الاجتماعي الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات الحديثة، وعاملا رئيسيا في حماية منجزاتها، والسبيل إلى رقيَها، وتقدمها لأنه يوفر البيئة الآمنة للعمل، والبناء يبعث الطمأنينة في النفوس ويشكل حافزا للإبداع، والانطلاق إلى آفاق المستقبل، ويتحقق الأمن بالتوافق، والتمسك بالثوابت الوطنية التي توحد النسيج الاجتماعي، والثقافي الذي يبرز الهوية الوطنية ويجدد ملامحها، حيث يكون من السهل توجيه الطاقات للوصول إلى الأهداف، والغايات التي تندرج في إطار القيم، والمثل العليا لتعزيز الروح الوطنية، وتحقيق العدل، والمساواة، وتكافؤ الفرص وبالتالي تكامل الأدوار، فاستتباب الأمن يساهم في الانصهار الاجتماعي الذي يساهم في إرساء قواعد المساواة في الحقوق، والواجبات بغض النظر عن الدين، والعرق، والمذهب مع الإبقاء على الخصوصيات الثقافية التي تجسد مبدأ التنوع في إطار الوحدة وفي هذا صون للحرية، واحترام لحق الإنسان.

فالأمن الاجتماعي يقوم على ركيزتين أساسيتين هما :

- العدل الذي يعطي كل ذي حق حقه من خلال توزيع الموارد بالإنصاف ويحمل المجتمع على مبادئ العدل وقواعده وأحكامه.

- الحزم في ضبط الأمور وحل المشكلات، والجدَ في تصحيح الأخطاء ومعالجتها، وعدم التهاون والتساهل عن كل ما يعكر صفو الأمن الاجتماعي، ويدنَسه في جميع المجالات سواء كانت السياسية أو الاجتماعية أو الفكرية أو الاقتصادية.

وكذا من بين مقومات الأمن الاجتماعي والتي نجدها ترتبط به وتشمل كل من الأمن الصحي والغذائي، الأمن الفكري والمشاركة في الشؤون العامة.[1]

تعتبر المساواة، والعدالة، وتكافؤ الفرص عناصر أساسية مهمة، متى توفرت زادت قوة الأمن الاجتماعي ومتى ضعفت تسبَب ضعف الأمن الاجتماعي، كما أن المفهوم العام للأمن الاجتماعي بعناصره يشمل مكونات الأمن الفردي، والأمن الجماعي فهو أمن الأمة باعتبارها وحدة واحدة، وذلك بتحقيق الحماية الكافية، وصيانة حقوقها العامة ومصالحها الجماعية، المتمثلة في وحدتها الاجتماعية والفكرية وحماية مؤسساتها والحفاظ على مكتسباتها [2].

1- أكرم عبد الرزاق مشهداني، محمد عبد اللطيف البنا، **نتائج وتوصيات مؤتمر الأمن الاجتماعي- تطلعات وتحدّيات، في:مؤتمر الأمن الاجتماعي**، البحرين، 29-31 أكتوبر 2007، ص 12، في:
Web2.aabu.edu.jo.shariaconfrance/doc/1-5/doc

1- رشاد صالح زيد الكيلاني، مرجع سابق، ص38.

ثانيا: أبعاد الأمن الاجتماعي.

على ضوء المفهوم الشامل للأمن فإنه تعني تهيئة الظروف المناسبة التي تكفل الحياة المستقرة من خلال الأبعاد التالية:

1- البعد السياسي: يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة، وحماية المصالح العليا، واحترام الرموز الوطنية، والثوابت التي أجمع عليها غالبية أفراد المجتمع، وممارسة التغيير وفق القوانين والأنظمة التي تكفل ذلك بالوسائل السلمية التي تأخذ بالحسبان أمن الوطن واستقراره.

2- البعد الاقتصادي: الذي يهدف إلى توفير أسباب العيش الكريم وتلبية الاحتياجات الأساسية، ورفع مستوى الخدمات مع العمل على تحسين ظروف المعيشة، وخلق فرص عمل مع الأخذ بعين الإعتبار تطوير القدرات والمهارات من خلال برامج التعليم والتدريب والتأهيل.

3- البعد الاجتماعي: الذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالإنتماء والولاء، والعمل على زيادة قدرة مؤسسات التوجيه الوطني لبث الروح المعنوية، والتشجيع على إنشاء مؤسسات المجتمع المدني ودورها في توجيه الطاقات.

4- البعد المعنوي (الإعتقادي): من خلال إحترام المعتقد الديني بصفته العنصر الأساسي في وحدة الأمة والحفاظ على العادات الحميدة والتقاليد الموروثة بالإضافة إلى القيم التي استقرت في الوجدان الجمعي[1].

5- البعد البيئي : الذي يهدف إلى حماية البيئة من الأخطار التي تهددها كالتلوث، وما يلحقه من أضرار على عناصر البيئة، ومكافحة كل أشكال التلوث، وهذا ما نصت عليه التشريعات المتعلقة بحماية البيئة والإجراءات المتبعة للحد من جميع مصادر التلوث.

إنَ الأبعاد الأمنية المشار إليها تعالج وفق مستويات أربعة هي أمن الفرد، وأمن الوطن، وأمن الإقليم، والأمن الدولي حيث يسعى الفرد إلى انتهاج السلوك الذي يؤمنه من الأخطار التي تهدد حياته أو أسرته أو ممتلكاته من خلال ما يملك من الوعي وبإتباع الإجراءات القانونية لدرء هذه الأخطار واللجوء إلى القانون لتوفير الأمن مع الحرص على حماية المجتمع ككل وعدم التعدي والتجاوز كما أن مقومات الحماية الفردية تنحصر في مدى توفير مستلزمات السلامة العامة [2].

إذا الأمن الاجتماعي يتحقق من خلال عناصر مهمة:

- توفير فرص العمل.

2- محمد عبد المنعم النعناعي، **نحو وعي سياسي.. الأمن القومي أبعاده وصياغته**، في:
www.da3watonaa.blogspot.com/2010/01=08.html بتاريخ: 11-04-2014.

1- خليل حسين، **مفهوم الأمن في القانون الدولي العام**، في:
www.dirkhlaihussein.blogspot.com/2009/01/.16.html بتاريخ: 12-04-2104.

- العدالة في توزيع الدخول.
- العدالة في توزيع الوظائف.
- توفير الحماية الاجتماعية للعاملين والمواطنين.
- توفير قدرات ومهارات أفراد المجتمع من خلال التدريب والتأهيل.
- تحسين وزيادة مستويات المعيشة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.
- الاهتمام بالتربية الصحيحة والتوجه الإعلامي الهادف.
- اعتماد مبدأ التعاون بين الشعوب والحكومات.
- تحقيق الكرامة الإنسانية للمواطن.
- التأكيد على أن المسؤولية الأمنية مسؤولية جماعي ومجتمعية.[1]
- إزالة عوامل الخوف من الإجرام، و الإنحراف والشعور بعدم الأمن يحقق الرغبة الأكيدة في التعاون من أجل تحقيق الوقاية[2].

المطلب الثالث : عوامل تهديد الأمن الاجتماعي.

هناك العديد من العوامل والأسباب التي تهدد الأمن الاجتماعي.

1- الإنحراف: وهو الابتعاد عن المسار المحدد، وانتهاك القواعد، والمعايير، ومجانبة الفطرة السليمة وإتباع الطريق الخطأ، ويأخذ الإنحراف أشكالا عديدة منها ما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس وكدا الممتلكات، ومنها ما يتصل بالجرائم المنافية للأخلاق كما أن بعض أشكال الانحراف تستهدف النظام الاجتماعي وبالتالي تأثّر عليه.

1- المخدرات: وهي من أخطر الآفات والتي كانت محور تركيزنا في بحثنا هذا إذ إنها تهدد المجتمع وتعبث بكيانه واستقراره لما تتركه من آثار سلبية على صحة الأبدان والعقول، وتبديد للطاقات والثروات، وما تورثه من خمول واستهتار تفسد معه العلائق الاجتماعية، وتشكل بوابة لإرتكاب جرائم أخرى كالسرقة والقتل [3].

2- الفقر: يعتبر الفقر من أبرز المشكلات الاجتماعية والإقتصادية حيث يؤدي الحرمان والعوز إلى بروز حالات الجنوح التي تدفع أصحابها إلى السرقة، والانتقام، وتشكل بيئات الفقر مناخا مناسبا للإنحراف الاجتماعي

2- محمد اسماعيل علي اسماعيل، **الآثار الاجتماعية لانعدام الأمن الاقتصادي، في:**
بتاريخ: 14-04-2014. www.tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php

1- خالد بن سعود البشر، **الأمن مسؤولية الجميع رؤية مستقبلية**، ورقة عمل مقدّمة لندوة المجتمع والأمن، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، 2005، في:
بتاريخ: 15-04-2014. www.mimsdhawi.com/other albesht.htm

2- داهي الفضلي، **المنظمات الأهلية والدور الاجتماعي حالة المنظمات الخيرية الدعوية والأمن الاجتماعي**، في:
www.ifpedia.com/arab/wp-content/uploads/zxc.doc بتاريخ:15-04-2014.

الذي يهدد قيم المجتمع ويبث الخوف والقلق، وبخاصة لدى الأطفال الذين يحرمون من مقومات الحياة، المأوى، الرعاية، التعليم حيث تظهر حالات التشرد والعدوان مما يشكل إخلالا في توازن البيئة الاجتماعية، ودافعا إلى العنف والتدمير.

فالفقر له تأثير مباشر على حياة الأسرة بل يساهم في خلق مشاكل كثيرة خاصة في وقتنا الحالي، وما أصبح للمادة من دور فعال في دعم حياة الأسرة، وفي استقرارها وتأثير الفقر من هذه الناحية يكون عاملا مشجعا لتشتت الأطفال بحثا عن مصادر عيش، وكذا الشباب الذين يسعون إلى تحقيق الإرضاءات المادية حتى وإن كان الحصول على هذه الموارد بطريقة ملتوية، وغير قانونية ببيع المخدرات والسرقة، وهي من بين المداخل التي يلجون بها نحو الإنحراف.

إن الحصول على المال بطريقة غير شرعية كاللجوء إلى بيع المخدرات والسرقة يؤثر على المجتمع ككل، وعلى أمن الفرد الذي هو أحد مكونات هذا المجتمع، كما يمس أمن الدولة من خلال التأثير على الإقتصاد الوطني للدول فهو يستنزف الثروات [1].

3- البطالة : تعد البطالة من المشكلات الكبيرة لم تجد لها بعض الدول حلا جذريا على الرغم من العديد من المحاولات الإصلاحية والبرامج الإقتصادية المتنوعة، فالبطالة تؤثر على المجتمع كافة خاصة فئة الشباب مما يثورون على تلك الدول، ومنهم من يلجأ إلى البحث عن مصدر للعيش مهما كانت نوعيته وما تصاحبه من عوامل للإنحراف، فعلى سبيل المثال في الوطن العربي، وحسب إحصاءات منظمة العمل العربية فإن نسبة البطالة تصل حاليا إلى 15% من إجمالي القوى العاملة العربية، أي ما يعادل حوالي 18 مليون عاطل يبحثون عن العمل ولا يجدونه، ويتوقع ارتفاع هذا العدد بالنظر إلى أن حجم القوى العاملة العربية في ازدياد مطرد، ففي الدول العربية فرادى يتراوح معدل البطالة في الفترة 2000-2003 ما بين 1.1% و3.9% من إجمالي القوى العاملة في الكويت، الإمارات، البحرين، قطر، وما بين 26% و28 % في الجزائر،العراق، فلسطين، وتعاني فئة خريجي التعليم العالي من أعلى معدل للبطالة مقارنة بالفئات التعليمية الأخرى، واستفحلت هذه الظاهرة في العديد من الدول العربية، حيث تبلغ معدلاتها الضعفين في الأردن، وثلاثة أضعاف البطالة بين الأميين في الجزائر، وخمسة أضعاف في المغرب، وعشرة أضعاف في مصر، وتتفاوت معدلات البطالة من دولة عربية لأخرى، ففي الدول ذات الكثافة السكانية العالية، ترتفع حدة الظاهرة حيث تبلغ في اليمن 20%، و21% في الجزائر، و17% في السودان، و9% في مصر، و8% في سوريا، وفي المقابل تنخفض في دول الخليج العربي ذات الكثافة السكانية المنخفضة.

1- فتيحة كركوش، **ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011)، ص 31.

إذن فالبطالة من أخطر المشاكل التي تهدد أمن المجتمع وتماسكه، وهي تختلف من مجتمع إلى مجتمع حتى إنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة إلى أخرى فهناك أسباب اقتصادية وأخرى اجتماعية أو سياسية فهي تترك آثار على الأمن القومي والوطني للدولة من خلال تفشي ظاهرة المخدرات والجرائم .[1]

المبحث الثاني: الأمن الاجتماعي وعلاقته بالمفاهيم الأخرى.

ارتبط مفهوم الأمن الاجتماعي بالعديد من المفاهيم ذات الصلة به، وتناول العديد من القضايا الأمنية التي تعلقت بأمن الإنسان وأمن المجتمع ككل من خلال التركيز على بعض المسائل، كمسألة حقوق الإنسان وأسس البناء الاجتماعي وما يتضمن من مؤسسات أمنية وسياسية و اجتماعية، والتفكك الاجتماعي وما يقابله من ضبط أمني، واجتماعي وقد برز هذا المفهوم كقضية ملحة وجوهرية مع انحسار الحرب الباردة، وانهيار الأنظمة التسلطية، حيث أصبح مادة علمية لا يخلو مجتمع سواء كان متقدما أو مصنَفا ضمن مجموعة دول العالم الثالث من الدعوة إلى ضرورة توفير الأمن الاجتماعي فهو يمثل الدفاع لحماية الدولة ومواطنيها من كافة الأخطار الداخلية البيئية (الطبيعية)، الاجتماعية (المخدرات)، الاقتصادية والسياسية.

المطلب الأول: الأمن الاجتماعي ومسألة حقوق الإنسان.

إقامة أمن وطني ودولي كان الهاجس الذي اجتمعت لأجله الدول عام 1948، لتضع ميثاقا دوليا يؤمن السلم بينها و الازدهار لأعضائها ويحفظ حقوق الإنسان فيسود العدل والوفاق بين الأفراد وبين الشعوب، وصاحب الإعلان إصدار العديد من المواثيق، والعهود، والاتفاقيات الدولية ما بذلته على مر العقود، ولقد تطورت منظومة حقوق الإنسان بفضل ما بذلته الإنسانية من جهود، ولمواجهة ما تكبدته من خسائر جراء الحربين العالميتين، وتبين له العلاقة الوثيقة والتلازم بين حفظ الأمن والسلم الدوليين، وحماية الحقوق والحريات، وأن تحقيق الثانية لن يأتي إلا في ظل الأولى، وهو ما أشار إليه ميثاق تأسيس منظمة الأمم المتحدة في ديباجته.

وإذا نسقنا المبادئ التي كرستها أعمال الفلاسفة والمفكرين والمواثيق والإعلانات الدولية لوجدنا أنها أرست نظرية للأمن الاجتماعي: تنظيم المدينة، والحياة الاجتماعية وتنمية الفصيلة والدعائم الخلقية وتوفير التربية المدنية وتدعيم العلاقة الأسرية وضمان العمل ... واحترام منظومة حقوق الإنسان، وإعلان السلام لأجل بناء مجتمع سليم آمن في ظل أسس العدالة الاجتماعية[2].

ومن هذا المنطلق اهتم علماء الإجرام والاجتماع والسياسة والاقتصاد بشكل خاص بدراسة مقومات الأمن الاجتماعي وتقنياته، فالأمن بشكل عام حاجة من الحاجات الأساسية الضرورية الملحة لكل بني البشر، إذ

1- فوزي بن دريدي، معوقات تحقيق الأمن الاجتماعي في الوطن العربي، مرجع سابق.

1- فائزة الباشا، **الأمن الاجتماعي والعولمة**، (ليبيا: المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006)، ص23

لا يوجد إنسان لا يتعرض للخوف بغض النظر عن مصدر الخوف ودرجته أو مستواه والنتائج المترتبة عليه، ويشير مفهوم الأمن بشكل عام إلى إحساس الفرد بعدم الخوف والطمأنينة على نفسه أو ماله أو أقاربه أو عشيرته أو غيرهم ممن يساهمون في بناء وتشكيل أمن الفرد ذاته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وبدرجات متفاوتة، يسعى الأفراد إلى تحقيق أمنهم وتبديد مخاوفهم بطرق عدة، منها ما يقوم على أسس مالية اقتصادية، حيث يعتقد الكثير من الأفراد أنه وبالمال يستطيع الإنسان أن يكون آمنا من عدد من الأخطار التي قد تواجهه، ومنها ما يقوم على أسس اجتماعية كالأسرة والعشيرة، إذ يحس الإنسان بالأمن بسبب انضمامه أو انتسابه إلى أسرة أو جماعة اجتماعية كبيرة يلجأ إليها الفرد في حالة تعرضه للخطر، كما قد توفر السلطة والقوة الأمن للإنسان وتجعله لايشعر بالخوف ما دامت تعمل على حمايته.[1]

فيما تشكل العقيدة واقي حقيقي من كل الأخطار، إنَ الأمن يرتبط ارتباطا مباشر بالفرد ذاته أكثر من ارتباطه بأمن الدولة التي ينتمي إليها أو يقيم فيها، فالإنسان قد لا يكون آمنا على نفسه أو ماله رغم أنَ الدولة قد تكون آمنة أحيانا، على أن لا يفهم أنَ أمن الدولة ليس مهما في أمن الأفراد، فأمن الأولى يساهم مساهمة كبيرة في زيادة درجة أو مستوى أمن الأفراد، ومن هنا فإن مفهوم الأمن الإنساني الذاتي قد برز الآن كتحدي حقيقي مهم حديث في هذا العصر، إذن الأمن حق من الحقوق الأساسية للإنسان باعتباره ضروري للأفراد والجماعات والدول، وكل يسعى لتحقيقه، كما أن علماء الغرب تنبهوا لأهمية الأمن في حياة الإنسان أيضا، **"فماسلوا"** وضع الأمن على رأس الحاجات ضمن تصنيفه للحاجات الإنسانية من خلال هرمه المعروف بهرم الحاجات الإنسانية فالإنسان الغير آمن لا يستطيع أن ينجز عملا ويكون شغله الشاغل البحث عن الأمن مما قد يحوَل حياته إلى مأساة حقيقية ويورثه الكثير من الأمراض العضوية والنفسية وقد قام ***ماسلو*** إلى تقسيم الهرم إلى ثلاث مستويات:

المستوى الأول (حاجات شخصية) والمستوى الثاني (حاجات اجتماعية) والمستوى الثالث (حاجات عقلية) فهم ومعرفة، وتقسَم الحاجات أيضا إلى عدة أقسام هي :

1- **الحاجة الأولية *(primary needs)*** كالحاجة إلى الطعام والمسكن والملبس والحاجة الجنسية.

2- **الحاجة المشتقة (*derived needs*)** الحاجة الناتجة عن التواجد في جماعة لها خصائصها الاجتماعية (اللغة والتربية والتعليم والقيادة، الضبط الاجتماعي).

3- الحاجات التكاملية (*integrative needs*) وهي مجموعة الحاجات التي تحقق قدرا أكبر من الإنسجام الاجتماعي وتربط بين أعضاء الجماعة (المعتقدات والممارسات الدينية، ونواحي النشاط الترفيهي).[2]

المطلب الثاني: الأمن الاجتماعي والبناء الاجتماعي.

2- المرجع السابق، ص24.

1- فراس عباس البياتي، مرجع سابق، ص ص 131-132.

حاجة الفرد إلى المجتمع ليعيش وحاجة المجتمع للفرد ليستمر في الوجود حقيقة في الدرجة الأولى من الأهمية، ومن أجل هذا كانت الصلة بين الفرد والمجتمع ضرورية، فالإنسان كائن اجتماعي ثقافي يعيش في مجتمع وهو بذلك يجد نفسه مرتبطا بعلاقات متعددة ومتشابكة مع الآخرين أنه يخلق الثقافة التي تؤثر بدورها في حياته فالتفاعل الذي يعتبر العملية الجماعية الأساسية هو الذي يشكل العامل المركزي في كل الحياة الاجتماعية.

وعليه كل نظام اجتماعي يتكون من عدد من المراكز الاجتماعية status المترابطة على نحو ينجز أهداف ذلك النظام، ولكل مركز بدوره يضم مجموعة من أدوار اجتماعية تحقق أهداف المركز أولا ثم النظام الاجتماعي والمجتمع، بمعنى أنَ الدور الاجتماعي يتضمن مجموعة تفاعلات اجتماعية أو سلوكيات متوقعة تعمل على تحقيق أهداف النظام، وعلى الشخص الذي يشغل ذلك المركز أن يؤدى تلك الأدوار وأن يلتزم بها كما يتوقعها النظام الاجتماعي من خلال أفراده وكما أقرها المجتمع وأعرافه وقوانينه وقيمه فإذا كانت تلك السلوكيات خارج نطاق التوقع الاجتماعي أدت إلى إرباك النظام وبالطبع فإن الدور الاجتماعي لا بد أن يتضمن حقوقا وواجبات محددة فالواجبات هي تلك التصرفات أو السلوكيات المتوقعة أي الوسائل المؤدية إلى الهدف [1].

يعَد البناء الاجتماعي من الأسس المهمة في دراسة المجتمع فهو يتضمن المؤسسات الاجتماعية، المؤسسات السياسية، الأمنية، العسكرية، الدينية، الاقتصادية، الصحية، وغيرها التي ترتبط ارتباطا وثيقا مع الأسرة وتتأثر بها فالعلاقات وثيقة ومتفاعلة مع البناء الاجتماعي بمؤسساته، لأن الأسرة هي المسؤولية عن تكوين اتجاهات الفرد وتطبيع شخصيته والتي تعكس تأثير النظام العام للمجتمع.

إنَ انفجار التوترات الداخلية يدَل على خلل في النظام الاجتماعي وكدا تفشي الآفات الاجتماعية كالجرائم، السرقة تجارة المخدرات يدل على فشل عمليات الضبط الاجتماعي وعدم فعاليتها في تدعيم عناصر البناء الاجتماعي وربطها، وعدم كفاءة موجهاته الأساسية في تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع ومؤسساته التنظيمية الأمر الذي يسبب اختلالا في تحديد المراكز والأدوار الاجتماعية للأفراد وأدوارها المترابطة وتلك دون شك حالة تفكك اجتماعي.[2]

فالمعايير السلوكية والأخلاقية، تعزز الاستقرار السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الحياتي للمواطنين حيث أن جميع هذه المقومات ترتبط بحياة ونشاطات المواطن اليومية، لذا يطلق على أجهزة الأمن بأنها دعامة نظام العدالة الاجتماعية، وذلك بسبب قيامها بأدوار ومهام متعددة كمقاومة الجريمة، المحافظة على الأمن والاستقرار، تقديم الخدمات الاجتماعية، الدوريات والرقابة، تحسين العلاقة بين الجمهور والأجهزة الأمنية ... إلخ.

1- كامل جاسم المرياتي، مرجع سابق، ص22.

2- فراس عباس البياتي، مرجع سابق، ص136.

كما أن تطوير وتفعيل أداء الجهاز الأمني للقيام بنشاطه الحيوي لا يتحقق من خلال مسألة التوافر العددي لمنسوبيه فقط، بل يتحقق في الأصل من خلال عملية التحسين والتطوير المستمر لأداء منسوبيه، وذلك عن طريق التدريب والتعليم من جهة، وتحديد وسائل الإتصال و الإنتقال والأجهزة ذات العلاقة بالتحري والضبط من جهة أخرى.

4- ***تفعيل النظام القضائي***: إن وجود نظام قضائي فاعل تتوافر فيه الإجراءات النظامية والعادلة لعملية التقاضي والمحاكمة أحد المقومات الأساسية للبناء الاجتماعي للمجتمع، لذلك من بين مهام النظام القضائي في عملية الضبط الاجتماعي العمل على حفظ وحدة وتكامل البناء الاجتماعي للمجتمع، فالنظام القضائي يرتبط ارتباطا وثيقا بجميع المقومات الأساسية للبناء الاجتماعي (الإستقرار المعيشي، الإستقرار الاقتصادي، الإستقرار الأمني)، كما أن دور الجهاز القضائي يعد أساسيا من حيث أنه مكمل لدور الأجهزة الأمنية[1].

إن مفهوم البناء الاجتماعي يقوم على أساس تحليل مدى أهمية توفر الظروف والمناخ الملائم اجتماعيا واقتصاديا وأمنيا للمواطن في المجتمع، والذي من خلاله يستطيع أن يعيش حياة مستقرة وآمنة وكريمة.

ومن بين العوامل الفاعلة في بنية الأمن الاجتماعي:

1- **تحقيق الإحتياجات الأساسية**: يتم تحقيق وإشباع الإحتياجات الأساسية من خلال توفير الخدمات الرئيسية في المجتمع والتي ترتبط ارتباطا مباشرا ووثيقا بحياة واستقرار الفرد، من تلك الخدمات ما هو مرتبط بإشباع الحاجات الأساسية عند الفرد والتي قد يحتاج لها بشكل يومي، مثل الخدمات الصحية، التعليمية، الاجتماعية، خدمات الإسكان.

2- **ترسيخ قواعد ومعايير سلوكية وأخلاقية**: من بين مؤشرات البناء الاجتماعي السليم ومنها توافر معايير سلوكية وأخلاقية على درجة من الفهم والإقرار المتقارب بين أفراد المجتمع حيث أنَ الفهم والإقرار للقواعد والمعايير السلوكية يؤَمن للمجتمع درجة عالية من التجانس في إتباع هذه القواعد والمعايير مما يكفل ويضمن درجة عالية من وحدة التناسق في البنية الاجتماعية مع مراعاة حقيقة الاختلاف العقائدي أو الثقافي لأفراد المجتمع.

3- **تطوير وتحديث أجهزة الأمن**: تقوم أجهزة الأمن بمهام رئيسية وأساسية في كيان البناء الاجتماعي للدولة لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بأهم المقومات الأساسية لهذا البناء.[2]

1- محمد بن عبد الله البكر، **السلوك الإجرامي بين واقع الأمن الاجتماعي والضبط الاجتماعي**، في:
www.acofps.com/vb/showthread.phpt=8557 بتاريخ: 16-04-2014.

2 – محمد بن عبد الله البكر، السلوك الإجرامي بين واقع الأمن الاجتماعي والضبط الاجتماعي، مرجع سابق.

المطلب الثالث: الأمن الاجتماعي والتفكك الاجتماعي.

فقدان الأمن يعني أن القيم الاجتماعية قد فقدت قدرتها على ضبط سلوك الأفراد والجماعات، وأن التفكك الاجتماعي يعني فشل النظام الاجتماعي في تحديد مراكز الأفراد وأدوارهم المترابطة بشكل يؤدي إلى بلوغهم أهدافهم بصورة مرضية، وأن التفكك الاجتماعي ظاهرة تصاحب انعدام الأمن[1].

لكل حضارة أو تنظيم اجتماعي مخلفات متنوعة تتمثل بالتوترات الداخلية أو انحرافات سلوكية لأسباب متعددة منها تعدد البناءات الاجتماعية الداخلية وتعدد المعايير والقيم الضابطة وتعدد المؤثرات تبين مدى تعرض الفرد إلى ضغوط وعقبات قد تؤدي إلى بعض الإنحرافات الفردية أو التوترات الاجتماعية، وتعد المجتمعات الحضرية أكثر إفرازا لمثل هذه التوترات والانحرافات بسبب تعقد بناءها الاجتماعي، وهي تتطلب انتماء الفرد إلى عدد من التنظيمات المؤسسية وإشغاله مراكز اجتماعية في آن واحد، وهذا يؤدي بدوره إلى نوع من التوتر والصراع، فالانحرافات واستيعابها يعد مشكلة في حد ذاته، لأنه يهدد بتصعيد تلك التوترات إلى انفجارات تهدد النظام الاجتماعي في الحد من هذه الانحرافات والتعامل معها بشكل إيجابي والعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال تفعيل آليات الضبط الاجتماعي قيميًا ومؤسسيا يدل على عجز النسق الاجتماعي عن أداء وظائفه وتحقيق متطلباته الوظيفية التي ترتبطه بالأنساق الأخرى في المجتمع فتتحول تلك التوترات إلى مشكلات اجتماعية تمتد آثارها إلى بقية الأنساق الاجتماعية فتسود حالة التفكك الاجتماعي في النظام كله [2].

فالتنظيم الاجتماعي للمجتمعات مسألة حجم فكلما زاد السكان اتسع التنظيم وتعدد، وكلما زاد تراكم الثقافة كلما تنوعت وظائف التنظيم وهذا ينطبق أيضا في حالات تقسيم العمل كما أن التنظيم الاجتماعي يزداد بزيادة التنظيمات ذات الغرض الواحد، وعندما يحدث تغير اجتماعي يفقد التنظيم المتعدد بعض من وظائفه وتستقل بها تنظيمات اجتماعية أخرى، فتغير الأسرة مثلا جعل بعض وظائفها تنتقل إلى أجهزة الدولة أو المؤسسات الأخرى [3].

تركَز الحياة الاجتماعية بالضرورة إلى شيء من التنظيم وأن كل تنظيم يتضمن بالضرورة نوعا من الضبط، لقد أشار إلى ذلك **"ابن خلدون"** حيث أكد أن العمران البشري لابد له من سياسة ينتظم بها، وأن كل مساعد على امتثال الأفراد لقواعد وأنماط السلوك والمعايير والقيم السائدة في المجتمع يدخل في موضوع الضبط الاجتماعي.

2- كامل جاسم المرياتي، مرجع سابق، ص17.

1- فراس عباس البياتي، مرجع سابق، ص138.

2- أمين هويدي، **الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي**، (بيروت: دار الطليعة، 1975)، ص45.

وبما أن الأمن الاجتماعي في ابسط معانيه هو حماية الأفراد والجماعات والمنظمات من التهديدات التي تتعرض لها بسبب تناقص الأحكام والضوابط الاجتماعية وتحلل القيم والمثل الحضارية ومن هنا فإن حالة اللاأمن الاجتماعي تعني الانفصال من الأهداف الثقافية والوسائل المتبعة للوصول إليها وفي هذه الحالة تفقد المعايير الاجتماعية قدرتها على ضبط سلوك الأفراد والجماعات كما أن القيم هي الأخرى تفقد سلطتها في تحديد تصرفات الأفراد، وحالة فقدان المعايير قوتها الإلزامية بوصفها أداة للضبط الاجتماعي هي حالة تتميز بالتخبط وانعدام الأمن والتي أسماها **"دوركهايم"** بالفوضى المعيارية إذن يمكن القول بأن المجتمع الذي يتوفر على الأمن الاجتماعي يكون أفراده ممتثلين للقيم والمعايير الثقافية، والتماسك الاجتماعي في أعلى حالاته، فهناك توافق في الوسائل والأهداف التي يسعى المجتمع إليها ولكي تمارس وسائل الضبط وظيفتها الحيوية في السيطرة الاجتماعية والأمنية وتكون أكثر قدرة على تحقيق أهدافها في حفظ كيان المجتمع ووجوده وبالتالي تحقيق الأمن الاجتماعي لا بد من تفصيل منظمات وروابط تعمل ككيانات أو جماعات ضاغطة تسهم في إقرار النظام الاجتماعي في المجتمع والتي يمكن تحديدها[1].

1- أمين هويدي، مرجع سابق، ص ص 47-48.

المبحث الثالث : مفهوم المخدرات والمؤثرات العقلية.

عندما نتحدث عن المخدرات يتوجب علينا أن نشمل المؤثرات العقلية أيضا لاشتراكهما في التأثير على الجهاز العصبي المركزي سواء كانت منشطة أو مثبطة أو مهلوسة فالمخدرات والمؤثرات العقلية تشمل العقاقير التي يمنع تعاطيها، ومن هنا لا بد لنا من تحديد المفاهيم و التعاريف الخاصة بموضوع المخدرات والمؤثرات العقلية.

المطلب الأول: مفهوم المخدرات.

يعد لفظ المخدرات من المفاهيم الواسعة والتي تستخدم على نطاق واسع في الغايات الطبيعية وغير الطبيعية لذلك فإن هذه المواد بغض النظر عن تسميتها بالإدمان أو إساءة استخدام فهذه الأخيرة التي تعد ظاهرة غير مقبولة اجتماعيا ولقد سماها " بارك " أحد علماء الاجتماع (بظاهرة المخدرات) بوصفها ظاهرة لا يمكن فهمها ضمن أوساط أخرى غير الأوساط الاجتماعية والثقافية.[1]

وهنا ينبغي لنا الإشارة إلى وجود اختلاف وتباين في مفهوم المخدرات وبين ما هو مخدر وما ليس بمخدر ومن أجل ذلك سوف نعرج على التعريف اللغوي للمخدرات ثم إلى تعريفها العام والعلمي .

أولا : التعريف اللغوي

كلمة المخدرات مشتقة أصلا من الفعل خدَر الذي يعني كل ما يؤدي إلى الكسل والخمول، الاسترخاء، الضعف، النعاس، الثقل، الضعف في الأعضاء وقد يمنع الألم كثيرا أو قليلا [2].

ثانيا : التعريف العام

المخدرات هي كل مادة يؤدي تعاطيها إلى التأثير على الحالة الذهنية للإنسان مما يؤدي بالإخلال بحالة من التوازن الذهني العقلي لديه ولا بد من النص على تجريمها ليعاقب القانون على كل اتصال بها .

ثالثا : التعريف العلمي

المخدر هو مادة تؤثر على الجهاز العصبي المركزي وتعاطيها يؤدي إلى حدوث تغيرات في وظائف المخ، وتشمل هذه التغيرات تنشيط أو اضطرابات في مراكز المخ المؤثر على مراكز الذاكرة، والتركيز، اللمس،

1-عبد الله محمد عبد النبي أحمد قازان، **ادمان المخدرات و التفكك الأسري، دراسة سسيولوجية،** (الأردن: دار حامد للنشر و التوزيع، 2005)، ص ص24-25.

2- علجية داود، "**ارتباط المخدرات بالإجرام**"، مذكرة تخرج في المدرسة العليا للقضاء، وزارة العدل، 2008، ص 07.

الشم، البصر، الإدراك، والمخدر كلمة مترجمة لكلمة (Narcotic) المشتقة من الكلمة الإغريقية (Narrcosis) التي تعني يخدر أو يجعل مخدرا[1] .

رابعا : التعريف القانوني

هي كل المواد والمركبات التي تسبب الإدمان وتضر بالإنسان وتختلف قائمة هذه المواد بين دولة وأخرى لذا لا يوجد تعريف دولي موحد للمخدرات .[2]

وعليه فالمخدر أو المؤثر العقلي هو كل عقار أو مستخلص يتم تعاطيه بشكل الطبيعي كالحشيش أو القات أو الماريجوانا أو مصنعا كالهيروين والكوكايين وفي كلتا الحالتين يؤدي تعاطيه إلى تغير في مستوى الوعي مؤثرا على الجهاز العصبي المركزي إما مثبطا له منشطا أو مهلوسا.

وعليه كل هذه الأنواع والأصناف من المخدرات والمؤثرات العقلية بصفة عامة تستلزم علينا دراسة هذه الأنواع من المخدرات[3].

المطلب الثاني : أنواع وتصنيفات المخدرات.

كثرت أنواع المخدرات وأشكالها حتى أصبح من الصعب حصرها، ووجه الخلاف في تصنيف كل تلك الأنواع ينبع من اختلاف زاوية النظر إليها فلا يوجد حتى الآن اتفاق دولي موحد حول هذا التصنيف، ولكن على العموم كانت أشهر التصنيفات حسب ما يلي:

أولا : بحسب تأثيرها.

1- **المسكرات** : مثل الكحول والكلوروفورم والبنزين.

2- **مسببات النشوة** : مثل الأفيون ومشتقاته.

3 - **المهلوسات** : مثل الميسكالين، فطر الأمانيت، البلادون، القنب الهندي .

4 – **المنومات** : وتتمثل في الكورال، الباربيورات، السلفونال، برموميد البوتاسيوم.

ثانيا : بحسب طريقة الإنتاج.

---

1 – علجية داود، مرجع سابق، ص10.

2 – عدنان سليمان الأحمد، عدنان المجالي، **قضايا معاصرة**، (عمان: دار وائل للنشر، 2000)، ص113.

3 – علجية داود، مرجع سابق، ص12.

1 – **مخدرات تنتج من نباتات طبيعية مباشرة** : مثل الحشيش، القات،الأفيون، نباتات القنب.

2 – ***مخدرات مصنعة وتستخرج من المخدر الطبيعي بعدأن تتعرض لعمليات كيماوية تحولها إلى صورة أخرى*** : مثل المورفين، الهيروين، الكوكايين.

3 – ***مخدرات مركبة وتصنع من عناصر كيماوية ومركبات اخرى***.

ثالثا : بحسب الإعتماد (الإدمان) النفسي والعضوي.

1 – المواد التي تسبب اعتمادا نفسيا وعضويا: مثل الأفيون ومشتقاته كالمورفين والكوكايين والهيروين.

2 – المواد التي تسبب اعتمادا نفسيا فقط: الحشيش والقات وعقاقير الهلوسة [1].

رابعا : بحسب اللون:

1 – المخدرات البيضاء: مثل الكوكايين والهروين.

2 – المخدرات السوداء: مثل الأفيون، مشتقاته والحشيش.

بالإضافة إلى تصنيفات أخرى:

1 – المثبطات (المهبطات): منها ما هو من أصل طبيعي ومنها ما هو مستحضر من مركبات كيماوية، ومنها ما يجمع بين ما هو مصنع وأصل طبيعي .

* ***المهبطات ذات الأصل الطبيعي***:

1-1 الأفيون: هو المصدر الأساسي للمهبطات، مصدره شجرة الخشخاش وأشهره المورفين والكوكايين.

- **المورفين** : يعتبر المركب الأساسي للأفيون الخام.

- **الكوكايين** : يوجد أيضا في خام الأفيون.

* **المهبطات نصف التخليقية** :

ا – **الهيروين** : هو أحد مشتقات المورفين.

ب – **المثبطات التخليقية** : هي مجموعة من العقاقير تحضر في المعامل من مركبات كيماوية.

1- مصطفى ميلي ، جريمة المخدرات في الوسط المدرسي، تربص ميداني أمن دائرة عين بسام، تخصص شرطة قضائية، البليدة،2007-2008، ص15.

ج – **بديلات المورفين** : أشهرها البيتيدين والديميرول.

2- **المنومات** : أشهرها السيكونال، الأميتال، الفينوباربيتال الماندراكس والميثاكولون.

3 – **المهدئات** : العقاقير التي تأخذ دون وصفة طبية لعلاج القلق والتوتر.

4 – **المنشطات** : وتنقسم إلى نوعين:

ا – ***المنشطات الطبيعية***:

1 – **الكوكايين** : يستخلص من نبات الكوكا وهو مسحقوق أبيض .

2 – **القات** : وهو أحد المنشطات الإدمانية [1].

ب – ***المنشطات التخليقية***: أهمها الديكسافيتامين والميثافيتامين.

5 – **عقاقير الهلوسة**: هي مجموعة من المواد بعضها طبيعي والآخر صناعي.

ا – ***المهلوسات الطبيعية*** : تتمثل في النباتات مثل حبوب مجد الصباح.

ب – **الهلوسات نصف التخليقية**: أشهرها عقار (آل – أس – دي) LSD .

ج – **المهلوسات التخليقية**: أهمها عقال (ب – س – ب) مسحوق ابيض اللون.

6 – **الحشيش**: يستخلص من نبات القنب الهندي وله أسماء شائعة المريجوانا والبانجو.

7 – **المستنشقات**: وتسمى بالمذيبات الطيَارة منها البنزين. [2]

المطلب الثالث : مفهوم الإدمان وخصائصه.

عرَفت مصلحة الصحة العالمية الإدمان بأنه الاستهلاك المفرط الدائم للمخدرات التي لا تكون مقبولة من الناحية الطبية، كما أن الإستخدام المفرط للمواد المسموح بها ينتج عنه ضرر نفسي وجسدي واجتماعي[3].

تم تعريف الإدمان حسب طبيعة الشخص الذي يقع عرضة له ويمكن تعريف المدمن **"بأنه ذلك الشخص الذي يصبح معتادا على استخدام عقار معين يشكل خطرا على الأمن العام للمجتمع أو هو الشخص الذي فقد سيطرته على نفسه بسبب الإدمان على المخدرات** والعقاقير" وفي ذلك نجد صيغتين من المدمنين:

---

1 – ميلي مصطفى، مرجع سابق، ص 16.

2– المرجع السابق، ص 18.

1– عبد الله محمد عبد النبي أحمد قازان، مرجع سابق، ص 25.

1 – أولئك الذين يستعملون العقاقير لعلاج معين.

2 – الذين يستعملون العقاقير من تأثيراتها في الجسد دون وصفة طبيعية [1].

خصائص الإدمان:

1 – عدم استطاعة المدمن التخلي عن تناول المادة المخدرة لساعات أو أيام أي وجود دافع داخلي قهري لتناولها.

2 – الميل المستمر إلى زيادة جرعة تلك المادة المخدرة.

3 – ظهور بعض الآثار النفسية أو الإضطرابات عن التوقف عن تناول المادة المخدرة مثل القلق و الإكتئاب وقلة التركيز.

إنَ الأعراض المذكورة آنفا، واستجابة الجسم للإدمان تختلف في الشدة والنوع تبعا للمادة المخدرة وفترة تناولها، فالإدمان على المخدرات وحتى الإفراط في تناولها مشكلة لها تأثيراتها ومضاعفاتها على الفرد، الأسرة، المجتمع فقد أصبحت من التحديات التي تواجه المجتمعات الإنسانية فهي تطال فئات الشاب من الجنسين وإلى جانب مساسها بالطاقة البشرية فهي تؤدي إلى تبديد نسبة كبيرة من الدخل القومي، وتؤثر بلا شك على مجمل الحياة الاجتماعية والثقافية.

بقدر ما حملت السنوات الأخيرة للإنسان من تقدم ورفاهية بفضل النهضة الصناعية بقدر ما برزت المشاكل ومن بينها الإدمان على تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية والتي تصل إلى درجة الحد من حياة متعاطيها [2].

2– عبد الرحمان محمد العيسوي، **مجالات الإرشاد والعلاج النفسي**، (بيروت: دار الراتب الجامعية، 2001)، ص 144.

2 – محمود السيد علي، المخدرات وتأثيراتها وطرق التخلص الآمن منها، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2012)، ص12.

يمكن أن نتوصل في نهاية هذا الفصل الذي كان مدخلا مهما للدراسة من خلال التركيز على أهم المفاهيم، وتقديم شرح مبسط لها وذلك لإزالة اللبس عنها حيث تطرقنا في الفصل الأول بمباحثه الثلاث وكذا المطالب الثلاث لهذا الأخير إلى مفهوم الأمن الاجتماعي وكل ما يربطه بالمفاهيم الأخرى وما يؤثر فيه سواء بالسلب أو الإيجاب ومن هنا نستخلص ما يلي :

الأمن الاجتماعي :

1) هو حلقة من حلقات الأمن الشامل له مقوماته وأبعاده ومهدداته متى زادت هذه الأخيرة انعدم تحقيقه
2) الأمن الاجتماعي أحد مستويات الأمن وهو من بين المفاهيم التي لا تزال تتأرجح بين القبول والرفض باعتباره حقا من حقوق الإنسان، مع وجود جدل فقهي حول إعطاءه هذه الصفة من عدمها.
3) الأمن الاجتماعي له علاقة مع العديد من المفاهيم ويتقاطع معها وهو بمؤسساته الاجتماعية، السياسية، الأمنية، العسكرية، الدينية، الاقتصادية، الصحية يشكل علاقة طردية مع الأسرة التي بدورها تتكون من أفراد، وهذه الأخيرة (الأسرة) تستلزم وجود بيئة أمنية يحكمها الاستقرار، فالمخدرات مثلا من بين المهددات الرئيسية التي تؤثر عل الاستقرار مما تصبح تهديدا مباشرا للأمن الاجتماعي.

1 – التربية والتي تتضمن أنواع التعليم كافة الرسمية وغير الرسمية التي تؤدي إلى إكتساب الفرد للحضارة، وتكوين الشخصية، وتعلمه القدرة على أن يكيَف نفسه مع الحياة عضوا في المجتمع، والتربية هنا تشمل الأسرة والمدرسة.

2 – الدين بتعاليمه وأوامره ونواهيه يعد من أقوى عوامل تحقيق التناسق في السلوك الاجتماعي.

3 – الرأي العام ودوره في فرض الرقابة، والدعاية وبالتاي تحقيق الأمن الاجتماعي.

4 – وسائل الاتصال الجماهيري المختلفة.

5 – المؤسسة السياسية التي تمارس هي الأخرى ضبطا غير مباشر كل هذه الأساليب والوسائل تهدف إلى تحقيق المواءمة بين سلوك الأفراد والجماعات والأنماط السلوكية والثقافية المقررة اجتماعيا وإقرار الضبط الاجتماعي من خلال جعل الأفراد والجماعات والأنماط السلوكية والثقافية المقررة اجتماعيا وإقرار الضبط الاجتماعي من خلال جعل الأفراد والجماعات منسجمين وتهيئ المناخ المناسب لكي تؤدي وسائل الضبط وظيفتها في تحقيق الأمن الاجتماعي.

تعتبر الحاجة إلى الأمن من أهم الضرورات الإنسانية، خاصة الأمن الاجتماعي، وهو ما يبرز اهتمام المفكرين على مدى العصور بقضايا أمن الإنسان وحريته التي لا تنفصل عن أمن الوطن واستقلاله، إلا أن قضية الأمن الاجتماعي أصبحت أكثر إلحاحا في العصر الحاضر لتنوع المخاطر وتفاقمها.

المجتمع ككيان بشري يضم مجموعة من البشر تربط بينهم روابط الدين واللغة مما يجعلهم يتفاعلون فيما بينهم، فتنشأ بسبب ذلك العديد من العلاقات المختلفة من تفاوت أو تنافس، تعايش أو صراع، الأمر الذي ينعكس في النهاية على أسلوب حياتهم ودرجة ثقافتهم.

فالأفراد يخضعون لعوامل التغير والتقلب نتيجة التفاوت والاختلاف وينصب ذلك على أساليب الحياة الاجتماعية وما ينتج عنها من توترات إن لم يوجد لها ضوابط فعالة كفيلة للحد منها وأضرارها على المجتمع، أو لعدم معالجة أسبابها، وبالتالي يتولد عنها انحراف سلوكيات بعض الأفراد من المجتمع عن الطريق السوي فيدفع ذلك إلى ارتكاب الجرائم بمختلف أنواعها.

المبحث الأول: الأمن الاجتماعي دراسة في المفهوم.

تعددت مفاهيم الأمن الاجتماعي وأبعاده ومقوماته في ضوء التحولات التي يشهدها العالم مع بروز أخطار جديدة ومتغيرات تركت آثارها على جميع الأنساق الحياتية سواء منها ما تعلق بحياة الفرد أو الجماعة وتجاوزت الأطر التقليدية لمفهوم الأمن المتعلقة بحماية الإنسان من التهديدات المباشرة لحياته، لذا سنتناول في هذا المبحث مفهوم الأمن الاجتماعي في ظل التطور الحاصل في مفهوم الأمن وشموليته والمقومات الأساسية للأمن الاجتماعي وأبعاده ومهدداته والتحديات التي تواجه تحقيقه.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الاجتماعي

قبل التطرق إلى مفهوم الأمن الاجتماعي نتطرق أولا إلى مفهوم الأمن من حيث النشوء والتطور، وذلك من خلال إعطاء مفهوم للأمن بشكل مبسط يمكن من خلاله تحديد موقع الأمن الاجتماعي من الناحية المفهومية نظرا للاختلافات في إعطاء مفهوم شامل له.

أولا: مفهوم الأمن من حيث النشوء والتطور

التعريف الاصطلاحي: على الرغم من الأهمية القصوى للأمن فإن استخدامه يعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية في الأدبيات الداعية إلى تحقيق الأمن وتجنب الحرب، والأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني حماية الأمة من خطر القهر على يد القوى الأجنبية، لذلك فقد تأسست وزارات الأمن القومي في معظم البلاد وقصر اهتمامها بحالة اللاأمن الناتجة عن التهديد العسكري، وعاش العالم مرحلة سباق التسلح بما في ذلك

أسلحة الدمار الشامل البيولوجية والكيميائية والذرية كجزء من سياسات الدول الكبرى لإظهار هيمنتها[1] وقوتها، وأغفلت المعاني الإنسانية للأمن وإن عبَر عن ذلك بعض قادتها، ومنهم **"روبرت مكنمارا"** وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في كتابه ***جوهر الأمن*** بتعريفه للأمن بأنه: ***يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة*** وأن ***الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في المجالات كافة سواء في الحاضر أو المستقبل*.**

وهو ما قال به وزير الخارجية إدوارد ستاتنيوس الذي حدَّد هوية المكونين الجوهريين للأمن البشري اللازم لتحقيق السلام في:

- الجبهة الأمنية التي لا تكون إلا بالتحرر من الخوف.
- الجبهة الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعني التحرر من العوز[2].

ولقد تطور من المصطلح ليشمل المفهوم العام للأمن الاجتماعي كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان المعاصر بدءا من شعوره بالاكتفاء المعيشي والاستقرار الاقتصادي إلى الاستقرار الشخصي في محيطه الأسري وبيئته الخارجية، وعليه فإن الأمن الاجتماعي يستلزم تأمين الخدمات الأساسية للإنسان، فلا يشعر بالعوز والفقر والمرض ويشمل ذلك الخدمات المدرسية والثقافية والرعاية الإنسانية والتأمينات الاجتماعية، وعلى مواجهته الظروف الطارئة وقضاء وقت فراغ يحول بينه وبين العزلة والانكماش، أما علماء السياسة فقد عرَفوا الأمن في الإطار الفكري تبعا للنظرية التي يتم من خلالها النظر إلى المصطلح وهي ثلاث: النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية والنظرية الثورية.

وبحسب النظرية الواقعية فإن الدولة هي الفاعل الرئيسي، وهي تتحرك وفق إدراكها للمحافظة على أمنها، مما يقتضي الاستحواذ على القوة واستخدامها عند اللزوم، وبالتالي فإن الأمن المستهدف هو أمن الدولة الذي يحقق التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي للدولة.

أما النظرية الليبرالية فهي ترفض فكرة أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، وأن أمنها لا يقتصر على البعد العسكري فحسب بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية.

أما النظرية الثورية فتسعى إلى تغيير النظام وليس مجرد إصلاحه باعتبار ذلك وسيلة ضرورية للقضاء على الظلم[1].

1- فراس عباس البياتي، **الأمن البشري بين الحقيقة والزيف**، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2010)، ص 24.

2- فائزة باشا، **الأمن الاجتماعي والعولمة**، في:

www.swmsa.net/article.php?=action:show.id:1714 بتاريخ: 10-04-2014.

ويمكن تقسيم مستويات الأمن إلى أربعة مستويات، ولكل نوع دلالة خاصة تختلف في معناها ولكن الغاية تتشابه وهي على النحو التالي:

- أمن الفرد ضد كل ما قد يهدد حياته وممتلكاته أو أسرته.
- أمن الوطن ضد أي أخطار خارجية أو داخلية.
- أمن قطري *إقليمي* أو أمن جماعي لدول تتشارك المصالح وتعمل على التكتل لحماية كيانها.
- أمن دولي الذي تتولى حمايته المنظمة الدولية للأمم المتحدة[2]

إلا أن الأمن الكوكبي أفرز مستويين هما: الأمن الوطني والأمن الذي تمارسه الدولة المهيمنة، وقد ساهم ذلك في تطور هذا المصطلح.

والأمن الكوكبي الذي استهدف الانسجام مع ما شهده العصر من تقدم تكنولوجي هائل، فأصبح للأمن مفهوم جديد يتجاوز الأمن الوطني والأمن الإقليمي، وكان هدفه الجوهري متمحورا حول الاقتصاد العالمي باعتباره الركيزة الأساسية للأمن الكوكبي الذي اهتم بالثورة التكنولوجية في مجالات المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى اهتمامه بمشكلة الانفجار السكاني وقضايا البيئة، وقدَم رؤية جديدة لمفهوم الأمن الذي لا يواجه أعداء تقليديين *دولا وأشخاصا* بل يعمل على حشد مقوماته لمواجهة الأخطار التي تواجه البشرية جراء الأشياء أو الأحداث[3].

إلا أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر أحدثت انقلابا في جوهر الأمن الكوكبي الذي لم يعد مهتما بالأفكار التي كان مقررا لها أن تلعب دورا في صنع العالم الحديث، بل باستخدام القوى المسلحة التي اتخذت من مواجهة الإرهاب هدفا لها دون اعتبار لما يلحق حقوق الإنسان من انتهاكات، ورسخ للأمن دون الوطني الذي يفسح المجال لتنظيمات سياسية أو قبلية أو طائفية من لعب دور في تقرير أمنها على حساب الأمن الوطني، كما اكتسب الأمن الإقليمي أبعادا جديدة، فلم يعد ينصرف إلى مواجهة التهديد المشترك بل تجاوزه إلى إقامة ترتيبات وهياكل جديدة من أجل تحقيق التكامل والاندماج والتعاون في المجالات كافة خاصة "الاقتصادية والتنموية".

كما ظهر مصطلح الأمن الإنساني في النصف الثاني من عقد التسعينات كنتاج للتحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة، وقد ركز على الفرد وليس الدولة كوحدة سياسية، وأكد على أن أيَ سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف منها تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة.

1- فراس عباس البياتي، مرجع سابق، ص25.

2- دون كاتب، **مستويات الأمن**، في : www.policemc.com.bh/reports/2007/august/../1.do بتاريخ: 08-04-2014.

1- فراس عباس البياتي، مرجع سابق، ص28.

وترتب على ذلك تطور مفهوم الأمن لدى صانعي السياسات الدولية، فأوروبا بعد الحرب الباردة أسست لما يعرف بالمشاركة الأورومتوسطية باتفاق أعضاء الاتحاد الأوروبي المتوسطيَين والشماليَين على توسيع الاتحاد الأوروبي باتجاه شرق أوروبا، وتم التوصل بالإجماع حول التعامل مع التحديات الأمنية القادمة من الشرق والجنوب بهدف إعادة التوازن في توزيع الموارد المالية بينهم بما يتفق مع إدراكهم بأن القضايا الأمنية لا تقتصر فقط على الجانب العسكري، بل هناك قضايا أمنية غير عسكرية مثل البطالة ومشاكلها، وتزايد معدلات الهجرة غير الشرعية من جنوب المتوسط إلى شماله، لتأتي مبادرة برشلونة بصيغة مشاركة شاملة ترتكز على ثلاثة محاور: السياسية – الأمنية/الاقتصادية – المالية/ الاجتماعية – الثقافية، والأهداف المرجوة من كل محور لم تكن إلا لمواجهة الانعكاسات السلبية للعولمة[1].

من الصعوبة الجزم بأن هناك اتفاق بين المفكرين والساسة والخبراء في تحديد مفهوم الأمن، ويمكن ربط مفهوم الأمن باتجاهين نظريتين أساسيتين هما:

***المنظور الكلاسيكي.**

يعتبر وولتر ليبمان أول من وضع تعريفا للأمن عام 1943، إذ يرى أن الأمن: **"أن لا تحتاج الدولة للتضحية بمصالحها المشروعة لتجنب الحرب وقدرتها على حماية هذه المصالح في حالة التعدي بشن الحرب على الغير، فأمن الدولة لديه مساو لقوتها العسكرية، وبالتالي تحقيق الأمن العسكري مع القدرة على مواجهة أي هجوم مسلح".** يركز هذا المفهوم أساسا على:

4- بقاء الدولة يتحقق باستخدام القوة العسكرية، وبالتالي يرتبط بمفهومي الردع والقوة.

5- التهديدات التي تواجه الأمن الوطني هي تهديدات خارجية ذات طابع عسكري.

6- إن مسؤولية تحقيق الأمن تتولاها الجيوش وأجهزة المخابرات والشرطة.

ب- <u>المنظور التكاملي الحديث.</u>

بعد نهاية الحرب الباردة عمَت نظرية شمولية للأمن احتوت على الأبعاد العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، ويرجع الفضل إلى دراسة **"بوزان"** التي وسعت مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى أبعاد جديدة، اقتصادية، بيئية وسكانية، إذ ميز خمسة أبعاد أساسية للأمن[2].

- ***الأمن العسكري***: ويخص القدرات العسكرية.

2- أحمد مجدي السكري، **الأمن والتعاون في المتوسط، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد152،** (أكتوبر: 2002)، ص3.

1- دلال بحري، **الأمن الغذائي مفاهيم متعدّدة وتحدّي دولي مشترك، مجلة الحقيقة،** عدد خاص بالملتقى الدولي العاشر، (جامعة أدرار: 2007)، ص 63.

- ***الأمن السياسي***: ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

- ***الأمن الاقتصادي***: ويخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.

- **الأمن الاجتماعي**: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها وكذا التهديدات والانكشاف التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها.

- **الأمن البيئي**: ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي(الكائنات الحية ومحيطها)المحلي والكوني كحامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

إن مفهوم الأمن مفهوم ديناميكي ليس بالحقيقة الثابتة التي تحققها الدولة مرة واحدة، بل مسألة متغيرة، فقد تكون الدولة في مرحلة ما آمنة وفي مرحلة أخرى غير آمنة، كما أنه مفهوم متعدد الأبعاد (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية)، ويعرَف الأمن العام **"هو غياب الخوف والقلق، وهو شعور موضوعي بالثقة"**[1].

ثانيا: مفهوم الأمن الاجتماعي.

لم تتفق الدراسات على تعريف بصياغة محددة لمفهوم الأمن الاجتماعي، وهو حال معظم المفاهيم والمصطلحات التي لا تخضع للنمدجة إلا أن القصور الوارد في العديد من التعريفات قد يتمثل في عدم شمول المفهوم لجميع جوانب الحياة التي يعيشها الفرد، فبعض الباحثين قد يحصر مدلول المفهوم في جانب واحد من جوانب الحياة، وغيره قد يقصي الجانب المادي والممارسات الحياتية ويكتفي بالروح المعنوية والحالة الشعورية السائدة في المجتمع، وهناك من يغلب النظرة الأحادية ويحمل الفرد أو المجتمع تلك المسؤولية، ومنهم من يهتم في تعريف الأمن الاجتماعي بالجانب التنظيمي، وغاية النظام الدولي حماية الأفراد من أي اعتداء يحتمل وقوعه عليهم، فيرى أن الأمن الاجتماعي **" النظام الذي تتحمل فيه الجماعة الدولية المنظمة مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها والسهر على أمنه من الاعتداء" .**

ومن الباحثين من انتهج النظرة التكاملية في تعريفه للأمن الاجتماعي، وحسب مصطفى العوجي: **"الأمن الاجتماعي بمفهومه العام يشمل كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان المعاصر، فهو يشمل الإكتفاء المعيشي والإقتصادي والإستقرار الحياتي للمواطن، فالأمن الاجتماعي يسعى إلى تأمين الخدمات الأساسية للإنسان فلا يشعر بالعوز والحاجة ويشمل الخدمات المدرسية والثقافية والرعاية الإنسانية والتأمينات الاجتماعية والمادية**

2- فراس عباس البياتي، مرجع سابق، ص ص 30-31.

في حالة البطالة، كما يهدف إلى تأمين الرفاهية الشخصية، وبالتالي تأمين الوقاية من الإجرام والإنحراف" [1].

وقد اعتبر مفهوم الأمن الاجتماعي جزء من مفهوم الأمن الشامل، وهو تحقيق الحماية والطمأنينة والأمن والإستقرار النفسي والاكتفاء المادي لأفراده من الإحتياجات الغذائية والصحية والترفيهية، وهو بذلك يعكس قدرة الأمة على مواجهة التحديات الحالية وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإعتماد على الذات لضمان الإستقرار للمجتمع[2].

كما يعرَف الدكتور احسان محمد الحسن الأمن الاجتماعي **"يعني سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تتحداهم كالأخطار العسكرية وما يتعرض له الأفراد والجماعات من القتل والإختطاف، والإعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة "**[3]

في حين يرى فريق آخر **"أنَ غياب أو تراجع معدلات الجريمة يعبر عن حالة الأمن الاجتماعي، وأن تفشي الجرائم وزيادة عددها يعني حالة غياب الأمن الاجتماعي، فمعيار الأمن منوط بقدرة المؤسسات الحكومية والأهلية في الحد من الجريمة والتصدي لها وأن حماية الأفراد والجماعات من مسؤوليات الدولة من خلال فرض النظام وبسط سيادة القانون بواسطة الأجهزة القضائية والتنفيذية، واستخدام القوة إن تطلب الأمر، ذلك لتحقيق الأمن والشعور بالعدالة التي تعزز الانتماء إلى الدولة بصفتها الحامي والأمين لحياة الناس وممتلكاتهم وآمالهم بالعيش الكريم"**

في حين يؤكد الدكتور مؤيد العبيدي **"أن الأمن مسؤولية اجتماعية بوصفه ينبع من مسؤولية الفرد اتجاه نفسه وأسرته فنشأت أعراف القبيلة وتقاليدها لتصبح جزاءً من القانون السائد"**

ويعرَف الأمن الاجتماعي أيضا بأنه **"كل الإجراءات والبرامج والخطط الهادفة لتوفير ضمانات شاملة تحيط كل شخص في المجتمع بالرعاية اللازمة، وتوفر له سبل تحقيق أقصى تنمية لقدراته وقواه وأقصى قدر من الرفاهية في إطار من الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية"**[4]

" ويستخدم الأمن الاجتماعي للدلالة على مجموعة متنوعة من أنساق دعم الدخل، وفي المملكة المتحدة على سبيل المثال يعطي الأمن الاجتماعي معاش التقاعد والمرض وتعويض الإصابة والأمومة، كما يشمل المزايا

---

1 – منزل عسران جهاد العنزي، "**علاقة اشتراك الطلاب في جماعات النشاط الطلابي بالأمن النفسي والاجتماعي لدى طلاب المرحلة الثانوية**"، مذكرة ماجستير منشورة ، الرياض، 2004، ص 120.

2 – رشاد صالح رشاد زيد الكيلاني، **الأمن الاجتماعي، مفهومه تأصيله الشرعي وصلته بالمقاصد الشرعية**، (جامعة آل البيت: 2012)، ص34.

3– فايز محمد الدويري، الأمن الوطني، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2013)، ص101.

1– كامل جاسم المرياتي، **مفهوم الأمن الاجتماعي في الفكر السوسيولوجي**، (بغداد: دار الحرّية للطباعة، 1997)، ص11.

الأخرى مثل تعويض العجز وتعويض البطالة والمزايا الإضافية وتعويض الطفل، وتعويض دخل الأسرة " **كما أنَ معنى الأمن الاجتماعي في القانون الفرنسي مؤسس على التضامن الوطني ويؤمن العمال وعائلاتهم ضد المخاطر التي تؤدي إلى تخفيف أو إنهاء قدرتهم على الكسب"**، إنه يضمن ما يلي:

- ضمانات اجتماعية: أمراض – أمومة (أبوة) – إعاقة – شيخوخة – وفاة.

- ضمانات حوادث العمل – أمراض مهنية.

وعندما يعرف الأمن الاجتماعي في فرنسا قاعدة مهنية قوية يضمن لكل الأشخاص المقيمين في التراب الفرنسي، الحماية من أخطار المرض – الأمومة وكل التكاليف العائلية.[1]

وهناك من يعتبر الأمن الاجتماعي جزء من مفهوم الأمن القومي والأقرب أن يكون داخليا وعلى الرغم من أن مفهوم الأمن القومي أكثر ما يرتبط بالشؤون الخارجية ولكن يمكن القول أن العوامل الداخلية المؤثرة فيه ليست أقل من العوامل الخارجية .

ويرى **أرنولد وولفر "أن الأمن القومي يعني عدم الخوف من وجود خطر على القيم الحياتية وأن وجود الأمن القومي دليل على عدم وجود ما يهدد القيم المكتسبة وهذا التعريف يشمل الأمن الاجتماعي ورعاية الحقوق الأساسية، والأمن والنظام متلازمان، فالمجتمع الذي يفتقر إلى النظام الاجتماعي يفقد الأمن، وفقدان الأمن يدَل على عدم وجود نظام اجتماعي منظم وقوي مهيمن على الأمور".**

وإذا فقد الأمن الاجتماعي يصبح مضطربا مذبذبا وقد يخل بأسس النظام الاجتماعي وقد تتغير العلاقة بين طرفي العقد الاجتماعي.

والأمن الاجتماعي قد يعرَف **"بأنه حماية المجتمع من جريمة حالية أو متوقعة والمقصد من الأمن الاجتماعي هو إحقاق الاستقرار والعيش تحت مظلة السلام الاجتماعي"**[2]

وتعرَف الوظيفة الاجتماعية للنشاط الأمني **"عبارة عن مجموعة من الأعمال الاجتماعية تقوم بها الشرطة في تحقيق هدفها الأساس وهو حراسة الأمن فهي لا تقتصر على علاج الجريمة بعد وقوعها إنما عليها أن تهتم بالوقاية منها وبالتالي تحقيق الأمن الاجتماعي "**[3]

1- فوزي بن دريدي، معوقات تحقيق الأمن الاجتماعي في الوطن العربي، في:
بتاريخ: 10-04-2014. www.anbar.com/ar/monthly-issues/1158.article.htm

2- الفضلي داهي، **المنظمات الأهلية والدور الاجتماعي حالة المنظمات الخيرية والأمن الاجتماعي،**
بتاريخ: 11-04-2014. www.iefpedia.com/arab/wp-content/uploads//zxc.doc

3 – فراس عباس البياتي، مرجع سابق، ص 124.

ومن هنا فإن مفاهيم الأمن الاجتماعي تدور حول توفير حالة الأمن والاستقرار والطمأنينة في المجتمع المحلي بحيث يستطيع الأفراد التفرغ للأعمال الاعتيادية التي يقومون بها، وفي حالة غياب الأمن فإن المجتمع يكون في حالة شلل وتوقف، فالإنتاج والإبداع يزدهران في حالة السلام والاستقرار.

إنَ الأمن الاجتماعي مفهوم يشير **"إلى الحماية ضد المخاطر والطوارئ الاجتماعية، والتحرر من القلق والخوف المتعلق بتلك المخاطر أو الخطوات التي تتخذ لحماية السكان من تلك المخاطر".**

ويشمل المفهوم العام للأمن الاجتماعي كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان المعاصر، بدءا من شعوره بالاكتفاء المعيشي والاستقرار الاقتصادي إلى الاستقرار الشخصي في محيطه الأسري وبيئته الخارجية، وعليه فإنه يستلزم تأمين الخدمات الأساسية للإنسان فلا يشعر بالعوز والفقر والمرض ويشمل الخدمات المدرسية، والثقافية، الرعاية الإنسانية، والتأمينات الاجتماعية ومواجهة الظروف الطارئة. [1]

[1] – سعد بن عبد الله بن جلبان الشهراني، "**التنظيم الأمثل للشرطة في ضوء المفهوم الشامل للأمن– دراسة تطبيقية على شرطة مدينة الرياض**"، مذكرة ماجستير منشورة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003، ص 40.

المطلب الثاني: مقومات الأمن الاجتماعي وأبعاده.

أولا: مقومات الأمن الاجتماعي.

يعتبر الأمن الاجتماعي الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات الحديثة، وعاملا رئيسيا في حماية منجزاتها، والسبيل إلى رقيَها، وتقدمها لأنه يوفر البيئة الآمنة للعمل، والبناء يبعث الطمأنينة في النفوس ويشكل حافزا للإبداع، والانطلاق إلى آفاق المستقبل، ويتحقق الأمن بالتوافق، والتمسك بالثوابت الوطنية التي توحد النسيج الاجتماعي، والثقافي الذي يبرز الهوية الوطنية ويجدد ملامحها، حيث يكون من السهل توجيه الطاقات للوصول إلى الأهداف، والغايات التي تندرج في إطار القيم، والمثل العليا لتعزيز الروح الوطنية، وتحقيق العدل، والمساواة، وتكافؤ الفرص وبالتالي تكامل الأدوار، فاستتباب الأمن يساهم في الانصهار الاجتماعي الذي يساهم في إرساء قواعد المساواة في الحقوق، والواجبات بغض النظر عن الدين، والعرق، والمذهب مع الإبقاء على الخصوصيات الثقافية التي تجسد مبدأ التنوع في إطار الوحدة وفي هذا صون للحرية، واحترام لحق الإنسان.

فالأمن الاجتماعي يقوم على ركيزتين أساسيتين هما :

- العدل الذي يعطي كل ذي حق حقه من خلال توزيع الموارد بالإنصاف ويحمل المجتمع على مبادئ العدل وقواعده وأحكامه.

- الحزم في ضبط الأمور وحل المشكلات، والجدَ في تصحيح الأخطاء ومعالجتها، وعدم التهاون والتساهل عن كل ما يعكر صفو الأمن الاجتماعي، ويدنَسه في جميع المجالات سواء كانت السياسية أو الاجتماعية أو الفكرية أو الاقتصادية.

وكذا من بين مقومات الأمن الاجتماعي والتي نجدها ترتبط به وتشمل كل من الأمن الصحي والغذائي، الأمن الفكري والمشاركة في الشؤون العامة.[1]

تعتبر المساواة، والعدالة، وتكافؤ الفرص عناصر أساسية مهمة، متى توفرت زادت قوة الأمن الاجتماعي ومتى ضعفت تسبَب ضعف الأمن الاجتماعي، كما أن المفهوم العام للأمن الاجتماعي بعناصره يشمل مكونات الأمن الفردي، والأمن الجماعي فهو أمن الأمة باعتبارها وحدة واحدة، وذلك بتحقيق الحماية الكافية، وصيانة حقوقها العامة ومصالحها الجماعية، المتمثلة في وحدتها الاجتماعية والفكرية وحماية مؤسساتها والحفاظ على مكتسباتها [2].

1- أكرم عبد الرزاق مشهداني، محمد عبد اللطيف البنا، **نتائج وتوصيات مؤتمر الأمن الاجتماعي- تطلعات وتحدّيات، في:مؤتمر الأمن الاجتماعي**، البحرين، 29-31 أكتوبر 2007، ص 12، في:
Web2.aabu.edu.jo.shariaconfrance/doc/1-5/doc

1- رشاد صالح زيد الكيلاني، مرجع سابق، ص38.

ثانيا: أبعاد الأمن الاجتماعي.

على ضوء المفهوم الشامل للأمن فإنه تعني تهيئة الظروف المناسبة التي تكفل الحياة المستقرة من خلال الأبعاد التالية:

6- البعد السياسي: يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة، وحماية المصالح العليا، واحترام الرموز الوطنية، والثوابت التي أجمع عليها غالبية أفراد المجتمع، وممارسة التغيير وفق القوانين والأنظمة التي تكفل ذلك بالوسائل السلمية التي تأخذ بالحسبان أمن الوطن واستقراره.

7- البعد الاقتصادي: الذي يهدف إلى توفير أسباب العيش الكريم وتلبية الاحتياجات الأساسية، ورفع مستوى الخدمات مع العمل على تحسين ظروف المعيشة، وخلق فرص عمل مع الأخذ بعين الإعتبار تطوير القدرات والمهارات من خلال برامج التعليم والتدريب والتأهيل.

8- البعد الاجتماعي: الذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالإنتماء والولاء، والعمل على زيادة قدرة مؤسسات التوجيه الوطني لبث الروح المعنوية، والتشجيع على إنشاء مؤسسات المجتمع المدني ودورها في توجيه الطاقات.

9- البعد المعنوي (الإعتقادي): من خلال إحترام المعتقد الديني بصفته العنصر الأساسي في وحدة الأمة والحفاظ على العادات الحميدة والتقاليد الموروثة بالإضافة إلى القيم التي استقرت في الوجدان الجمعي[1].

10- البعد البيئي : الذي يهدف إلى حماية البيئة من الأخطار التي تهددها كالتلوث، وما يلحقه من أضرار على عناصر البيئة، ومكافحة كل أشكال التلوث، وهذا ما نصت عليه التشريعات المتعلقة بحماية البيئة والإجراءات المتبعة للحد من جميع مصادر التلوث.

إنَ الأبعاد الأمنية المشار إليها تعالج وفق مستويات أربعة هي أمن الفرد، وأمن الوطن، وأمن الإقليم، والأمن الدولي حيث يسعى الفرد إلى انتهاج السلوك الذي يؤمنه من الأخطار التي تهدد حياته أو أسرته أو ممتلكاته من خلال ما يملك من الوعي وبإتباع الإجراءات القانونية لدرء هذه الأخطار واللجوء إلى القانون لتوفير الأمن مع الحرص على حماية المجتمع ككل وعدم التعدي والتجاوز كما أن مقومات الحماية الفردية تنحصر في مدى توفير مستلزمات السلامة العامة [2].

إذا الأمن الاجتماعي يتحقق من خلال عناصر مهمة:

- توفير فرص العمل.
- العدالة في توزيع الدخول.

2- محمد عبد المنعم النعناعي، **نحو وعي سياسي.. الأمن القومي أبعاده وصياغته**، في:
www.da3watonaa.blogspot.com/2010/01=08.html بتاريخ: 11-04-2014.

1- خليل حسين، **مفهوم الأمن في القانون الدولي العام**، في:
www.dirkhlaihussein.blogspot.com/2009/01/.16.html بتاريخ: 12-04-2104.

- العدالة في توزيع الوظائف.
- توفير الحماية الاجتماعية للعاملين والمواطنين.
- توفير قدرات ومهارات أفراد المجتمع من خلال التدريب والتأهيل.
- تحسين وزيادة مستويات المعيشة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.
- الاهتمام بالتربية الصحيحة والتوجه الإعلامي الهادف.
- اعتماد مبدأ التعاون بين الشعوب والحكومات.
- تحقيق الكرامة الإنسانية للمواطن.
- التأكيد على أن المسؤولية الأمنية مسؤولية جماعي ومجتمعية.[1]
- إزالة عوامل الخوف من الإجرام، و الإنحراف والشعور بعدم الأمن يحقق الرغبة الأكيدة في التعاون من أجل تحقيق الوقاية[2].

المطلب الثالث : عوامل تهديد الأمن الاجتماعي.

هناك العديد من العوامل والأسباب التي تهدد الأمن الاجتماعي.

1- الإنحراف: وهو الابتعاد عن المسار المحدد، وانتهاك القواعد، والمعايير، ومجانبة الفطرة السليمة وإتباع الطريق الخطأ، ويأخذ الإنحراف أشكالا عديدة منها ما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس وكدا الممتلكات، ومنها ما يتصل بالجرائم المنافية للأخلاق كما أن بعض أشكال الانحراف تستهدف النظام الاجتماعي وبالتالي تأثَر عليه.

4- المخدرات: وهي من أخطر الآفات والتي كانت محور تركيزنا في بحثنا هذا إذ إنها تهدد المجتمع وتعبث بكيانه واستقراره لما تتركه من آثار سلبية على صحة الأبدان والعقول، وتبديد للطاقات والثروات، وما تورثه من خمول واستهتار تفسد معه العلائق الاجتماعية، وتشكل بوابة لإرتكاب جرائم أخرى كالسرقة والقتل [3].

5- الفقر: يعتبر الفقر من أبرز المشكلات الاجتماعية والإقتصادية حيث يؤدي الحرمان والعوز إلى بروز حالات الجنوح التي تدفع أصحابها إلى السرقة، والانتقام، وتشكل بيئات الفقر مناخا مناسبا للإنحراف الاجتماعي الذي يهدد قيم المجتمع ويبث الخوف والقلق، وبخاصة لدى الأطفال الذين يحرمون من مقومات الحياة، المأوى،

2- محمد اسماعيل علي اسماعيل، **الآثار الاجتماعية لانعدام الأمن الاقتصادي، في:**
www.tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php بتاريخ: 14-04-2014.

1- خالد بن سعود البشر، **الأمن مسؤولية الجميع رؤية مستقبلية**، ورقة عمل مقدّمة لندوة المجتمع والأمن، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، 2005، في:
www.mimsdhawi.com/other albesht.htm بتاريخ: 15-04-2014.

2- داهي الفضلي، **المنظمات الأهلية والدور الاجتماعي حالة المنظمات الخيرية الدعوية والأمن الاجتماعي**، في:
www.ifpedia.com/arab/wp-content/uploads/zxc.doc بتاريخ:15-04-2014.

الرعاية، التعليم حيث تظهر حالات التشرد والعدوان مما يشكل إخلالا في توازن البيئة الاجتماعية، ودافعا إلى العنف والتدمير.

فالفقر له تأثير مباشر على حياة الأسرة بل يساهم في خلق مشاكل كثيرة خاصة في وقتنا الحالي، وما أصبح للمادة من دور فعال في دعم حياة الأسرة، وفي استقرارها وتأثير الفقر من هذه الناحية يكون عاملا مشجعا لتشتت الأطفال بحثا عن مصادر عيش، وكذا الشباب الذين يسعون إلى تحقيق الإرضاءات المادية حتى وإن كان الحصول على هذه الموارد بطريقة ملتوية، وغير قانونية ببيع المخدرات والسرقة، وهي من بين المداخل التي يلجون بها نحو الإنحراف.

إن الحصول على المال بطريقة غير شرعية كاللجوء إلى بيع المخدرات والسرقة يؤثر على المجتمع ككل، وعلى أمن الفرد الذي هو أحد مكونات هذا المجتمع، كما يمس أمن الدولة من خلال التأثير على الإقتصاد الوطني للدول فهو يستنزف الثروات [1].

6- البطالة : تعد البطالة من المشكلات الكبيرة لم تجد لها بعض الدول حلا جذريا على الرغم من العديد من المحاولات الإصلاحية والبرامج الإقتصادية المتنوعة، فالبطالة تؤثر على المجتمع كافة خاصة فئة الشباب مما يثورون على تلك الدول، ومنهم من يلجأ إلى البحث عن مصدر للعيش مهما كانت نوعيته وما تصاحبه من عوامل للإنحراف، فعلى سبيل المثال في الوطن العربي، وحسب إحصاءات منظمة العمل العربية فإن نسبة البطالة تصل حاليا إلى 15% من إجمالي القوى العاملة العربية، أي ما يعادل حوالي 18 مليون عاطل يبحثون عن العمل ولا يجدونه، ويتوقع ارتفاع هذا العدد بالنظر إلى أن حجم القوى العاملة العربية في ازدياد مطرد، ففي الدول العربية فرادى يتراوح معدل البطالة في الفترة 2000-2003 ما بين 1.1% و3.9% من إجمالي القوى العاملة في الكويت، الإمارات، البحرين، قطر، وما بين 26% و28 % في الجزائر،العراق، فلسطين، وتعاني فئة خريجي التعليم العالي من أعلى معدل للبطالة مقارنة بالفئات التعليمية الأخرى، واستفحلت هذه الظاهرة في العديد من الدول العربية، حيث تبلغ معدلاتها الضعفين في الأردن، وثلاثة أضعاف البطالة بين الأميين في الجزائر، وخمسة أضعاف في المغرب، وعشرة أضعاف في مصر، وتتفاوت معدلات البطالة من دولة عربية لأخرى، ففي الدول ذات الكثافة السكانية العالية، ترتفع حدة الظاهرة حيث تبلغ في اليمن 20%، و21% في الجزائر، و17% في السودان، و9% في مصر، و8% في سوريا، وفي المقابل تنخفض في دول الخليج العربي ذات الكثافة السكانية المنخفضة.

إذن فالبطالة من أخطر المشاكل التي تهدد أمن المجتمع وتماسكه، وهي تختلف من مجتمع إلى مجتمع حتى إنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة إلى أخرى فهناك أسباب اقتصادية وأخرى اجتماعية أو سياسية فهي تترك آثار على الأمن القومي والوطني للدولة من خلال تفشي ظاهرة المخدرات والجرائم .[1]

1- فتيحة كركوش، **ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011)، ص 31.

المبحث الثاني: الأمن الاجتماعي وعلاقته بالمفاهيم الأخرى.

ارتبط مفهوم الأمن الاجتماعي بالعديد من المفاهيم ذات الصلة به، وتناول العديد من القضايا الأمنية التي تعلقت بأمن الإنسان وأمن المجتمع ككل من خلال التركيز على بعض المسائل، كمسألة حقوق الإنسان وأسس البناء الاجتماعي وما يتضمن من مؤسسات أمنية وسياسية و اجتماعية، والتفكك الاجتماعي وما يقابله من ضبط أمني، واجتماعي وقد برز هذا المفهوم كقضية ملحة وجوهرية مع انحسار الحرب الباردة، وانهيار الأنظمة التسلطية، حيث أصبح مادة علمية لا يخلو مجتمع سواء كان متقدما أو مصنَفا ضمن مجموعة دول العالم الثالث من الدعوة إلى ضرورة توفير الأمن الاجتماعي فهو يمثل الدفاع لحماية الدولة ومواطنيها من كافة الأخطار الداخلية البيئية (الطبيعية)، الاجتماعية (المخدرات)، الاقتصادية والسياسية.

المطلب الأول: الأمن الاجتماعي ومسألة حقوق الإنسان.

إقامة أمن وطني ودولي كان الهاجس الذي اجتمعت لأجله الدول عام 1948، لتضع ميثاقا دوليا يؤمن السلم بينها و الازدهار لأعضائها ويحفظ حقوق الإنسان فيسود العدل والوفاق بين الأفراد وبين الشعوب، وصاحب الإعلان إصدار العديد من المواثيق، والعهود، والاتفاقيات الدولية ما بذلته على مر العقود، ولقد تطورت منظومة حقوق الإنسان بفضل ما بذلته الإنسانية من جهود، ولمواجهة ما تكبدته من خسائر جراء الحربين العالميتين، وتبين له العلاقة الوثيقة والتلازم بين حفظ الأمن والسلم الدوليين، وحماية الحقوق والحريات، وأن تحقيق الثانية لن يأتي إلا في ظل الأولى، وهو ما أشار إليه ميثاق تأسيس منظمة الأمم المتحدة في ديباجته.

وإذا نسقنا المبادئ التي كرستها أعمال الفلاسفة والمفكرين والمواثيق والإعلانات الدولية لوجدنا أنها أرست نظرية للأمن الاجتماعي: تنظيم المدينة، والحياة الاجتماعية وتنمية الفصيلة والدعائم الخلقية وتوفير التربية المدنية وتدعيم العلاقة الأسرية وضمان العمل ... واحترام منظومة حقوق الإنسان، وإعلان السلام لأجل بناء مجتمع سليم آمن في ظل أسس العدالة الاجتماعية[2].

ومن هذا المنطلق اهتم علماء الإجرام والاجتماع والسياسة والاقتصاد بشكل خاص بدراسة مقومات الأمن الاجتماعي وتقنياته، فالأمن بشكل عام حاجة من الحاجات الأساسية الضرورية الملحة لكل بني البشر، إذ لا يوجد إنسان لا يتعرض للخوف بغض النظر عن مصدر الخوف ودرجته أو مستواه والنتائج المترتبة عليه، ويشير مفهوم الأمن بشكل عام إلى إحساس الفرد بعدم الخوف والطمأنينة على نفسه أو ماله أو أقاربه أو عشيرته أو غيرهم ممن يساهمون في بناء وتشكيل أمن الفرد ذاته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وبدرجات متفاوتة، يسعى الأفراد إلى تحقيق أمنهم وتبديد مخاوفهم بطرق عدة، منها ما يقوم على أسس مالية اقتصادية، حيث يعتقد الكثير من الأفراد أنه وبالمال يستطيع الإنسان أن يكون آمنا من عدد من الأخطار التي قد تواجهه، ومنها ما يقوم

1- فوزي بن دريدي، معوقات تحقيق الأمن الاجتماعي في الوطن العربي، مرجع سابق.

1- فائزة الباشا، **الأمن الاجتماعي والعولمة**، (ليبيا: المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006)، ص23

على أسس اجتماعية كالأسرة والعشيرة، إذ يحس الإنسان بالأمن بسبب انضمامه أو انتسابه إلى أسرة أو جماعة اجتماعية كبيرة يلجأ إليها الفرد في حالة تعرضه للخطر، كما قد توفر السلطة والقوة الأمن للإنسان وتجعله لايشعر بالخوف ما دامت تعمل على حمايته.[1]

فيما تشكل العقيدة واقي حقيقي من كل الأخطار، إنَ الأمن يرتبط ارتباطا مباشر بالفرد ذاته أكثر من ارتباطه بأمن الدولة التي ينتمي إليها أو يقيم فيها، فالإنسان قد لا يكون آمنا على نفسه أو ماله رغم أنَ الدولة قد تكون آمنة أحيانا، على أن لا يفهم أنَ أمن الدولة ليس مهما في أمن الأفراد، فأمن الأولى يساهم مساهمة كبيرة في زيادة درجة أو مستوى أمن الأفراد، ومن هنا فإن مفهوم الأمن الإنساني الذاتي قد برز الآن كتحدي حقيقي مهم حديث في هذا العصر، إذن الأمن حق من الحقوق الأساسية للإنسان باعتباره ضروري للأفراد والجماعات والدول، وكل يسعى لتحقيقه، كما أن علماء الغرب تنبهوا لأهمية الأمن في حياة الإنسان أيضا، **"فماسلوا"** وضع الأمن على رأس الحاجات ضمن تصنيفه للحاجات الإنسانية من خلال هرمه المعروف بهرم الحاجات الإنسانية فالإنسان الغير آمن لا يستطيع أن ينجز عملا ويكون شغله الشاغل البحث عن الأمن مما قد يحوَل حياته إلى مأساة حقيقية ويورثه الكثير من الأمراض العضوية والنفسية وقد قام ***ماسلو*** إلى تقسيم الهرم إلى ثلاث مستويات:

المستوى الأول (حاجات شخصية) والمستوى الثاني (حاجات اجتماعية) والمستوى الثالث (حاجات عقلية) فهم ومعرفة، وتقسَم الحاجات أيضا إلى عدة أقسام هي :

4- **الحاجة الأولية *(primary needs)*** كالحاجة إلى الطعام والمسكن والملبس والحاجة الجنسية.

5- **الحاجة المشتقة (*derived needs*)** الحاجة الناتجة عن التواجد في جماعة لها خصائصها الاجتماعية (اللغة والتربية والتعليم والقيادة، الضبط الاجتماعي).

6- الحاجات التكاملية (*integrative needs*) وهي مجموعة الحاجات التي تحقق قدرا أكبر من الإنسجام الاجتماعي وتربط بين أعضاء الجماعة (المعتقدات والممارسات الدينية، ونواحي النشاط الترفيهي).[2]

المطلب الثاني: الأمن الاجتماعي والبناء الاجتماعي.

حاجة الفرد إلى المجتمع ليعيش وحاجة المجتمع للفرد ليستمر في الوجود حقيقة في الدرجة الأولى من الأهمية، ومن أجل هذا كانت الصلة بين الفرد والمجتمع ضرورية، فالإنسان كائن اجتماعي ثقافي يعيش في مجتمع وهو بذلك يجد نفسه مرتبطا بعلاقات متعددة ومتشابكة مع الآخرين أنه يخلق الثقافة التي تؤثر بدورها في حياته فالتفاعل الذي يعتبر العملية الجماعية الأساسية هو الذي يشكل العامل المركزي في كل الحياة الاجتماعية.

وعليه كل نظام اجتماعي يتكون من عدد من المراكز الاجتماعية status المترابطة على نحو ينجز أهداف ذلك النظام، ولكل مركز بدوره يضم مجموعة من أدوار اجتماعية تحقق أهداف المركز أولا ثم النظام الاجتماعي

2- المرجع السابق، ص24.

1- فراس عباس البياتي، مرجع سابق، ص ص 131-132.

والمجتمع، بمعنى أنَ الدور الاجتماعي يتضمن مجموعة تفاعلات اجتماعية أو سلوكيات متوقعة تعمل على تحقيق أهداف النظام، وعلى الشخص الذي يشغل ذلك المركز أن يؤدى تلك الأدوار وأن يلتزم بها كما يتوقعها النظام الاجتماعي من خلال أفراده وكما أقرها المجتمع وأعرافه وقوانينه وقيمه فإذا كانت تلك السلوكيات خارج نطاق التوقع الاجتماعي أدت إلى إرباك النظام وبالطبع فإن الدور الاجتماعي لا بد أن يتضمن حقوقا وواجبات محددة فالواجبات هي تلك التصرفات أو السلوكيات المتوقعة أي الوسائل المؤدية إلى الهدف [1].

يعَد البناء الاجتماعي من الأسس المهمة في دراسة المجتمع فهو يتضمن المؤسسات الاجتماعية، المؤسسات السياسية، الأمنية، العسكرية، الدينية، الاقتصادية، الصحية، وغيرها التي ترتبط ارتباطا وثيقا مع الأسرة وتتأثر بها فالعلاقات وثيقة ومتفاعلة مع البناء الاجتماعي بمؤسساته، لأن الأسرة هي المسؤولية عن تكوين اتجاهات الفرد وتطبيع شخصيته والتي تعكس تأثير النظام العام للمجتمع.

إنَ انفجار التوترات الداخلية يدَل على خلل في النظام الاجتماعي وكدا تفشي الآفات الاجتماعية كالجرائم، السرقة تجارة المخدرات يدل على فشل عمليات الضبط الاجتماعي وعدم فعاليتها في تدعيم عناصر البناء الاجتماعي وربطها، وعدم كفاءة موجهاته الأساسية في تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع ومؤسساته التنظيمية الأمر الذي يسبب اختلالا في تحديد المراكز والأدوار الاجتماعية للأفراد وأدوارها المترابطة وتلك دون شك حالة تفكك اجتماعي.[2]

فالمعايير السلوكية والأخلاقية، تعزز الاستقرار السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الحياتي للمواطنين حيث أن جميع هذه المقومات ترتبط بحياة ونشاطات المواطن اليومية، لذا يطلق على أجهزة الأمن بأنها دعامة نظام العدالة الاجتماعية، وذلك بسبب قيامها بأدوار ومهام متعددة كمقاومة الجريمة، المحافظة على الأمن والاستقرار، تقديم الخدمات الاجتماعية، الدوريات والرقابة، تحسين العلاقة بين الجمهور والأجهزة الأمنية ... إلخ.

كما أن تطوير وتفعيل أداء الجهاز الأمني للقيام بنشاطه الحيوي لا يتحقق من خلال مسألة التوافر العددي لمنسوبيه فقط، بل يتحقق في الأصل من خلال عملية التحسين والتطوير المستمر لأداء منسوبيه، وذلك عن طريق التدريب والتعليم من جهة، وتحديد وسائل الإتصال و الإنتقال والأجهزة ذات العلاقة بالتحري والضبط من جهة أخرى.

4- ***تفعيل النظام القضائي***: إن وجود نظام قضائي فاعل تتوافر فيه الإجراءات النظامية والعادلة لعملية التقاضي والمحاكمة أحد المقومات الأساسية للبناء الاجتماعي للمجتمع، لذلك من بين مهام النظام القضائي في عملية الضبط الاجتماعي العمل على حفظ وحدة وتكامل البناء الاجتماعي للمجتمع، فالنظام القضائي يرتبط ارتباطا

1- كامل جاسم المرياتي، مرجع سابق، ص22.

2- فراس عباس البياتي، مرجع سابق، ص136.

وثيقا بجميع المقومات الأساسية للبناء الاجتماعي (الإستقرار المعيشي، الإستقرار الاقتصادي، الإستقرار الأمني)، كما أن دور الجهاز القضائي يعد أساسيا من حيث أنه مكمل لدور الأجهزة الأمنية[1].

إن مفهوم البناء الاجتماعي يقوم على أساس تحليل مدى أهمية توفر الظروف والمناخ الملائم اجتماعيا واقتصاديا وأمنيا للمواطن في المجتمع، والذي من خلاله يستطيع أن يعيش حياة مستقرة وآمنة وكريمة.

ومن بين العوامل الفاعلة في بنية الأمن الاجتماعي:

1- **تحقيق الإحتياجات الأساسية**: يتم تحقيق وإشباع الإحتياجات الأساسية من خلال توفير الخدمات الرئيسية في المجتمع والتي ترتبط ارتباطا مباشرا ووثيقا بحياة واستقرار الفرد، من تلك الخدمات ما هو مرتبط بإشباع الحاجات الأساسية عند الفرد والتي قد يحتاج لها بشكل يومي، مثل الخدمات الصحية، التعليمية، الاجتماعية، خدمات الإسكان.

2- **ترسيخ قواعد ومعايير سلوكية وأخلاقية**: من بين مؤشرات البناء الاجتماعي السليم ومنها توافر معايير سلوكية وأخلاقية على درجة من الفهم والإقرار المتقارب بين أفراد المجتمع حيث أنَ الفهم والإقرار للقواعد والمعايير السلوكية يؤَمن للمجتمع درجة عالية من التجانس في إتباع هذه القواعد والمعايير مما يكفل ويضمن درجة عالية من وحدة التناسق في البنية الاجتماعية مع مراعاة حقيقة الاختلاف العقائدي أو الثقافي لأفراد المجتمع.

3- **تطوير وتحديث أجهزة الأمن**: تقوم أجهزة الأمن بمهام رئيسية وأساسية في كيان البناء الاجتماعي للدولة لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بأهم المقومات الأساسية لهذا البناء.[2]

المطلب الثالث: الأمن الاجتماعي والتفكك الاجتماعي.

فقدان الأمن يعني أن القيم الاجتماعية قد فقدت قدرتها على ضبط سلوك الأفراد والجماعات، وأن التفكك الاجتماعي يعني فشل النظام الاجتماعي في تحديد مراكز الأفراد وأدوارهم المترابطة بشكل يؤدي إلى بلوغهم أهدافهم بصورة مرضية، وأن التفكك الاجتماعي ظاهرة تصاحب انعدام الأمن[3].

1- محمد بن عبد الله البكر، **السلوك الإجرامي بين واقع الأمن الاجتماعي والضبط الاجتماعي**، في:
www.acofps.com/vb/showthread.phpt=8557 بتاريخ: 16-04-2014.

2 - محمد بن عبد الله البكر، السلوك الإجرامي بين واقع الأمن الاجتماعي والضبط الاجتماعي، مرجع سابق.

2- كامل جاسم المرياتي، مرجع سابق، ص17.

لكل حضارة أو تنظيم اجتماعي مخلفات متنوعة تتمثل بالتوترات الداخلية أو انحرافات سلوكية لأسباب متعددة منها تعدد البناءات الاجتماعية الداخلية وتعدد المعايير والقيم الضابطة وتعدد المؤثرات تبين مدى تعرض الفرد إلى ضغوط وعقبات قد تؤدي إلى بعض الإنحرافات الفردية أو التوترات الاجتماعية، وتعد المجتمعات الحضرية أكثر إفرازا لمثل هذه التوترات والانحرافات بسبب تعقد بناءها الاجتماعي، وهي تتطلب انتماء الفرد إلى عدد من التنظيمات المؤسسية وإشغاله مراكز اجتماعية في آن واحد، وهذا يؤدي بدوره إلى نوع من التوتر والصراع، فالانحرافات واستيعابها يعد مشكلة في حد ذاته، لأنه يهدد بتصعيد تلك التوترات إلى انفجارات تهدد النظام الاجتماعي في الحد من هذه الانحرافات والتعامل معها بشكل إيجابي والعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال تفعيل آليات الضبط الاجتماعي قيميًا ومؤسسيا يدل على عجز النسق الاجتماعي عن أداء وظائفه وتحقيق متطلباته الوظيفية التي ترتبطه بالأنساق الأخرى في المجتمع فتتحول تلك التوترات إلى مشكلات اجتماعية تمتد آثارها إلى بقية الأنساق الاجتماعية فتسود حالة التفكك الاجتماعي في النظام كله [1].

فالتنظيم الاجتماعي للمجتمعات مسألة حجم فكلما زاد السكان اتسع التنظيم وتعدد، وكلما زاد تراكم الثقافة كلما تنوعت وظائف التنظيم وهذا ينطبق أيضا في حالات تقسيم العمل كما أن التنظيم الاجتماعي يزداد بزيادة التنظيمات ذات الغرض الواحد، وعندما يحدث تغير اجتماعي يفقد التنظيم المتعدد بعض من وظائفه وتستقل بها تنظيمات اجتماعية أخرى، فتغير الأسرة مثلا جعل بعض وظائفها تنتقل إلى أجهزة الدولة أو المؤسسات الأخرى [2].

تركَز الحياة الاجتماعية بالضرورة إلى شيء من التنظيم وأن كل تنظيم يتضمن بالضرورة نوعا من الضبط، لقد أشار إلى ذلك **"ابن خلدون"** حيث أكد أن العمران البشري لابد له من سياسة ينتظم بها، وأن كل مساعد على امتثال الأفراد لقواعد وأنماط السلوك والمعايير والقيم السائدة في المجتمع يدخل في موضوع الضبط الاجتماعي.

وبما أن الأمن الاجتماعي في ابسط معانيه هو حماية الأفراد والجماعات والمنظمات من التهديدات التي تتعرض لها بسبب تناقص الأحكام والضوابط الاجتماعية وتحلل القيم والمثل الحضارية ومن هنا فإن حالة اللاأمن الاجتماعي تعني الانفصال من الأهداف الثقافية والوسائل المتبعة للوصول إليها وفي هذه الحالة تفقد المعايير الاجتماعية قدرتها على ضبط سلوك الأفراد والجماعات كما أن القيم هي الأخرى تفقد سلطتها في تحديد تصرفات الأفراد، وحالة فقدان المعايير قوتها الإلزامية بوصفها أداة للضبط الاجتماعي هي حالة تتميز بالتخبط وانعدام الأمن والتي أسماها **"دوركهايم"** بالفوضى المعيارية إذن يمكن القول بأن المجتمع الذي يتوفر على الأمن الاجتماعي يكون أفراده ممتثلين للقيم والمعايير الثقافية، والتماسك الاجتماعي في أعلى حالاته، فهناك توافق في الوسائل والأهداف التي يسعى المجتمع إليها ولكي تمارس وسائل الضبط وظيفتها الحيوية في السيطرة

1- فراس عباس البياتي، مرجع سابق، ص138.

2- أمين هويدي، **الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي**، (بيروت: دار الطليعة، 1975)، ص45.

الاجتماعية والأمنية وتكون أكثر قدرة على تحقيق أهدافها في حفظ كيان المجتمع ووجوده وبالتالي تحقيق الأمن الاجتماعي لا بد من تفصيل منظمات وروابط تعمل ككيانات أو جماعات ضاغطة تسهم في إقرار النظام الاجتماعي في المجتمع والتي يمكن تحديدها[1].

1- أمين هويدي، مرجع سابق، ص ص 47-48.

المبحث الثالث : مفهوم المخدرات والمؤثرات العقلية.

عندما نتحدث عن المخدرات يتوجب علينا أن نشمل المؤثرات العقلية أيضا لاشتراكهما في التأثير على الجهاز العصبي المركزي سواء كانت منشطة أو مثبطة أو مهلوسة فالمخدرات والمؤثرات العقلية تشمل العقاقير التي يمنع تعاطيها، ومن هنا لا بد لنا من تحديد المفاهيم و التعاريف الخاصة بموضوع المخدرات والمؤثرات العقلية.

المطلب الأول: مفهوم المخدرات.

يعد لفظ المخدرات من المفاهيم الواسعة والتي تستخدم على نطاق واسع في الغايات الطبيعية وغير الطبيعية لذلك فإن هذه المواد بغض النظر عن تسميتها بالإدمان أو إساءة استخدام فهذه الأخيرة التي تعد ظاهرة غير مقبولة اجتماعيا ولقد سماها " بارك " أحد علماء الاجتماع (بظاهرة المخدرات) بوصفها ظاهرة لا يمكن فهمها ضمن أوساط أخرى غير الأوساط الاجتماعية والثقافية.[1]

وهنا ينبغي لنا الإشارة إلى وجود اختلاف وتباين في مفهوم المخدرات وبين ما هو مخدر وما ليس بمخدر ومن أجل ذلك سوف نعرج على التعريف اللغوي للمخدرات ثم إلى تعريفها العام والعلمي .

أولا : التعريف اللغوي

كلمة المخدرات مشتقة أصلا من الفعل خدَر الذي يعني كل ما يؤدي إلى الكسل والخمول، الاسترخاء، الضعف، النعاس، الثقل، الضعف في الأعضاء وقد يمنع الألم كثيرا أو قليلا [2].

ثانيا : التعريف العام

المخدرات هي كل مادة يؤدي تعاطيها إلى التأثير على الحالة الذهنية للإنسان مما يؤدي بالإخلال بحالة من التوازن الذهني العقلي لديه ولا بد من النص على تجريمها ليعاقب القانون على كل اتصال بها .

ثالثا : التعريف العلمي

المخدر هو مادة تؤثر على الجهاز العصبي المركزي وتعاطيها يؤدي إلى حدوث تغيرات في وظائف المخ، وتشمل هذه التغيرات تنشيط أو اضطرابات في مراكز المخ المؤثر على مراكز الذاكرة، والتركيز، اللمس، الشم،

1-عبد الله محمد عبد النبي أحمد قازان، **ادمان المخدرات و التفكك الأسري، دراسة سسيولوجية،** (الأردن: دار حامد للنشر و التوزيع، 2005)، ص ص24-25.

2- علجية داود، "**ارتباط المخدرات بالإجرام**"، مذكرة تخرج في المدرسة العليا للقضاء، وزارة العدل، 2008، ص 07.

البصر، الإدراك، والمخدر كلمة مترجمة لكلمة (Narcotic) المشتقة من الكلمة الإغريقية (Narrcosis) التي تعني يخدر أو يجعل مخدرا[1] .

رابعا : التعريف القانوني

هي كل المواد والمركبات التي تسبب الإدمان وتضر بالإنسان وتختلف قائمة هذه المواد بين دولة وأخرى لذا لا يوجد تعريف دولي موحد للمخدرات .[2]

وعليه فالمخدر أو المؤثر العقلي هو كل عقار أو مستخلص يتم تعاطيه بشكل الطبيعي كالحشيش أو القات أو الماريجوانا أو مصنعا كالهيروين والكوكايين وفي كلتا الحالتين يؤدي تعاطيه إلى تغير في مستوى الوعي مؤثرا على الجهاز العصبي المركزي إما مثبطا له منشطا أو مهلوسا.

وعليه كل هذه الأنواع والأصناف من المخدرات والمؤثرات العقلية بصفة عامة تستلزم علينا دراسة هذه الأنواع من المخدرات[3].

المطلب الثاني : أنواع وتصنيفات المخدرات.

كثرت أنواع المخدرات وأشكالها حتى أصبح من الصعب حصرها، ووجه الخلاف في تصنيف كل تلك الأنواع ينبع من اختلاف زاوية النظر إليها فلا يوجد حتى الآن اتفاق دولي موحد حول هذا التصنيف، ولكن على العموم كانت أشهر التصنيفات حسب ما يلي:

أولا : بحسب تأثيرها.

1- **المسكرات** : مثل الكحول والكلوروفورم والبنزين.

2- **مسببات النشوة** : مثل الأفيون ومشتقاته.

3 - **المهلوسات** : مثل الميسكالين، فطر الأمانيت، البلادون، القنب الهندي .

4 – **المنومات** : وتتمثل في الكورال، الباربيورات، السلفونال، برموميد البوتاسيوم.

ثانيا : بحسب طريقة الإنتاج.

---

1 – علجية داود، مرجع سابق، ص10.

2 – عدنان سليمان الأحمد، عدنان المجالي، **قضايا معاصرة**، (عمان: دار وائل للنشر، 2000)، ص113.

3 – علجية داود، مرجع سابق، ص12.

1 – **مخدرات تنتج من نباتات طبيعية مباشرة** : مثل الحشيش، القات،الأفيون، نباتات القنب.

2 – ***مخدرات مصنعة وتستخرج من المخدر الطبيعي بعدأن تتعرض لعمليات كيماوية تحولها إلى صورة أخرى*** : مثل المورفين، الهيروين، الكوكايين.

3 – ***مخدرات مركبة وتصنع من عناصر كيماوية ومركبات اخرى***.

ثالثا : بحسب الإعتماد (الإدمان) النفسي والعضوي.

1 – المواد التي تسبب اعتمادا نفسيا وعضويا: مثل الأفيون ومشتقاته كالمورفين والكوكايين والهيروين.

2 – المواد التي تسبب اعتمادا نفسيا فقط: الحشيش والقات وعقاقير الهلوسة [1].

رابعا : بحسب اللون:

1 – المخدرات البيضاء: مثل الكوكايين والهروين.

2 – المخدرات السوداء: مثل الأفيون، مشتقاته والحشيش.

بالإضافة إلى تصنيفات أخرى:

1 – المثبطات (المهبطات): منها ما هو من أصل طبيعي ومنها ما هو مستحضر من مركبات كيماوية، ومنها ما يجمع بين ما هو مصنع وأصل طبيعي .

* ***المهبطات ذات الأصل الطبيعي***:

1-1 الأفيون: هو المصدر الأساسي للمهبطات، مصدره شجرة الخشخاش وأشهره المورفين والكوكايين.

- **المورفين** : يعتبر المركب الأساسي للأفيون الخام.

- **الكوكايين** : يوجد أيضا في خام الأفيون.

* **المهبطات نصف التخليقية** :

ا – **الهيروين** : هو أحد مشتقات المورفين.

ب – **المثبطات التخليقية** : هي مجموعة من العقاقير تحضر في المعامل من مركبات كيماوية.

1- مصطفى ميلي ، جريمة المخدرات في الوسط المدرسي، تربص ميداني أمن دائرة عين بسام، تخصص شرطة قضائية، البليدة،2007-2008، ص15.

ج – **بديلات المورفين** : أشهرها البيتيدين والديميرول.

2- **المنومات** : أشهرها السيكونال، الأميتال، الفينوباربيتال الماندراكس والميثاكولون.

3 – **المهدئات** : العقاقير التي تأخذ دون وصفة طبية لعلاج القلق والتوتر.

4 – **المنشطات** : وتنقسم إلى نوعين:

ا – ***المنشطات الطبيعية***:

1 – **الكوكايين** : يستخلص من نبات الكوكا وهو مسحقوق أبيض .

2 – **القات** : وهو أحد المنشطات الإدمانية [1].

ب – ***المنشطات التخليقية***: أهمها الديكسافيتامين والميثافيتامين.

5 – **عقاقير الهلوسة**: هي مجموعة من المواد بعضها طبيعي والآخر صناعي.

ا – ***المهلوسات الطبيعية*** : تتمثل في النباتات مثل حبوب مجد الصباح.

ب – **الهلوسات نصف التخليقية**: أشهرها عقار (آل – أس – دي) LSD .

ج – **المهلوسات التخليقية**: أهمها عقال (ب – س – ب) مسحوق ابيض اللون.

6 – **الحشيش**: يستخلص من نبات القنب الهندي وله أسماء شائعة المريجوانا والبانجو.

7 – **المستنشقات**: وتسمى بالمذيبات الطيَارة منها البنزين. [2]

المطلب الثالث : مفهوم الإدمان وخصائصه.

عرَفت مصلحة الصحة العالمية الإدمان بأنه الاستهلاك المفرط الدائم للمخدرات التي لا تكون مقبولة من الناحية الطبية، كما أن الإستخدام المفرط للمواد المسموح بها ينتج عنه ضرر نفسي وجسدي واجتماعي[3].

---

1 – ميلي مصطفى، مرجع سابق، ص 16.

2– المرجع السابق، ص 18.

1– عبد الله محمد عبد النبي أحمد قازان، مرجع سابق، ص 25.

تم تعريف الإدمان حسب طبيعة الشخص الذي يقع عرضة له ويمكن تعريف المدمن **"بأنه ذلك الشخص الذي يصبح معتادا على استخدام عقار معين يشكل خطرا على الأمن العام للمجتمع أو هو الشخص الذي فقد سيطرته على نفسه بسبب الإدمان على المخدرات** والعقاقير" وفي ذلك نجد صيغتين من المدمنين:

1 – أولئك الذين يستعملون العقاقير لعلاج معين.

2 – الذين يستعملون العقاقير من تأثيراتها في الجسد دون وصفة طبيعية [1].

خصائص الإدمان:

1 – عدم استطاعة المدمن التخلي عن تناول المادة المخدرة لساعات أو أيام أي وجود دافع داخلي قهري لتناولها.

2 – الميل المستمر إلى زيادة جرعة تلك المادة المخدرة.

3 – ظهور بعض الآثار النفسية أو الإضطرابات عن التوقف عن تناول المادة المخدرة مثل القلق و الإكتئاب وقلة التركيز.

إنَ الأعراض المذكورة آنفا، واستجابة الجسم للإدمان تختلف في الشدة والنوع تبعا للمادة المخدرة وفترة تناولها، فالإدمان على المخدرات وحتى الإفراط في تناولها مشكلة لها تأثيراتها ومضاعفاتها على الفرد، الأسرة، المجتمع فقد أصبحت من التحديات التي تواجه المجتمعات الإنسانية فهي تطال فئات الشاب من الجنسين وإلى جانب مساسها بالطاقة البشرية فهي تؤدي إلى تبديد نسبة كبيرة من الدخل القومي، وتؤثر بلا شك على مجمل الحياة الاجتماعية والثقافية.

بقدر ما حملت السنوات الأخيرة للإنسان من تقدم ورفاهية بفضل النهضة الصناعية بقدر ما برزت المشاكل ومن بينها الإدمان على تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية والتي تصل إلى درجة الحد من حياة متعاطيها [2].

2– عبد الرحمان محمد العيسوي، **مجالات الإرشاد والعلاج النفسي**، (بيروت: دار الراتب الجامعية، 2001)، ص 144.

2 – محمود السيد علي، المخدرات وتأثيراتها وطرق التخلص الآمن منها، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2012)، ص12.

يمكن أن نتوصل في نهاية هذا الفصل الذي كان مدخلا مهما للدراسة من خلال التركيز على أهم المفاهيم، وتقديم شرح مبسط لها وذلك لإزالة اللبس عنها حيث تطرقنا في الفصل الأول بمباحثه الثلاث وكذا المطالب الثلاث لهذا الأخير إلى مفهوم الأمن الاجتماعي وكل ما يربطه بالمفاهيم الأخرى وما يؤثر فيه سواء بالسلب أو الإيجاب ومن هنا نستخلص ما يلي :

الأمن الاجتماعي :

4) هو حلقة من حلقات الأمن الشامل له مقوماته وأبعاده ومهدداته متى زادت هذه الأخيرة انعدم تحقيقه
5) الأمن الاجتماعي أحد مستويات الأمن وهو من بين المفاهيم التي لا تزال تتأرجح بين القبول والرفض باعتباره حقا من حقوق الإنسان، مع وجود جدل فقهي حول إعطاءه هذه الصفة من عدمها.
6) الأمن الاجتماعي له علاقة مع العديد من المفاهيم ويتقاطع معها وهو بمؤسساته الاجتماعية، السياسية، الأمنية، العسكرية، الدينية، الاقتصادية، الصحية يشكل علاقة طردية مع الأسرة التي بدورها تتكون من أفراد، وهذه الأخيرة (الأسرة) تستلزم وجود بيئة أمنية يحكمها الاستقرار، فالمخدرات مثلا من بين المهددات الرئيسية التي تؤثر عل الاستقرار مما تصبح تهديدا مباشرا للأمن الاجتماعي.

1 – التربية والتي تتضمن أنواع التعليم كافة الرسمية وغير الرسمية التي تؤدي إلى إكتساب الفرد للحضارة، وتكوين الشخصية، وتعلمه القدرة على أن يكيَف نفسه مع الحياة عضوا في المجتمع، والتربية هنا تشمل الأسرة والمدرسة.

2 – الدين بتعاليمه وأوامره ونواهيه يعد من أقوى عوامل تحقيق التناسق في السلوك الاجتماعي.

3 – الرأي العام ودوره في فرض الرقابة، والدعاية وبالتاي تحقيق الأمن الاجتماعي.

4 – وسائل الاتصال الجماهيري المختلفة.

5 – المؤسسة السياسية التي تمارس هي الأخرى ضبطا غير مباشر كل هذه الأساليب والوسائل تهدف إلى تحقيق المواءمة بين سلوك الأفراد والجماعات والأنماط السلوكية والثقافية المقررة اجتماعيا وإقرار الضبط الاجتماعي من خلال جعل الأفراد والجماعات والأنماط السلوكية والثقافية المقررة اجتماعيا وإقرار الضبط الاجتماعي من خلال جعل الأفراد والجماعات منسجمين وتهيئ المناخ المناسب لكي تؤدي وسائل الضبط وظيفتها في تحقيق الأمن الاجتماعي.

معها كذلك معرفة توزيع تعاطي استهلاك المخدرات من خلال دراسة إحصائية لمختلف الفئات العمرية أو الاستفادة من دراسات سابقة تكون حديثة نوعا ما، ذلك من أجل معرفة واقع تعاطي المخدرات في الجزائر خصوصا بين فئتي الشباب والأحداث .الأمر الذي قد يكشف لنا الكثير من اللبس في كيفية انتقالها وطرق تهريبها ومصادر تمويلها، من خلال ذلك ربما يمكن فهم أسباب غلق الحدود مع الجارة المغرب .

كما تشكل ظاهرة الاتجار بالمخدرات مجموعة من التقاطعات مع العديد من الظواهر الاجتماعية الأخرى كالجريمة المنظمة، الإرهاب، العولمة، الهجرة غير الشرعية، وهو ما يدفع بنا إلى البحث عن هذا التقاطع من خلال معرفة هده العلاقة، التي بدورها تؤدي بنا إلى معرفة أهم الأسباب والعوامل المساعدة لزيادة تناميها، لنصل في الأخير إلى تشخيص آثارها السلبية وانعكاساتها على الجانب الأمني، الاقتصادي، الاجتماعي والصحي.

المبحث الأول: حجم انتشار ظاهرة المخدرات في الجزائر

تعدّ مشكلة تعاطي المخدرات إحدى أكبر المشكلات التي تواجهها الجزائر إلى حدّ الساعة، حيث يظهر الأثر الكبير لهذه المعضلة على المجتمع الجزائري من حيث السلوكات التي تصاحبها والمتعلقة بجانب تعاطيها، تهريبها، توزيعها والمتاجرة فيها، هذا ما يرتبط بدرجة كبيرة بمستهلكيها من الجزائريين الذين يتعاطونها خاصة فئتي الشباب والأحداث، سواء كان هذا التعاطي بالصدفة أم اعتيادياً أم إدماناً، هذا ما يقودنا إلى البحث من أجل معرفة الأسباب والعوامل المؤدّية إلى مثل هذه السلوكات الفردية والجماعية.

المطلب الأول: أسباب انتشار ظاهرة تجارة وتعاطي المخدرات في الجزائر

تعتبر المتاجرة بالمخدرات هذه الأيام أحد أكبر مجالات كسب المال في العالم، وهي تفوق تجارة النفط، إذ تحتل المرتبة الثانية بعد تجارة الأسلحة، ويتم إنتاج معظم أنواع المخدرات في الأقطار النامية لسد الطلب عليها في البلدان الصناعية، فإذا كانت البلدان المنتجة تستفيد حاليا من صناعة المخدرات فإنها تتحمل أعباء ثقيلة لا من حيث ملايين الدولارات فحسب بل من ناحية التفكك، وعدم التماسك الاجتماعي والأخطار البيئية الضارة والعنف.

انتشر استهلاك المخدرات بشكل سريع في العالم، ومن الصعب الحصول على بيانات وافية حول الموضوع لكن يعتقد أن الإنفاق على المخدرات في الدول الصناعية أكثر بكثير من إنفاق الدول النامية، ويزداد الإستهلاك عادة مع زيادة العرض ورخص السعر ذلك أن منتجي المخدرات يطورون أصنافا جديدة تلبي حاجيات المستهلك، كذلك تنمو هذه التجارة (تجارة المخدرات) بسبب زيادة الطلب من قبل المستهلكين[1].

إن ظاهرة تعاطي المخدرات والاتجار بها تنمو بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة مقارنة مع التسعينات من القرن العشرين، وفي هذا الصدد يشير المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها في الجزائر إلى أن استهلاك المخدرات فيها عرف تناميا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، حيث أشار في مقارنة إحصائية إلى حجز ما قيمته (1,590) طن من المخدرات سنة 1994 مقابل (38,037) طن سنة 2008 (صحيفة صوت الأحرار 2009)، فيما أكد أن تزايد الظاهرة يعود إلى أسباب عديدة يتقدمها التحول الاقتصادي الكبير الذي عرفته الجزائر، والمقرون بالظروف الاجتماعية الصعبة[2].

من التغييرات الملحوظة أيضا تأثر المجتمع الجزائري بانتشار القنب الهندي الذي بات أكثر وضوحا مما كان عليه في الماضي. وفي هذا السياق أيضا يحذر مدير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها من خطر تحول

---

[1]– زيد بن محمد الرمني، **مشكلات العصر والإعاقة المخدرات بالأرقام والإحصاءات**، (دبي: الشارقة للخدمات الإنسانية، 2004)، ص 57.

1– أحمد عبد العزيز الأصفر، **أسباب تعاطي المخدرات في المجتمع العربي**، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2012)، ص 116.

الجزائر إلى بلد مستهلك للقنب الهندي إذا لم يتم الإسراع في اتخاذ التدابير اللازمة لحمايته، باعتبار شبكات الترويج تعمل على استغلال الوضع الاجتماعي للشباب، من أجل ضمان وصول سمومها إلى أكبر عدد ممكن منهم، كما ربط هذه الخطورة أيضا في كون الجزائر بلدا مجاورا لواحد من أكبر البلدان إنتاجا للقنب الهندي [1].

ومن مظاهر التغير التي يرصدها المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها في الجزائر أيضا تحوَل شبكات التجارة غير المشروعة، في حين بقيت الشركات الأكثر سيطرة عليها حتى الثمانينات هي شركات أجنبية أصبحت في التسعينات تتحوَل إلى شبكات محلية بسبب الاضطرابات الأمنية التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة، كما أن مافيا المخدرات الأجنبية تنازلت عن تهريبها والاتجار بها للشبكات المحلية الجزائرية بسبب تردى الأوضاع الأمنية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين، إذ كان التجار الأجانب ينشطون في الجهات الغربية باعتبار أن ولاية تلمسان منطقة عبور مفضلة في دلك وكانوا يسيطرون على السوق المحلية طيلة الثمانينات غير أن سوء الأوضاع الأمنية حال دون تحقيقهم لأرباح كبيرة في التسعينات، مما دفعهم إلى التنازل عن هذه التجارة غير المشروعة إلى الشبكات المحلية، وكان أغلبهم الهولنديين، الفرنسيين ،التونسيين، الليبيين، ويعود إقبال شبكات المخدرات المحلية إلى الترويج والمتاجرة بالمخدرات إلى العوائد الكبيرة التي تعود إليهم في الوقت الذي يمتلكون فيه مقومات نقلها، وتحويلها عبر المسالك المناسبة بدرجة تزيد عما هي بالنسبة إلى غيرهم[2].

إنَ المجتمع الجزائري لم يسلم من آفة المخدرات على الرغم من أنه ليس منتجا للمخدرات، ولا مصدرا لها وليس له تاريخ في تعاطي المخدرات، إنما أخذت هذه الظاهرة تنتشر فيه لعوامل اجتماعية ونفسية متعددة منها ما هو اجتماعي كالتفكك الأسري والتهميش والإقصاء، ومنها ما له صلة بالعوامل النفسية (كالإختلالات العصابية والإنفعالية والإغتراب)، كما أن كثيرا من الناس ينظرون إلى المخدرات كوسيلة من أجل الترفيه مثل "الكوكايين"، وعند أشخاص آخرين لا يزال استعمال المخدرات مجرد محاولة للتعويض عن السأم أو تعبيرا عن الضجر من وتيرة الحياة ومشاقها، فكثيرا ما يجد متعاطوا المخدرات أنفسهم مدفوعين إلى استخدام العنف وربما كان هذا نتيجة للعقاقير التي يتعاطونها[3]، ومن هنا يمكن إجمال أهم أسباب التعاطي:

أولا : الأسباب الذاتية

الأسباب التي تعود للفرد

1- ضعف الوازع الديني لدى الفرد المتعاطي.

---

[1]– المرجع السابق، ص117.

[2]– أحمد عبد العزيز الأصفر، مرجع سابق، ص 118 .

[3] – ساسي سفيان، **انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع الجزائري وخاصة في أوساط الشباب**، في:
www .hewar ,org/debat /show,art,adp ?aid بتاريخ :24-05-2014 .

2- مجاملة أو مصاحبة رفقاء السوء وما لها من تأثير في شخصية كل فرد من الأفراد وتمثل جماعة الرفاق بيئة اجتماعية صغيرة مؤثرة، فعملية التفاعل مع جماعة الرفاق تنقل الأفكار، وتتعلم السلوكيات سواء كانت ايجابية أو سلبية [1].

3- الشعور بالفراغ وحب التقليد إذ أن وقت الفراغ هو الوقت الذي يحسب على أنه خارج وقت العمل، وخارج الأعمال والإرتباطات الاجتماعية الأخرى، والحقيقة أن مثل هذه الأوقات تسمى أوقات الفراغ إذ لم يصاحبها وسائل وأماكن ترويجية مهيئة إضافة إلى عقل واعي، يصرف هذه الأوقات في ما ينفع، أوعلى الأقل في ما لا يضر، فربما تكون عاملا يؤدي إلى الانحراف وتعاطي المخدرات خصوصا لدى فئة الشباب التي تمتاز بالنشاط والحيوية وتبحث عن الجديد والرفاهية .

4- توفر المال بكثرة وسوء استغلاله .

5- حب الاستطلاع والتجربة [2] .

ثانيا : الأسباب غير الذاتية:

الأسباب التي تعود على الأسرة :

1- إدمان احد الوالدين.

2- انشغال الوالدين عن الأولاد وانعدام الرقابة الأسرية.

3- القصوى الزائدة عن الأبناء.[3]

4- التفكك الأسري: لقد أثبتت دراسات عديدة أن كل خلل أو اضطراب يعرقل الأسرة عن أداء رسالتها في تربية الأطفال يؤدي غالبا في المستقبل إلى حالات الإنحراف وتعاطي المخدرات، إذ أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على المجتمع الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة أثرت بشكل سلبي على تماسك الأسرة الجزائرية، مما جعلها تتخلى عن دورها التربوي مما زاد في انحراف الأحداث.

5- الوسط الاجتماعي ويقصد به الحالة الاقتصادية للأسرة، وحالة المجتمع المحيط فإذا كانت الأسرة تعيش تحت عتبة الفقر هذا يعني عدم توفير الحاجيات الضرورية لأفرادها، مما يدفعهم في كثير من الأحيان إلى تعاطي المخدرات[4].

---

[1] عبد العزيز بن عبد الله البريثن، **الخدمة الاجتماعية في مجال إدمان المخدرات**، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002)، ص96.

[2] – محمد حسن غانم، **بحوث ميدانية في تعاطي المخدرات**، (القاهرة :دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص 44.

[3] – فتيحة كركوش، مرجع سابق، ص 42.

[4] ميلي مصطفى، مرجع سابق، ص 28.

الأسباب التي تعود إلى المجتمع:

- البطالة المهددة لحياة الشباب، أثبتت العديد من الدراسات أن هناك علاقة بين البطالة وتعاطي المخدرات .
- توفر مواد الإدمان عن طريق المهربين والمروجين.
- وجود بعض أماكن اللهو في بعض المجتمعات .
- العمالة الأجنبية وتأثيراتها .
- التساهل في استخدام العقاقير المخدرة وتركها دون رقابة .
- فشل أو تهاون بعض الدول في التصدي لهذه المشكلة .
- وجود عصابات متخصصة في الترويج للمخدرات، وتسهيل وصولها إلى أي مكان[1].
- التسرب المدرسي أدى إلى ارتفاع معدلات جنوح الأحداث في الجزائر إذ أن عملية التعاطي نفسها تؤدي إلى ارتفاع معدلات جنوحهم، إذ لم تستطيع السلطات المعنية بهذا الأمر إيجاد الحلول المناسبة لمواجهة هذه المشكلات، ولم تستطع حتى الآن التكفل بالأحداث الجانحين، خاصة فيما يتعلق بالرعاية والتأهيل[2].

بالإضافة إلى هذه الأسباب، ومن خلال التطرق إلى العديد من الدراسات السابقة وجد بأن فئة الشباب هي أكثر القطاعات المستهدفة من الإتجار بالمخدرات وذلك:

- الحجم الكبير الذي يشكل الشباب في المجتمع الجزائري، إذ يعتبر مجتمعا فتيا فهذا الحجم سهّل ليكون سوقا للمخدرات يمكن الاعتماد عليه، خاصة إذا علمنا درجة سهولة الحصول عليه فكما يعلم الكل أن أماكن بيع المخدرات في الجزائر معروفة لدى العام والخاص، وربما يكون المواطن أدرى من عناصر الشرطة ذلك الأمر يجعل من السهولة الحصول على هذا المخدر[3].
- تشكل مرحلة الشباب مرحلة عدم الاستقرار وأزمة، من بين الأسباب التي تجعل الشباب يتاجرون بالممنوعات كثرة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي يتعرضون لها بالإضافة إلى عدم وجود تدريب سابق وتوعية لهم من أجل التعامل مع هذه المشاكل.
- المعتقدات الخاطئة لدى الشباب التي تستثمر من قبل مروجي المخدرات كثيرا ما تشيع أفكار ومعتقدات غير صحيحة من الناحيتين العلمية والموضوعية حول حقيقة المخدرات والمؤثرات العقلية بأنواعها المختلفة وجدب الشباب العاطل عن العمل حيث تنشر عصابات المخدرات معلومات مظللة أو خاطئة من أجل استمالة الشباب لتعاطيها أو الاتجار بها .

---

[1] عبد العزيز بن عبد الله البريثن، مرجع سابق، ص92

[2] عامر مصباح، **التنشئة الاجتماعية والانحراف الاجتماعي**، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2011)، ص 263.

1- الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، **التحقيق الوبائي الشامل حول تفشي المخدرات في الجزائر**، (الجزائر: 2003)، ،ص 20.

2- دياب موسى البداينة، **الشباب والأنترنيث والمخدرات**، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2012)، ص12.

- الاتجار بالمخدرات بسبب مصاعب الحياة وطلبا للكسب السريع، والثراء الفاحش فعدم تساوي الفرص بين الناس يؤدي إلى الظلم الاجتماعي وهي أحد العوامل التي تدفع الشباب إلى البحث عن طرائق غير مقبولة اجتماعيا (الاتجار بالمخدرات)[2].

المطلب الثاني: توزيع وتعاطي المخدرات بين فئتي الشباب والأحداث.

1-***مدى انتشار تعاطي المخدرات حسب النوع والفئات العمرية***:

حسب الدراسة الصادرة عن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان فإن 1.15 % من السكان يستهلكون مادة أو أكثر من المنشطات العقلية ويستهلك الرجال 1.69% أكثر من النساء 0.67 %.

تشغل الفئة العمرية التي استهلكت أكبر قدر من المخدرات على التوالي ذوي الأعمار 20-39 سنة 1.48 %، 40 سنة فأكثر بنسبة 1.11% ثم 16-19 بنسبة 0.85%، وأخيرا 12-15 سنة بنسبة 0.12%، ويدلنا استهلاك المخدرات على عدد من جوانب تطوّر استهلاك المخدّرات والمؤثرات العقلية في مختلف الأوساط السكانية، بهذا الشأن يبيّن التحقيق أنّ 2.15 % من السكان قد جرّبوا مادة أو أكثر من المنشطات العقلية، وبأنّ الرجال 3.50 % قد قاموا بذلك أكثر من النساء 0.96%، وتتمثل الفئة العمرية التي جرّبت ذلك بشكل أكبر في فئة 20-39 سنة بنسبة 2.72% متبوعة بفئة 40 سنة فأكثر بنسبة 2.15%، ثمّ فئة 16-19 سنة بنسبة 1.38%، وأخيرا فئة 12-15 سنة بنسبة 0.38 %.

والملاحظ أنّ الرجال هم أكثر من جرّبوا هذه المواد المخدرة ونجد فئة 20-39 هي الأكثر استهلاكا، ويمكن أن يدلّ ذلك على أنّ مدّة التعرّض للخطر لم تؤثر على سنّ الإستهلاك، وبأنَ الفئة العمرية التي تتعاطى هذه المواد هي الفئة التي بلغت سن العمل والتي تملك بذلك الإمكانيات الكافية لشرائها.

2- انتشار استهلاك المخدرات القوية من المواد: يهيمن استهلاك مواد أخرى من غير المخدرات الصلبة على استهلاك المنشطات العقلية بشكل قوي أي بنسبة 1.65 %، ومن المحتمل جداً أن يعود ذلك إلى سهولة الحصول عليها، ثمّ يأتي الأشخاص الذين يستهلكون كل أنواع المنشطات العقلية بينما يعتبر استهلاك المخدرات الصلبة أفق ضئيلا للغاية 0.86 %.

تجدر الإشارة إلى أنّ الاتجاه الذي يتجلى من خلال المراجع الزمنية الثلاث يعكس نوعا ما من التقارب بين انتشار المخدرات الصلبة، والمواد الأخرى خلال السنة السابقة مقارنة بالاستهلاك خلال الحياة.

بالنظر للمناطق الجغرافية الكبرى للبلد نجد أنّ الجنوب الكبير رغم ضعف مستوى الكثافة السكانية إلاّ أنّه أكبر انتشارا لاستهلاك المنشطات العقلية، إذ بلغت نسبة انتشار المخدرات 1.93 مقابل متوسط القيمة الوطنية

التي تساوي 0.83%، وتأتي في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي منطقة الغرب 1.54%، ثمّ منطقة الشرق 0.68%، ومنطقة الوسط 0.63% [1].

3- استهلاك المخدرات حسب الجنس: يسمح التمييز ما بين عادات الإستهلاك حسب الجنس باستهداف المواد الأكثر انتشارا لدى الرجال والنساء في إطار البرامج الوقائية، وبهذا الشأن تجدر الإشارة إلى وجود فرق شاسع في بنية المواد المستهلكة بحيث نجد 54.5% من مجموع المستهلكين من الذكور يتعاطون القنب الهندي فقط بكل أشكاله، و22.8% المنشطات العقلية، بينما 3.8% قد تعودوا على استعمال القنب سواءً لوحده أو مع منشطات أخرى.

في حين عند النساء 91.5% من المستهلكات يلجأنَ إلى المنشطات والمؤثرات العقلية وقرابة 7.5% يتناولن الأفيون لوحده أو مع المنشطات العقلية.

4- **تقدير مستوى استهلاك المخدرات حسب الفئة العمرية والجنس**: بما أنّ الأمر يتعلق بمسح عام حول الأسر في الجزائر ممثلة لمجموع المجتمع الجزائري فبالإمكان أن نستنتج العدد التقريبي لمستهلكي المخدرات انطلاقا من التصريحات التي تم الإدلاء بها خلال التحقيق، وبالتالي قد يبلغ عدد المدمنين على المنشطات العقلية قرابة 302000 شخص من ذوي 12 سنة فأكثر، وذلك مع هيمنة واضحة للفئة العمرية 20-39 سنة والتي لوحدها تحصد حوالي 180000 شخص مدمن[2].

5-انتشار استهلاك المواد المحظورة حسب النوع: مهما يكن المرجع الزمني المعتمد يظل صنفان اثنان هما القنب والمؤثرات العقلية، ويتموقع الأفيون في المرتبة الثالثة بمعدّل انتشار ضعيف.

- انتشار استعمال القنب: يعتبر القنب ثاني منتج من حيث كثرة الإستهلاك في العالم بعد المنشطات العقلية، ويوجد على أشكاله الثلاث المعروفة الحشيش، الرانتج، والزيتو قد يستهلك عن طريق التدخين أ و عن طريق بلعه.

لقد تمّت دراسة هذا النوع من المخدرات على أساس ثلاث معايير زمنية يمكن حصر استهلاكه حسب الزمن، والنوع ،والفئة العمرية.

خلال الحياة هناك 1.30% من السكان من دخّنوا هذه المادة أو ابتلعوها، ونجد أن نسبة التناول لدى الرجال 2.72% أعلى منه لدى النساء 0.04%، وقد سجّل أعلى مستوى للإستهلاك لدى ذوي الأعمار 20-39 سنة بنسبة قدرها 2.02%، تليها الفئة 16-19 سنة بنسبة 0.97%، ثمّ فئة 40 سنة فما فوق بنسبة 0.78%، وأخيرا الفئة أقل من 12-15 سنة بنسبة 0.18 %.

---

[1] – الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، مرجع سابق، ص 39.

[2] – الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، مرجع سابق، ص40.

انتشار استهلاك الأفيون في الجزائر: يعتبر الأفيون من المواد الأكثر إثارة للنشوة، ولقد تمّت دراستها على فترات زمنية مختلفة موزعة حسب الفئات العمرية والجنس وأنّ نسبة 0.06% من السكان قد استهلكوا هذه المادة وتزيد هذه النسبة لدى الرجال بـ 0.14% عنه لدى فئة النساء 0.01% وتمثل فئة 20-39 سنة الفئة العمرية الأكثر استهلاكا لهذه المواد بنسبة 0.11% تليها فئة 16-19 سنة وفئة 40 سنة فما فوق بنسبة 0.03% على عكس فئة 12-15 سنة التي لم تسجل أي استهلاك.

لقد سمح المسح بمعرفة أنّ الرجال أكثر استهلاكا للأفيون من النساء، وأنّه لم يتم تجريبها من طرف فئة الشباب الأقل سنّا وحتى وإن تمّ تناولها فإنّ هذه النسبة تبقى ضئيلة جدّا.

- **انتشار استعمال الهيروين**: الهيروين مادة مثيرة للنشوة وهي عبارة عن مسحوق ناعم أبيض فاتح اللّون كما تمّ التطرق إليه في الفصل الأول من خلال دراستنا لأنواع المخدرات، ومن خلال الدراسة التي قام بها الديوان الوطني لمكافحة المخدرات ممّن استهلكوا الهيروين من الرجال فقط بنسبة 0.02%، وتتمثل الفئة الأكثر استهلاكا لها في ذوي 16-19 سنة بنسبة 0.05%، أمّا فئة 20-39 فبنسبة 0.02%، وفئة 40 سنة فما فوق بنسبة 0.01%، في حين أنّ فئة 12-15 سنة لم تجرّب هذه المادة.
- **انتشار الكوكايين**: كما سبق لنا تعريفه فهو يستخرج من شجرة الكوكا، ويستعمل كمنشط بدني ونفساني، وحتى جنسي، وتوجد في شكل مسحوق يمكن استنشاقه عن طريق الأنف أو حقنه.

تعتبر هذه المادة حيوية لدى الرجال 0.03% أعلى منها لدى النساء بنسبة 0.01%، وتشمل الفئة العمرية الأكثر استهلاكا له ذوي الأعمار ما بين 20-39 سنة بنسبة 0.04 % متبوعة بفئة 16-19 سنة بنسبة 0.03%، تليها فئة أكثر من 40 سنة بنسبة 0.01%، ثمّ تأتي في الأخير فئة 12-15 سنة الذي لم يسجل فيها استهلاك هذا النوع من المخدرات[1].

- **انتشار مواد النشوة**: هي مواد تسهل التواصل، وتحسن التعارف والثقة بالنفس تعتبر فئة الرجال بنسبة 0.03 أعلى منها لدى النساء 0.01%، وتمثل الفئة العمرية الأكثر استهلاكا كالعادة 20-39 سنة بنسبة 0.04% متبوعة بفئة 16-19 سنة بنسبة 0.03%، ثمّ فئة 40 سنة فما أكثر بنسبة 0.01% بينما لم تعرف فئة 12-15 استهلاكا لهذه المادة.

كما أنّه من خلال الدراسة للإستهلاك حسب الجنس نجد أنّ حوالي 0.02 ممّن استهلكوا هذه المادة هم من الرجال، بينما عند النساء فنجد أنّه لا يتعدى نسبة 0.01 وتمثل الفئة العمرية الأكثر استهلاكا له 20-39 سنة بنسبة 0.03% متبوعا بذوي 40 سنة فما فوق بنسبة 0.01% مقابل الانعدام الكلي لاستهلاكها لذوي الفئات الأخرى.

---

[1] – الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، مرجع سابق، ص ص43–44.

- **انتشار استعمال الكحول**: يمكن أن يكون استهلاك الكحول سلوكا فرديا أو عادة تعوّد عليها بعض الأصدقاء أو الأقارب إذ نجد أن 6.90% من السكان صرّحوا بأن لديهم أصدقاء ممّن يستهلكون الكحول و2.85% ممّن لديهم أحد أفراد الأسرة أو أكثر مّن يستهلك هذه المادة.

ومن خلال المسح الشامل للديوان الوطني لمكافحة المخدرات فإنّ الأسباب الأساسية التي تدفع الفرد الجزائري لتناول مادة القنب هي كالتالي:

- **تقليد الأصدقاء**: بحيث أنّ 0.67% من السكان سبق لهم وأن استهلكوا القنب لأوّل مرّة، و0.52% و0.25% استهلكوا نوعا آخر من المخدرات تحت تأثير التقليد.
- **الإحساس بالسعادة**: 0.32% سبق لهم وأن استهلكوا القنب لأول مرّة، و 0.42% للمرة الأخيرة، و0.17% استهلكوا نوعا آخر من المخدرات لأول مرّة، و 0.16% للمرة الأخيرة بحثا عن السعادة.
- **ملء الفراغ**:0.27% سبق لهم أن استهلكوا القنب لأول مرة، و0.29% للمرة الأخيرة، و 0.16% استهلكوا نوعا آخر من المخدرات لأول مرة، و 0.15% للمرّة الأخيرة لمواجهة الفراغ.
- **نسيان الواقع**: 0.44% لهم استهلكوا القنب الأول مرة، و 0.44% للمرة الأخيرة، و0.25% استهلكوا نوعا آخر من المخدرات لأول مرة، و0.20% للمرة الأخيرة للهروب من الواقع[1].

المطلب الثالث : عملية بيع وترويج المخدرات (الاتجار بالمخدرات)

عانت الجزائر لعشرية كاملة من ويلات الإرهاب، الذي استقطب أولويات اهتمام مصالح الأمن الجزائري، وبالتالي اغتنام فرصة ذلك الانشغال من طرف شبكات التهريب المخدرات، التي تهيكلت وتعززت باستغلال الأعمال الإرهابية، وتسخيرها لتوسيع حجم التهريب والاتجار غير المشروع في المخدرات، لما يدر من أموال طائلة استعمل قسط منها في شراء الأسلحة الإرهابية، كما أن الحديث عن عملية بيع وتجارة المخدرات في الجزائر بلا شك أنه يؤدي بنا إلى الحديث عن شبكة التهريب من الدول المجاورة، والتي تقوم بإدخال هذه السموم إلى دول جنوب أوروبا، وتارة أخرى إلى الجزائر ومنها إلى تونس وصولا إلى الشرق الأوسط [2].

إلا أنه وبعد تشديد الخناق على تلك الشبكات، وبسط سيطرة أمنية أوروبية على المنفذ الشمالي "لمضيق جبل طارق "، وإحكام المصالح الأمنية الجزائرية المراقبة على سواحلها بالضفة الجنوبية للمتوسط تم تفكيك العديد من شبكات التهريب، وحجز كميات معتبرة من المخدرات مسجلة بذلك ارتفاعا ملحوظا لها، فحسب الإحصائيات

1- الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها، ص ص 45-46.

2- عبد العزيز بن صقر الغامدي وآخرون، **التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات**، (الرياض : مركز الدراسات والبحوث، 2006)ص 81.

الوطنية تم حجز كميات معتبرة من رانتج القنب ما بين 1999 و2008، ففي سنة 1990 تم حجز حوالي 4452 طن، وهي تقريبا نفس الكمية المحجوزة سنة 2001 الأمر الذي يدل على نقص تنامي تجارة المخدرات في هذه الفترة، جاء ذلك خلال مرحلة تولي الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة " ووصوله إلى سدة الحكم بعد سنوات الجمر، أي انه استطاع الحد من تزايد هذه الظاهرة بإحكام السيطرة والأمن في البلاد[1]، لتجد طريقها في الإرتفاع حيث قفزت بنسبة 56,2 بالمائة ما بين عام 2003 وعام 2004 الذي سجل حجز 12372,99 كلغ من إنتاج القنب و227701 قرصا من المؤثرات العقلية، بينما لوحظ انخفاض ملموس بالنسبة للكوكايين والهيروين حيث ضبط عام 2004، فقط 151 غراما من الكوكايين و26,8 غرام من الهيروين باعتبار إن محجوزات عام 2003 بلغت 9,509 كلغ من الكوكايين و1,454 كلغ من الهيروين .

إن الكميات المحجوزة بالجزائر من رانتج القنب، والتي هي في تزايد مستمر من عام لآخر هي في الواقع عابرة للتراب الوطني، بحيث أن ما يتراوح بين 80,75 بالمائة من كميات إنتاج القنب المضبوطة بالجزائر كانت وجهته سواء إلى دول أوروبا أو تونس، ليبيا ومنهما إلى دول الشرق الأوسط والخليج، وما موجه منها للاستهلاك المحلي إلا ما نسبته 20 إلى 25 بالمائة .(أنظر الملحق رقم 03).

هذا لا يعني أن الإستهلاك المحلي للمخدرات لا يوحي بالخطورة بل بالعكس، خصوصا وأننا لا نستطيع تحديد الكميات التي فلتت لمصالحنا الأمنية، والتي قد تكون أضعاف عدة مرات ما تم حجزه.

كذلك تم خلال سنة 2004 إيقاف 8312 شخصا مرتكبا مخالفات وجرائم متعلقة بالمخدرات، منهم 8215 جزائريا، 60 أجنبيا، 37 مغربيا، يتوزعون نسبيا ب 2,5 بالمائة ممن تتراوح أعمارهم ما بين 15و 18 سنة، 41 بالمائة بين 18 و20 سنة، 52,7 بالمائة بين 25 و30 سنة و3,5 بالمائة أكثر من 40 سنة [2].

تم حجز سنة 2007 كمية من القنب مقدرة بحوالي 16595 طن تضاعفت في ظرف سنة 2008 إذ وصلت إلى 38037 طن الأمر الذي يدعو للقلق، ذلك تزامن مع تعديل الدستور، وهو ما أدى إلى سن قوانين قاسية تعاقب المتاجرين بالمخدرات بشتى أنواعها .(أنظر الملحق رقم04)

أما بالنسبة للمؤثرات العقلية التي هي ليست إلا مواد صيدلانية، فالملاحظ أن تلك المواد تأخذ مسالك غير شرعية خلال تسويقها وتنحرف عن استعمالاتها، آخذة محاور تنقل أغلبها تأتي من الدول الأوروبية أين تم صناعتها، وتصديرها للدول الإفريقية، الشرق الأوسط، ومن العوامل المساعدة على انتشار هذه المواد تواطئ بعض الصيدليين، ومستخدمي الصحة حيث يلجئون لبيع هذه المؤثرات العقلية لمتناوليها دون الرقابة عليها الأمر

---

[1]– المرجع السابق، ص 82.

[2]– عبد العزيز بن صقر الغامدي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 82–83.

الذي يساهم في الإنتشار والوفرة، وهو ما يستلزم استخدام طرق أكثر فاعلية ودقة حتى لا تتسرب تلك المؤثرات العقلية إلى الإستعمال غير الطبي[1].(أنظر الملحق رقم05).

محاور التهريب :

أساليب تهريب المخدرات والشبكات الإجرامية الناشطة عبر الأقطار ذات اتصال وتواصل مستمر فيما بينها ورسمت على ضوء ما تحوز عليه من معلومات، محاور جغرافية تتخذها مسالك لتمرير بضائعها وتتخلى عما تكون قد تفطنت إليها أجهزة الأمن .

على سبيل المثال كانت شبكات التهريب المغاربية تستعمل بكثرة حوض البحر المتوسط لتهريب المخدرات على متن مراكب النزهة البحرية السريعة أو قوارب الصيد وبعد تضييق الخناق عليها لجأت بارونات التهريب إلى التخلي عن هذه الوسائل، والتفكير في استخدام وسائل أخرى، وشق محاور جديدة، ولعل آخر معلومات تحوز عليها مصالح المكافحة الجزائرية تكشف عن محورين جديدين اتخذتهما شبكات التهريب، حيث تنطلق في المحور الأول، من المغرب مرورا بالجزائر (تندوف، بشار، غرداية، ورقلة، اليزي، الوادي)، ليبيا ثم تونس منهما نحو الشرق الأوسط ودول الخليج[2].(أنظر الملحق رقم 06)

المحور الثاني فتنطلق فيه المخدرات من المغرب فغرب وجنوب غرب الجزائر، مالي، فمقاطعة "أغليط" بالنيجر ثم التشاد، وعبر السودان، مصر نحو الشرق الأوسط ودول الخليج.

معلومات أخرى تفيد أن هناك محور ثالث شبيه بالمحور الثاني غير أنه يستثني التراب الجزائري ويستعمل محله التراب الموريتاني.(أنظر الملحق رقم07)

---

[1] – عيسى قاسمي، **الأيام الدراسية حول تطبيق قانون 04,18**، (الجزائر: النادي الوطني للجيش 5–6 ماي، 2009)، ص 12.

[2] عبد العزيز بن صقر الغامدي و آخرون، مرجع سابق، ص ص 84–85 .

المبحث الثاني: تجارة المخدرات وعلاقتها بالظواهر الاجتماعية الأخرى

تعاني الجزائر وكغيرها من الدول من جميع أشكال الجريمة المنظمة التي مست نظمها الاجتماعية، الاقتصادية، الأمنية، إذ أصبحنا اليوم نتحدث عن العديد من الظواهر الاجتماعية التي طفت، وأصبحت تشكل خطرا على أمن العديد من الدول، التي لم تكن بالمفهوم السابق لها، كظاهرة الهجرة غير الشرعية، الإرهاب وكذا ظاهرة العولمة حيث ساهموا في زيادة تفشي ظاهرة المخدرات بشكل مستمر حيث طورت الوسائل والتقنيات التي كانت في صالح هذه الجماعات الإجرامية والبارونات.

المطلب الأول: المخدرات والجريمة المنظمة

تعتبر المفاهيم التي وضعتها الدول من خلالها جهتها الأمنية، أومن خلال المؤتمرات والندوات وان اختلفت صيغها اللغوية إلا أنها تصب في قالب واحد وتشترك فيه على أنها :**"نشاط إجرامي لتنظيم يعتمد على التخطيط أساس العمل الجماعي يقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالية لتحقيق الكسب المالي السريع من خلال استخدام الوسائل، التقنيات المتطورة وغير المحظورة "**.

وقد عرَفت اتفاقية الأمم المتحدة عبر الوطنية " **بأنها جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاث أشخاص أو أكثر لفترة من الزمن، تعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحد أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"**

بينما يعرفها الأنتربول على أنها **"جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة وتهدف أساسا لتحقيق الربح دون تقيد بالحدود الوطنية ".**

ومن خلال هذه المفاهيم السابقة يمكن إعطاء مفهوم شامل لها **"كل فعل غير شرعي يرتكبه الفرد يؤدي بالمساس بالإنسان في نفسه أو ماله أو بالمجتمع أو بنظامه السياسي أو الاقتصادي يترتب عليه الجزاء "**[1].

للجريمة المنظمة عدة أشكال تمارس من طرف العصابات المنظمة العديدة المختلفة ليس لها تحديد فكل عمل من شأنه أن يدر أموال طائلة قابلة للتنفيذ وبقدر ما يحتويه هذا العمل من خطر فالتخطيط الدقيق والتنظيم المدروس المحكم يكفل تجاوز الصعوبات، وعدم الوقوع في قبضة رجال الشرطة نظرا للمعالجة المسبقة لكل الإحتمالات التي تضمنت النجاة والتفوق بفضل استنباط الحيل، واستعمال الخدع، أساليب التمويه، ومن بين أهم الأشكال المرتبطة بها :

1- **تهريب المخدرات والمتاجرة فيها**

---

[1] شريف سيد كامل، **الجريمة المنظمة**، (القاهرة : دار النهضة العربية، 2001)، ص 116.

تعد هذه الجريمة الأكثر انتشارا في العالم لما تدره من مدا خيل تفوق أحيانا مدا خيل الدولة تقدر بمئات الدولارات ما بين 300 و500 بليون دولار سنويا حيث يتم زراعة هذه المواد السامة في مناطق مختلفة في العالم (أفغانستان، أمريكا الوسطى، المغرب، لبنان، اليمن) يتم تصديرها وتهريبها باستعمال مسالك برية، بحرية، جوَية لإيصالها إلى أماكن الإستهلاك الكبيرة كالولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط ...الخ، كما وجد هذا الشكل من الجريمة ضالته في أوساط جلَ المنظمات الإجرامية للمكاسب الضخمة التي تجنى من هذه التجارة غير الشرعية والمربحة حيث نجد أن إمكانيات الدول في مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة تبدو عاجزة أمام إمكانيات هذه المنظمات الإجرامية في هذا النوع من الجريمة[1].

2- ارتباط المخدرات بالجرائم الأخرى:

تنطوي جرائم الاتجار غير المشروع في المواد المخدرة على أنشطة أخرى عديدة مخالفة للقانون، ومعادية للمجتمع، فكثيرا ما استخدمت الأموال المتحصل عليها من جرائم المخدرات في ارتكاب جرائم التآمر والعنف وتعريض سلامة واستقرار بعض الحكومات للخطر عن طريق إمداد المتآمرين بالأموال والأسلحة اللازمة لقلب نظام الحكم وتقوية الجبهات المعارضة.

كما تستخدم هذه الأموال في جرائم أخرى مرتبطة بجرائم المخدرات ولازمة مثل جرائم الفساد، تهديد الموظفين الحكوميين، الرشوة لتسهيل عمليات النقل والتهريب، اختراق المنافذ الجمركية الساحلية، كما تحتاج عمليات تمويل صفقات المخدرات إلى تهريب الأموال من مناطق الإستهلاك إلى مناطق الإنتاج بصورة مخالفة للقانون مما يؤدي إلى انتهاك القوانين المصرفية للعملات الوطنية، ويلجأ أيضا التجار والمهربون إلى تحويل حصيلة أرباحهم من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية وتهريبها إلى الخارج بطرق غير مشروعة للتهرب من دفع الضرائب المستحقة عليها بهدف إيداعها في البنوك الأجنبية في الخارج حتى تكون حرة الحركة لتمويل أي عمليات مخالفة للقانون، وتنطوي جريمة المخدرات على جريمة أخرى مرتبطة بها هي جريمة حيازة الأسلحة بدون ترخيص لاستعمالها في تأمين تحركات وتداول هذه التجارة ومقاومة أجهزة المكافحة إذا لزم الأمر، بالإضافة إلى استخدام المخدرات كوسيلة مقايضة للاتجار بالأسلحة وغيرها من الممنوعات[2].(أنظر الملحق رقم 08)

وأثبتت الدراسات التي أجراها أحد المعاهد في جنوب إفريقيا حول الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وجود صلة واضحة بين هذا الأخير، وغيره من الأشكال الأخرى للجريمة .

---

[1] بولعراس بوعلام، حبابلة فريد، **الجريمة المنظمة الوجه الآخر للإرهاب الدولي**، مجلة الجيش، العدد471، (الجزائر: 2002)، ص 16.

[2] – محمد عباس منصور، **العمليات السرية في مجال مكافحة المخدرات**، (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1993)، ص ص 23–24.

لقد اعتبر الإتحاد الإفريقي المخدرات والجريمة والفساد، من بين أهم العوائق في الجهود الإنمائية في العديد من البلدان الإفريقية، فزيادة مستويات الدخل وارتفاع نسبة الشباب بين السكان ونسب التحضر، وانخفاض مستوى الموارد المخصصة للعدالة الجنائية وانتشار الحروب والنزاعات، إلى جانب ضعف الأنشطة الإجرامية، عوامل تجعل من إفريقيا قارة ضعيفة أمام الجريمة والاتجار بالمخدرات والبشر وغسيل الأموال، فالجريمة بمفهومها الواسع تمنع التنمية في هده القارة.

ويذهب في نفس الطرح المكتب الدولي المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة، (ONUDC) من خلال دراسة حول الجريمة المنظمة و التنمية في إفريقيا، حيث اعتبر أن الجريمة المنظمة تشكل عائقا في مسار التنمية بالقارة والنهوض بها ،خصوصا في ظل حالة عدم الاستقرار التي تعرفها القارة الإفريقية، جراء التنافس الدولي، وحالة العجز التي تعرفها الدولة ووظائفها[1].

إن الاتجار بالمخدرات في حدادته نشاط إجرامي، والطبيعة الدولية لهذا النشاط غير المشروع تنقلها من جريمة وطنية أو محلية فردية إلى عابرة للحدود ،وبذلك يتحول الاتجار بالمخدرات إلى جريمة منظمة .

إنَ العلاقة بين تجارة المخدرات والجريمة المنظمة تتضح من خلال العلاقة بين الاتجار بالمخدرات، وباقي الأنشطة الإجرامية ،وهذا ظهر في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية 1988 وجاء فيها:

" وإذ تدرك الروابط بين الاتجار غير المشروع وما يتصل به من الأنشطة الإجرامية الأخرى المنظمة التي تقوض الاقتصاد المشروع وتهدد استقرار الدول وأمنها وسيادتها[2]" (أنظر الملحق رقم 09)

المطلب الثاني : العلاقة الظاهراتية بين الإرهاب و المخدرات

تعد القارة الإفريقية من أكثر مناطق العالم تعرضا للعمليات الإرهابية فحسب ما جاء في صحيفة "لوسولاي" السنغالية فان إفريقيا سجلت أكثر من 296 عملية إرهابية مابين 1990 و2002، زادت من حالة اللاإستقرار في القارة الإفريقية وقد إنعكس هذا الوضع الإفريقي المتأزم سلبا على الوضع في الجزائر، وزاد من تدهوره وذلك راجع إلى موقع الجزائر الحساس بالنسبة لإفريقيا جهة الصحراء (الجنوب الجزائري)التي تشكل العمق الإفريقي لها فقد كانت هذه المنطقة عرضة للعمليات الإرهابية، ذلك بسبب حدودها الذي يبلغ طولها 6280 كلم[3]، وفي هذا الصدد كشفت التحريات الجزائرية حول الإعتداء المسلح في نهاية 2010 ب"تين

1- ناصر عامر، **الاتجار بالمخدرات في الساحل الأفريقي و إنعكاساتها على مستقبل الأمن الوطني الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3،الجزائر، 2013، ص 111.**

2 - المرجع السابق، ص 113.

3- أمحند برقوق، **الجريمة المنظمة عبر الساحل الإفريقي،** في:

www.samiranasris,blogspot,com/2008/09/blog:post,html بتاريخ : 27-04-2014.

زاوثين "بتمنراست" الذي أسفر عن اغتيال 12 عنصرا من حرس الحدود الجزائرية عن تورط تنظيم القاعدة فيه، وأن هذا الإعتداء كان لتسهيل عملية تهريب سبعة قناطير من الكيف المعالج إلى داخل التراب الجزائري، وتضاف هذه العملية إلى اعتداءات أخرى ضد حرس الحدود في ولاية بشار المعروفة كممر للتهريب.(أنظر الملحق رقم 01)

تشكل الجريمة المنظمة وبالأخص المتعلقة بالإتجار بالمخدرات تهديد جديد للأمن الجزائري يمس بتأثيراته جميع وحداته المرجعية بما في ذلك الدولة، المجتمع، الأفراد الأمر الذي يتطلب استراتيجيات أمنية شاملة، أي قائمة على إجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية (قضائية، اقتصادية، اجتماعية) للتصدي له، وقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء، وكذا ضعف الأنظمة الجنائية فيها وفسادها، وطبيعة بنية الحروب والنزاعات وكذا انكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجزائرية في تفاقم ظاهرة المخدرات التي تؤثر على الأمن الاجتماعي بطبيعة الحال، وهو ما تأكده وتشير إليه أرقام كميات القنب الهندي، الكوكايين، الهيروين المضبوطة في الجزائر كل سنة والمقدرة بالأطنان، بالإضافة إلى مئات الآلاف من الأقراص المهلوسة، وهو ما يبرز خطورة التهديد الآتي من المخدرات وشبكات تهريبها والاتجار بها على الأمن الجزائري[1]، كما يرى بعض المحللين أن السبب الرئيسي لتنامي العلاقات بين تجار المخدرات في أمريكا اللاتينية وفي دول غرب ووسط إفريقيا الضعيفة، إذ أن هذه الأخيرة هي مركز انتقال للمخدرات نحو أوربا مرورا بشمال إفريقيا، وعليه يبدو جليًا أن عدم الإستقرار في المنطقة لا يهدد مسار الإصلاحات السياسية فقط، بل يهدد مسار الإصلاحات الإقتصادية،السياسية، الاجتماعية ومستقبل شعوب دول المنطقة، كما أن الإرهابيين في هذه المناطق سيطورون من تكتيكاتهم، محاولين الاستفادة من هذه الوضع فقد أشارت تقارير جديدة لوكالات الاستخبارات إلى أن هناك معلومات مؤكدة على أن جماعة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب وجماعات متطرفة أخرى، قد بدأت في إقامة علاقات مهمة مع جماعات الجريمة المنظمة وتجارا المخدرات في أمريكا اللاتينية، من خلال الجماعات الإرهابية الموجودة في أوروبا، الذي لا يعد أمرا جديدا فقد كانت للجماعة السلفية للدعوة والقتال في السابق علاقات مع المهربين الذين يستخدمون سيارات الدفع الرباعي يرتكزون في نشاطاتهم على تهريب المخدرات التبغ، الأسلحة، المهاجرين غير الشرعيين إضافة إلى الأجهزة الإلكترونية، السيارات وغير ذلكَ، ويرتكزون في طرق انتقالهم على المناطق التي تتوفر فيها مياه[2]، وعليه فان انتشار قوات الدرك الوطني الجزائرية يرتكز على تتبع تحركاتهم من خلال هذه المناطق، يحاولون بذلك اكتشاف المسارات الجديدة التي يتبعونها.

---

[1]– بوحنية قوي، "إستراتيجية الجزائر اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي"، في:
chaib,net/mas/index ,php ?option=comcontent بتاريخ:03–04–2014.

[2]– مريم براهيمي، " التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011، ص 152.

في أواخر القرن التاسع عشر، احتارت فرنسا في كيفية عبور الصحراء الجزائرية، هل يعبرون شرق أو غرب مجموعة جبال الأهقار والطاسيلي المعقدة ؟ وتواجه جماعة المهربين اليوم نفس الإشكالية، يعد الحل الأمثل هو العبور من خلال المجموعة، غير أن جبال الطاسيلي صعبة التضاريس، إذ تتيح نقاط عبور قليلة جدا حيث ترتكز نقاط العبور هذه بين "زواتلاز" "برج الحواس" ويقابله "الجاردال" ثم اليزي ومناطقها "افارة ايمهرو" إلى أخره، لكن أهم نقطتي عبورهما "آمجيد وآراك"، واللتان تعتبران محميتان عسكريا من طرف قوات الأمن الجزائرية، أما بالنسبة للهجرة غير الشرعية فإنها ترتكز في أقصى الجنوب الجزائري نحو ليبيا، انطلاقا من غرب جبال الأهقار، مرورا بمنطقة "أهنات"، عابرين "أسدجراد" حيث يصلون إلى غاية غرب منطقة "تانزروفت" يحاول المهربون إيجاد طرق جديدة للوصول إلى الشمال الجزائري، وذلك لأهمية السوق الجزائرية بما يقارب 80 مليون مستهلك، كذلك إمكانية المرور إلى السوق الأوروبية، وأهم طريق يعبرونه ينطلق من التحرك عبر جبال الطاسيلي. متوجهين نحو شمال "عرق تيهودين" مرورا بجبال "التفيتافة" خارج منطقة طريق المقابر .

لقد كان الجدال الذي يدور حول حدود التمايز بين الجماعات الإرهابية ، وشبكات الاتجار بالمخدرات، يتم على المستوى المعياري والمفهومي، ولكن مساحات التوافق التي تجعل من هدا التصنيف صعبا هو الوسائل المستخدمة، وهو ما قال عنه فعلا "باري بوزان" Barry Buzan حيث "**أكد على وجود الإستعداد لدى المجموعات الإرهابية وتجار المخدرات لاستخدام وسائل عنيفة، إلاَ أنه يظل هناك خلاف ومناطق رمادية بين هاته الجماعات، والأمر يبقى مرهون بالفهم المعياري للمجتمع المدني**"[1]. تجدر الإشارة إلى نقطة مهمة يركز عليها بعض المحللين، تتخلص في كون جماعات الجريمة المنظمة تتخوف من العنف الممارس من طرف الإرهابيين، في نفس الوقت تخاف الجماعات الإرهابية من تحول النشاط الجريمة المنظمة نحوها، وعليه يبدو التعاون بين الطرفين الحل الأمثل، إذ تقدم جماعات الجريمة المنظمة المال، في حين تقوم الجماعات الإرهابية بممارسة العنف والقوة لتسهيل عمل جماعات الجريمة[2] .(أنظر الملحق رقم 02)

إن مفهوم الإرهاب المرتبط بالمخدرات، ظهر في عام 1980عندما لوحظ وجود علاقة مباشرة بين عصابات الإجرام المنظم، التي تتولى إنتاج وتهريب العقاقير المخدرة وترويجها، بين الجماعات الإرهابية في البيرو و كولومبيا فكان المفهوم أكثر ظهور في هده الأخيرة ، نتيجة انتشار عصابات الإجرام فقد أصبحت هده الأخيرة مصدرا رئيسيا من مصادر إنتاج الماريخوانا(عشبة الحشيش)[3].

1- Barry Buzan , From International to World Society **(Cambridge: University Press, 2004),P80.**

2– مريم براهيمي، مرجع سابق، ص 153 .

2–محمد فتحي عيد، **الإرهاب و المخدرات**، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2005)، ص 223.

وفي صور العلاقة بين الإرهاب والمخدرات، ربط تقرير للجنة الكونغرس الأمريكي المؤرخ في 20 أفريل 2004 المقدم بشأن العلاقة بين الإرهاب والمخدرات، حيث حصر جملة من الصور عن شكل العلاقة بين الإرهاب والمخدرات حيث تأخذ صورا عديدة منها ما يلي:

- توفير السيولة النقدية اللازمة للمنظمات الإرهابية، بتنفيذ مخططاتها الإجرامية فالمعروف حسب تقرير الأمم المتحدة أن تجارة المخدرات تدر400 مليون سنويا، ويذهب ما نسبته 10% من هذا المبلغ إلى المنظمات الإرهابية إما بسبب اتجارها هي في المخدرات، أو بسبب تقاضيها أتوات من منظمات الاتجار غير مشروعة بالمخدرات، التي تقاسمها ذات المنطقة الجغرافية نظير فرض حمايتها عليها .
- قد يؤدي العنف الذي يمارسه تجار المخدرات في الشوارع ،إلى حالة من الفوضى وعدم استقرار الأمن، وهي أمور تفيد المنظمات الإرهابية، التي تهدف إلى قلب نظام الحكم في الدول حتى يعود الإنضباط إلى الشارع[1].
- استفادة المنظمات الإرهابية من الخبرة الإجرامية المتوفرة لدى منظمات الاتجار بالمخدرات فقد تبين من التحقيق حول أحداث 11سبتمبر 2001 أن (11) إرهابيا من مرتكبي هده الأحداث كانوا يحملون وثائق سفر مزورة تم شرائها من مزور يتعامل مع عصابات التجار غير المشروع بالمخدرات.
- تعاون منظمات الاتجار غير المشروع بالمخدرات مع المنظمات الإرهابية في مقاومة أجهزة المكافحة سواء كانت أجهزة مكافحة المخدرات أو أجهزة مكافحة الإرهاب ولذلك ظهرت الحاجة بعد أحداث 11سبتمبر 2001 إلى وضع إستراتيجية للتعاون بين هذه الأجهزة الأخيرة وأجهزة مكافحة المخدرات بحيث يكملان بعضهما من خلال المعلومات المتوفرة لدى كل جهاز خصوصا في المناطق الجغرافية التي تعمل فيها منظمات الاتجار بالمخدرات و المنظمات الإرهابية.

وفي سياق البحث عن العلاقة بين الجماعات المسلحة وشبكات الاتجار بالمخدرات فإن **"باري بوزان"** يؤكد على هده العلاقة بين الجماعات الأفغانية وأمراء الحرب ومافيا الاتجار بالمخدرات ،وفي دليل آخر على تداخل الجريمة والإرهاب فيظهر ذلك من خلال فرض الجماعات الإرهابية للضريبة على تجار المخدرات سواء كإنتاجها أو الاتجار بها وأبرز مثال ما يحصل في كمبوديا[2] .

المطلب الثالث: دور الهجرة غير الشرعية في تنامي ظاهرة المخدرات

على امتداد التاريخ البشري، ما فتئت الهجرة تشكل تعبيرا عن رغبة الأفراد والجماعات في تغيير الظروف التي يعيشونها وذلك للهرب من فقر مؤكد إلى غنى محتمل وذلك نظرا لارتباطهم بالعديد من الأسباب التي تعد من أبرز الأمور التي تدفعهم إلى الهجرة بغض النظر عن اختلافاتهم التي إما تكون اقتصادية، اجتماعية، سياسية أو ثقافية أو غيرها من الأسباب ولكنها تصب في اتجاه واحد وهو الحصول على حياة في ظروف أفضل،

3-المرجع السابق، ص 224.

[2] – ناصر عامر، مرجع سابق، ص104 .

فالهجرة غير الشرعية **"هي جريمة وانتهاك للقانون دون ضحايا، وهي تعكس ضعف سيطرة الدولة كما تعد تهديد محتملا للسيادة والهوية القومية لدى تسعى الحكومات إلى الحد منها وتقييدها "**.

الهجرة غير الشرعية هي انتهاك القانون، وذلك لأن التعريف اعتبرها جريمة تهدد هوية وثقافة الدول المستقبلة وترتبط بعدم قدرة الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعية على التحكم في تنقل أفرادها .

إذن فالهجرة غير الشرعية **"هي حركة انتقال أفراد أو جماعات باختلاف أجناسهم من دولة إلى أخرى بغض النظر عن عوامل القرب والبعد الجغرافي، لأسباب متعددة سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، نفسية، بينية باستخدام عدة طرق(بحرية، جوية، برية قد يكون دخولهم بطريقة غير قانونية إلى دول الإستقبال ولا يسوَون وضعهم القانوني، أو قد يكون دخولهم قانونيا وبقائهم في دول الاستقبال رغم انتهاء مدة إقامتهم كما قد يشتغلون بطريقة غير قانونية أو يشغلون منصبا غير منصوص عليه في عقد العمل، وقد يلجأ المهاجرون غير الشرعيون إلى الإستعانة بجماعات الجريمة المنظمة، وقد تكون هجرتهم بصفة دائمة أو مؤقتة[1] " .**

إن الهجرة السرية أحد المظاهر المميزة للتطور الخطير الذي آلت إليه الجريمة المنظمة عبر الدول، وتقدر الأرباح المحققة من هذا النشاط بنحو 3,5 مليار دولار سنويا، وتضطلع المنظمات الإجرامية بتهريب أعداد كبيرة من المهاجرين الذين يغادرون بلادهم لعدة ظروف وتقودهم بإدخالهم بصورة غير شرعية، وهو ما يؤثر على الدول سواء من الجانب الإقتصادي أو الاجتماعي أو الأمني كما انه يعرض المهاجرين أنفسهم لمختلف أنواع المعاملات اللا انسانية الماسة بالكرامة .

كما أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية أصبحت ظاهرة اجتماعية مست جميع الدول بما في ذلك الجزائر التي أصبحت ملجأ للمهاجرين خاصة الأفارقة التي يدخلونها بطريقة سرية[2]عبر حدودها، وذلك بحثا عن مناصب شغل نظرا للفقر المدقع الذي يعانونه في بلادهم، و التهميش لبعض الأفراد والطبقات، فالجزائر وبحكم موقعها المتوسطي وقربها الجغرافي أصبحت منطقة ومركز انطلاق وعبور لهؤلاء المهاجرين وما يحملوه من أمراض كدا ترويجهم للمخدرات وإدخالها إلى البلاد حيث أصبحوا أكثر الفئات استغلالا من قبل جماعات البارونات، أفراد الجريمة المنظمة، العصابات، وذلك في أعمال مفرطة في لا قانونيتها ولا أخلاقيتها كالدعارة العابرة للحدود التي انتشرت على نطاق واسع مستفيدة من التطور التكنولوجي وفتح الحدود التي أتاحته ظاهرة العولمة بيدا أنها قد تكون وسيلة لانتقال المخدرات أو التجنيد للقيام بالعمليات الإرهابية والسطو المسلح .

بالإضافة إلى أن الهجرة السرية ترتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة المخدرات من خلال جماعات البارونات التي تسهل عبور المهاجرين ذلك بفتح مناطق عبور لهؤلاء المهاجرين وكيفية نقلهم من منطقة إلى أخرى وبذلك فهم

---

[1] – بشرى شيبوط، "**تهديدات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي** " في:
www.bchaib,net/mas/index,php?option=com-comtent/view=raticle بتاريخ 20-04-2014.

[2] مريم براهيمي مرجع سابق، ص 42.

عوامل مساعدة على الترويج للمخدرات، كل هذا جعل الجزائر تعاني من هذه المشاكل خاصة على حدودها وهو ما دفع بها إلى فرد عسكرة لحدودها وكدا الإجراءات الصارمة من قبلها في ظل تطور وسائل المراقبة وتضييق الخناق على جماعات الجريمة المنظمة، إذن فالهجرة غير الشرعية إلى الجزائر أصبحت تمثل تهديدا كبيرا على الأمن الجزائري بجميع جوانبه الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية.

أصبحت ظاهرة الهجرة السرية ظاهرة عالمية، إذ تصنف في المرتبة الثالثة تبعا لخطورتها الإجرامية بعد المتاجرة بالمخدرات والأسلحة، وقد تفاقمت في فترة ما بعد الحرب الباردة بسبب التطور التكنولوجي في ميدان الاتصال، ووسائل النقل المراقبة الهشة للحدود، النزاعات العرقية، النزوح القسري فظهرت بذلك تنظيمات وعصابات إجرامية.

إذن علاقة الهجرة سواء شرعية وغير شرعية بالاتجار بالمخدرات، تظهر من خلال استغلال شبكات الاتجار الدولية، للمهاجرين غير الشرعيين من أجل تهريب المخدرات،كما أن خطوط الهجرة غير الشرعية في العالم هي نفس مسالك التهريب و الاتجار الدولي بالمخدرات.[1]

المطلب الرابع : الاتجار بالمخدرات في ظل العولمة

لقد كان لتوظيف مظاهر العولمة دور سلبي في القيام بأعمال خارج نطاق القانون، ففي الوقت الذي تدعو فيه العولمة إلى التحرر الاقتصادي والتجاري، فإن أكبر المنظمات الدولية قد ساعدها تحرير التجارة الدولية على سهولة تمرير وتبادل المواد المخدرة، واستفادت من ظاهرة عولمة المال والتداخل والتكامل بين الأسواق من خلال الإستفادة من الإستثمار في هذه المواد عبر وسائل مشروعة ودون أي رقابة مالية أو سياسية أو أمنية، أي بمعنى ثمة شركات وهمية تستخدم كغطاء للإتجار في المخدرات، وتأمين وسائل نقلها، أو تقوم بتدوير أرباحها وتبيض أموالها داخل الاقتصاد الرسمي، نتيجة اعتبار التدخل الرقابي أو الأمني وفق منظومة العولمة يتناقض مع حرية التجارة وحرية الأسواق المالية، ولهذا أصبحت قضية مكافحة تجارة المخدرات كتحدي بالنسبة للدول وأقل قدرة على القيام بأدوارها في حماية الأمن والوقاية من آثار المخدرات، تنتهي بعدم الإستطاعة على حماية الأمن الاجتماعي نفسه على أرضها، مما يضعف القيام بالوظائف التقليدية كدول حارسة للأمن[2].

إن نمو التجارة العالمية أدى إلى زيادة كبيرة في الإستيراد والتصدير للسلع والخدمات، ففي عام 1970 بلغت القيمة الإجمالية للواردات العالمية 330,940 مليون دولار، وبحلول عام 1980 بلغ هذا الرقم 2.047,303 مليون دولار، وارتفع في عام 1990 ليبلغ 3.533,383 مليون دولار وفضلا عن ذلك ازداد استخدام الحاويات في نقل الشحنات وتهريب كميات كبيرة من المنتجات غير الشرعية، بما في ذلك المخدرات عبر الحدود ويبيَن

1- دون كاتب، **الهجرة السرية في المجتمع الجزائري وإبعادها وعلاقاتها بالاغتراب الاجتماعي- دراسة ميدانية، في:** www.startimes.com/?t= 2345 بتاريخ :21-04-2014.

2-دون كاتب، "**عولمة التنظيمات الإجرامية**"، في: www.startimes.com=13372412 بتاريخ:27-04-2014.

هذا التطور قدرة المنظمات الإجرامية و استفادتها من معطيات العولمة [1]، كما اقترن نمو التجارة الدولية بتطور الشبكات المالية، ويسرَ الإعتماد على عدد قليل من العملات الصعبة، باعتبارها وسيلة للمبادلات التجارة على الصعيد الدولي، وتنامي المعاملات الاقتصادية عبر الوطنية، مما أدى إلى انتشار جرائم التهريب النقدي وغسل الأموال كما أدت ثورة النقل والمواصلات، الإتصالات، المعلومات إلى بروز سوق عالمية للمخدرات كسلعة ذات أهمية بالغة، وجدت فيها عصابات الإجرام المنظم مجالا لتحقيق عوائد وأرباح خيالية، إذ توحي بعض التقديرات بأن التجارة العالمية في المخدرات أهم من التجارة العالمية في النفط وتقدم أرقاما قد تصل إلى 500 مليون دولار في السنة [2].

تستخدم أيضا عصابات الاتجار بالمخدرات التكنولوجيات الجديدة في تحسين كفاءة تسليم المخدرات والمؤثرات العقلية، الأدوات، المعدات، السلائف، الكيماويات والأموال المتأتية من الاتجار غير المشروع بالمخدرات بواسطة اتصالات مأمونة وفورية، كما تستخدم هذه التكنولوجيات في حماية أفرادها من الوقوع في قبضة أجهزة القانون وفي إضفاء السرية والكتمان على عملياتها، وفي استخدام حرب المعلومات أو الهجوم الرقمي لإختراق قواعد معلومات أجهزة انفاد القوانين، إذ كشفت أجهزة مكافحة المخدرات على سبيل المثال في أستراليا استخدام تجار المخدرات التسهيلات التي تتيحها خدمات البريد عبر العالم بجميع العملاء[3].على موقع الشركة على شبكة الإنترنيت للوقوف على حركة شحناتهم غير المشروعة حتى إذا حدث أي تأخير دفعهم ذلك إلى البحث عن سببه، وتوصلت نتائج التحريات في الجمهورية التشيكية أن الإنفاق على بيع المخدرات وشرائها يتم عن طريق الاتصالات الإلكترونية المباشرة بواسطة مقاهي الإنترنيت أو بالهاتف المحمول، الأمر الذي جعل اعتراض السلطات لهذه الشحنات أكثر صعوبة بالنظر إلى أن الإنفاق على هذه العمليات يجري بشكل فوري، وعبر مسافات قصيرة وتستخدم عصابات الإجرام المنظم معدات معقدة لمراقبة ضباط مكافحة المخدرات وغيرهم، من رجال الجمارك وحرس الحدود واعتراض اتصالاتهم .

إن استغلال مجرمو المخدرات الإمكانات المتاحة من قبل العولمة التي فتحت الطريق أمام التطور التكنولوجي، وسرعة التنفيذ لما أتاحه هذا الأخير عن بعد حيث يمكن للمهربين التعامل مع أي دولة سواء كانت بعيدة أو قريبة.

بالرغم من ذلك لا يمكن أن يتغلب الجانب السلبي على الجانب الإيجابي خصوصا في المجال الأمني حيث تتوفر المعلومات بسهولة ويسر وكفاءة وفعالية كما يمثل الإنترنيت عنصرا أساسيا في ثورة الاتصالات، وقد واكبت أجهزة مكافحة المخدرات في شتى أنحاء العالم التطور العلمي المذهل، واستخدامها التكنولوجيات

---

[1]– هاني خميس، أحمد عبده، **سوسيولوجيا الجريمة والإنحراف**، (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2008)، ص 89.

[2]– المرجع السابق، ص 90.

[3]– محمد فتحي عيد، الإنترنيت ودوره في انتشار المخدرات، (الرياض: مركز الدراسات البحوث، 2003)، ص 186.

المتقدمة في تنفيذ مخططاتها لمنع الجريمة، وأبرز مثال على ذلك ألمانيا، ايطاليا، فرنسا الذين تمكنوا من ضبط العديد من تجار المخدرات والتعرف عليهم وتقديمهم للشرطة الجنائية (الأنتربول)[1].

المبحث الثالث : الآثار السلبية للمخدرات

تعتبر المخدرات مشكلة من المشاكل المعاصرة التي تعاني منها المجتمعات والدول على اختلاف مستوياتها المتقدمة والمتخلفة على حد سواء وتفقدها أمنها، سلامتها واستقرارها، فتعاطي المخدرات والاتجار به يمس بالبناء الاجتماعي وما يترتب عليه من أثار اجتماعية، اقتصادية، أمنية، صحية تساهم في عرقلة مسيرة البناء والتطور في كافة المجالات ومن هنا نطرح التساؤل التالي :

ما أهم الآثار السلبية التي تتركها المخدرات ؟.

المطلب الأول: الانعكاسات ذات الطابع الأمني

للمخدرات عدة أثار ومخلفات أمنية من بينها:

1- بالنسبة للمتعاطي:

- قد يخلَ متعاطي المخدرات بالأمن العام عندما يتواجد في الأماكن العامة وهو تحت تأثير المخدر إذ قد يجور على الآخرين إما تلقائيا وإما ردَا على سخرية أو معاكسة يغريهم بها منظرهم .
- الحوادث المرورية التي يرتكبها المتعاطي وهو تحت تأثير المخدر بمبالغته في الثقة بنفسه حيث يقوم بمناورات خطيرة أثناء قيادة السيارة مما يؤدي إلى وقوع الحوادث المرورية.
- إن تعاطي المخدر يتلف قوة الإرادة ويطلق الرغبات المكبوتة وتتسم شخصية المتعاطي بانخفاض روح الطموح والتشاؤم وعدم الثقة بالسلطة والنظم الاجتماعية وضعف الذات والسلبية والاتجاه إلى السلوك العنيف مما يؤدي إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على الأفراد.
- ارتكاب جرائم الرشوة والاختلاس، إذ أن المتعاطي يبحث عن الوسائل التي توفر له دخلا لسد حاجاته اليومية من التعاطي مما يدفع الكثير منهم إلى قبول الرشوة أو اختلاس الأموال العامة [2].

---

[1]– المرجع السابق، ص ص 189–190 .

[2]– خلود سامي آل معجون، **مكافحة جرائم المخدرات في النظام الإسلامي وتطبيقه في المملكة العربية السعودية** ، (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1991)، ص ص 148–149.

- جرائم خطف الأطفال وتهديد الآباء للحصول على المال .
- عدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار العمل.
- ترويع الآمنين، قتل الأبرياء أثناء المداهمات[1] .

2- بالنسبة للمهربين والمروجين

- إن المهرب لا يتورع عن ارتكاب أبشع الجرائم في الحصول على منفذ لإيصال ما لديه من سموم، كما أن المروج لا يتوقف عن انتهاج الطرق للوصول إلى من يعتقد أنهم فريسة سهلة من الشباب والأطفال الأمر الذي قد يضطرهم بعد تجريبها والإدمان عليها أن يرتكبوا الجرائم بكافة أشكالها .
- تهريب المخدرات أو ترويجها يرتبط ارتباطا وثيقا بجريمة القتل حيث ثبت أن كل المهربين وأكثر المروجين يحملون أسلحة لمواجهة كل من يكشف أمرهم للتخلص منه على الفور وقتل أي عدد من الناس للإفلات من يد العدالة.
- قيام العديد من أصحاب الطبقة الاجتماعية العليا بارتكاب جرائم المخدرات، وهذه الطبقة لها نفوذ سياسي، اقتصادي، اجتماعي كبير وتأثير شديد على القيادات السياسية والإدارية التي غالبا ما تنظم جرائمها بحماية هذه القيادات تحت غطائها .
- ومن الآثار الأمنية الخطيرة السلوك العدواني الذي يمارسه المهربون والمروجون مع السلطات الأمنية لأنهم مستعدون لاقتراف أبشع الجرائم، وتشكيل العصابات المسلحة لمقاومة السلطات من أجل الوصول إلى غاياتهم المتمثلة في تحقيق الربح والثراء الفاحش على حساب أمن مجتمعهم .
- يستخدم المهربون المال في إغراء العاملين في أجهزة مكافحة المخدرات لتسهيل نشاطهم من أجل تهريب المخدرات كذلك محاولة أفراد هذه العصابات شراء ذمم العاملين في مجال العدالة الجنائية خاصة أجهزة التحقيق والحكم، بهدف حفظ قضايا المخدرات المتهم فيها، والحصول على أحكام البراءة فيها، وذلك بتغيير الحقيقة في أوراق التحقيق سواء بتزوير أقوال الشهود أو تقارير المعمل الجنائي .
- إن عصابات الاتجار غير المشروع بالمخدرات تتسم بالشراسة فهي لا تسمح لأحد أفرادها بالانفصال عنها، وإذا حدث يتم القضاء عليه أو على أفراد أسرته.
- إن مهربي المخدرات والمتاجرون فيها لا يؤمنون بدين ولا ينتمون إلى وطن، فالمال هو شغلهم الوحيد هم على استعداد لتقديم معلومات للأعداء مقابل السماح لهم بالمرور بالمخدرات عبر أراضيهم
- تستهدف بعض عصابات الاتجار بالمخدرات تحطيم الشباب بدافع سياسي لإضعاف قوى دول ما، فالمخدرات وسيلة للعمل على سلب إرادتهم وإشاعة عدم اللامبالاة في المحاور الوطنية القومية وإضعاف الولاء في الدفاع عن الوطن وإهدار النخوة بين أبنائها[2].

---

[1]– محمد محسن بن حويد العتيبي، "**دور العمالة الوافدة في ترويج المخدرات من وجهة نظر العاملين في الإدارة_العامة لمكافحة المخدرات** "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2005 ص 62.

[2]– خلود سامي آل معجون، مرجع سابق، ص ص 150–151.

3- بالنسبة للدولة

- يهتز الكيان السياسي لأي دولة إذا لم يكن في وسعها ومقدورها بسط نفوذها على كل أقاليمها ولقد ثبت أن كثيرا من مناطق زراعة المخدرات في أنحاء متفرقة من العالم لا تخضع لسلطات تلك الدول التي تقع ضمنها، إما لاعتبارات قبيلة أو لاعتبارات جغرافية، وهناك روابط وثيقة بين الإرهاب الدولي والاتجار غير المشروع للأسلحة.
- الحركات الانفصالية في العالم تغذيها أموال تجار المخدرات .
- يهتز كيان الدولة السياسي إذا اضطرت الدولة إلى الاستعانة بقوات مسلحة أجنبية للحفاظ على كيانها، وقد حدث مثل هذا في إحدى دول أمريكا الجنوبية، حيث توجد عصابات لزراعة الكوكا، وإنتاج مخدر الكوكايين وتهريبه فهي عصابات جيدة التنظيم كما تمتلك أسلحة متقدمة ووسائل نقل حديثة حتى إن هذه العصابة وجدت بحوزتها قواعد عسكرية ومهابط طائرات، وقد سيطرت هذه العصابات على مناطق زراعة الكوكا، القنب ومنعت القوات الحكومية من دخولها الأمر الذي دعا الدولة إلى الاستغاثة باستدعاء قوات أجنبية (قوات الجيش الأمريكي)[1].
- إن بعض المنظمات الدولية تقوم بدعم الاتجار وتوزيع المخدرات على المستوى الدولي، لأن هذه العصابات لها مصالح في ذلك متمثلة في الأرباح الضخمة والسريعة التي تجنيها في هذا النوع من التجارة، ولحماية هذه المصالح الأنانية تقوم بمحاولة تأمينها عن طريق شبكة معلوماتية، عسكرية، سرية، تشكّلها إلى حد في بعض الأحيان تدخل في صراع مباشر مع المؤسسة العسكرية الشرعية، ومثل هذه الوضعية يسود عدم الاستقرار في البلد بتدهور حالته الأمنية والسياسية .
- إن هناك علاقة بين ظاهرة المخدرات وظاهرة الإرهاب، فالجماعات الإرهابية تلجأ إلى جميع الطرق غير المشروعة في تنفيذ مخططاتها الإجرامية، فلما أصبحت محاصرة دوليا ومحليا من حيث التمويل، نتيجة الرقابة الشديدة المفروضة عليها خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، جمدت وصودرت أرصدة كل من يشتبه فيه بالقيام بأعمال إرهابية فإن السبيل الوحيد المتبقي لهم الاتجار في المخدرات، وتؤكد عدد من وسائل الإعلام على أن الإرهابيين في الوقت الراهن أصبحوا يعتمدون على زراعة المخدرات لتسريع بناء قوتهم سواء من حيث الحصول على الأسلحة أو تجنيد الأفراد ضمن تنظيماتهم وقد يساعدهم في ذلك الصعوبات التي تواجه الدولة في العالم الثالث وعلى رأسها تأمين حدودها بالكامل [2].

---

[1]- سعيد بن حميد بن سعيد الحرملي، **دور الخدمة الاجتماعية في التعامل مع ظاهرة إدمان المخدرات – دراسة_ميدانية مطبقة على عينة من مدمني المخدرات بالمجتمع العماني** ، (عمان :2007)، ص ص 69-70.

[2]- عبد الحق زغدار، **واقع وآفاق التعاون الأمني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات**، مجلة المفكر، العدد الثامن، (الجزائر)، ص ص 258-259.

المطلب الثاني : الانعكاسات ذات الطابع الاقتصادي

من أهم الأضرار التي يمكن أن تصيب الاقتصاد الفردي والقومي من جراء التعامل مع هذه السموم.

- إن مدمني المخدرات يمثلون قوة عاملة من أفراد المجتمع تعطلت عن العمل، لأن كثيرا منهم يصل بهم الإحباط النفسي إلى حد تخليهم نهائيا عن أعمالهم أو بسبب تعرضهم للسجن، أو دخولهم المستشفيات للعلاج، وتركهم أسرهم عالة على المجتمع وعرضة للتشرد والفساد.
- انهيار اقتصاد المجتمع نتيجة ضعف إنتاج الأفراد، لأن إنتاج المتعاطي يقل تحت تأثير التعاطي عن حالته العادية، أما في حالة الحرمان فان الإنتاج ينخفض بدرجة بالغة سواء من حيث الكم أو الكيف، وتضعف لديه القدرة على الابتكار والإبداع .
- ينفق المتعاطي الأموال الباهظة لإشباع نزواته، فهو مستعد لإنفاق قوته وقوة أبنائه في سبيل الحصول ولو على جرعة واحدة.
- وفي حالة إنتاج الدولة للمخدرات فيعني اقتطاع مساحات كبيرة من الأرض لزراعة نبتات المنتجة لها كان من الأوَلى أن تزرع بمزروعات تسد حاجات المواطن من الغذاء.
- إنَ الربح الفاحش الذي يجنيه تجار ومهربو المخدرات من شانه أن يوجد طبقة طفيلية من المنتفعين تقوم بصرف هذه الأموال وشراء السلع والكماليات بأعلى الأسعار يؤدي ذلك إلى الإضرار بالمستهلك العادي، حيث يجد أسعار السلع في ارتفاع مستمر[1] .
- المخدرات تأثر بشكل سلبي على الموارد النادرة داخل البلد التي هي في تزايد مستمر كندرة المياه، المناطق الصالحة للزراعة، إذ يصعب على الدولة إدارة إقتصادها وبالتالي تحقيق الأمن الاقتصادي كل هذا نتيجة لما تلهمه المخدرات من تلك الموارد، ومشكلة المخدرات لا تؤثر في الموارد الطبيعة فقط إنما التعاطي والإدمان على المخدرات أصبح مكلفا من الناحية الاقتصادية والمالية، إذ تشير تقديرات صندوق النقد الدولي سنة 1995 أن حوالي 2 بالمائة من الناتج الإجمالي العالمي يستعمل في أعمال غير مشروعة كالاتجار بالمخدرات، هذا يعني أن تجارة المخدرات لا تقتصر على تكاليف الإنفاق على الإدمان فقط، إنما تشمل أيضا برامج التوعية وغيرها من البرامج الرامية إلى الوقاية من هذه المشكلة، وتكاليف العلاج في المستشفيات هي مكلفة جدا إذا أخدنا بعين الاعتبار طول مدة العلاج، بالإضافة لتكلفته، أيضا يتعلق بالمكافحة الأمنية للإدمان، التعاطي، الاتجار بهذه السموم سواء على المستوى الوطني، أو على المستوى الدولي.

كان من الممكن أن تخصص تلك التكاليف لبرامج تنموية طموحات تكون في خدمة المواطن والوطن، إلا أن التدابير التي تؤخذ لمعالجة مشكلة المخدرات قد تزيد من عجز ميزان مدفوعات الدول لاسيما دول العالم الثالث، لأنها تلجأ إلى الإقراض من الخارج لمعالجة المشكلة، كل ذلك يؤدي في نهاية الأمر إلى مزيد من التدهور

---

[1]– خلود سامي آل معجون، مرجع سابق، ص ص 155–156.

الاقتصادي، الاجتماعي، المعيشي وعدم تحسين الأمن الاقتصادي، وكان هذا المفترض أن توجه تلك النفقات في برامج علمية تكنولوجية لتحقيق النمو وضمان الأمن الاقتصادي [1].

- إنَ المخدرات تكبد الدول نفقات باهضة من أهمها ما تنفقه الدول في استهلاك المخدرات فالدول المستهلكة للمخدرات (مثل الدول العربية) تجد نفقات استهلاك المخدرات فيها طريقها إلى الخارج بحيث أنها لا تستثمر نفقات المخدرات في الداخل مما يؤدي (غالبا) إلى إنخفاض في قيمة العملة المحلية، إذ أن العملة المفضلة لدى تجار المخدرات ومهربيها هو الدولار .
- أثر المخدرات على الأمن العام فالأفراد هم عماد المجتمع فإذا تفشت ظاهرة المخدرات بينهم انعكس ذلك على المجتمع فيصبح المجتمع مريضا بأخطر الآفات، يسوده الفساد، التخلف، الفوضى ويصبح كوسيلة سهلة للأعداء للنيل منه في عقيدته وثرواته فإذا ضعف إنتاج الفرد انعكس ذلك على إنتاج المجتمع وأصبح خطر على الإنتاج والاقتصاد القومي .
- ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع والعاطلين عن العمل [2].

- توسع صناعة وتجارة المخدرات على المستوى الدولي فقد أصبحت تشكل جزءا عضويا من اقتصاد العديد من الدول وهو ما يؤثر عليها، وخاصة الدول الفقيرة[3] .

المطلب الثالث: الانعكاسات ذات الطابع الاجتماعي والصحي.

نتناول في هذا المطلب أهم وأبرز الآثار الاجتماعية والصحية والنفسية التي تتركها المخدرات على الفرد والمجتمع ككل.

أولا : الآثار الصحية

- الإصابة بفقدان مناعة الايدز.
- مرض القلب وصعوبة في التنفس.
- مرض السلطان.
- ضيق الدورة الدموية.

---

[1]– عبد الحق زغدار، مرجع سابق، ص 256.

[2]– سعيد بن حميد بن سعيد الحرملي، مرجع سابق، ص 68.

- التأثير على الجانب الجسمي وخلايا المخ، بل يصل إلى تأثير بعض أنواع المخدرات إلى الوفاة أو المرض المزمن، وهذا يشكل عبئا اجتماعيا على المواطن وأسرته وعلى المجتمع لما بسببه من ضعف ووهن في البناء الاجتماعي للمجتمع.
- ولادة أطفال مشوهين نتيجة سوء التغذية والتعرض للعدوى[1].

بالإضافة إلى عدة أثار نفسية:

- الإنقطاع عن الاستحمام.
- الإهمال في الهندام.
- الإنعزال عن المجتمع والناس المألوفين له سابقا والشعور بالقلق وهذا يأتي بعد النشوة الأولى وفي الغالب قد يصل البعض إلى فقدان العقل.

الجدول رقم 1: أنواع المخدرات وآثارها

المادة	الآثار
الأفيون	– الشعور المؤقت بالنشوة والارتياح الزائف – زيادة الخمول والقلق والضيق في التنفس والدوران وانخفاض حرارة الجسم – ظهور الهزل بمعدلات سريعة
المورفين	– ضعف البنية، وهن الجسم، فقدان الشهية، ضيق في حدقتي العين الضعف الجنسي، تدهور العمليات العقلية، التدهور الخلقي، اللامبالاة، التشنجات وتقلص عضلات المعدة
الكودايين	يشبه آثار الأفيون
الكوكايين	– تهيج شديد، طلاقة اللسان، قلة الشعور بالتعب، الشعور بالسرور، تصرفات عدائية، انهيار الحالة العقلية بسبب الإدمان، قرح في أغشية الأنف، ارق، تشنجات في العضلات
القات	– تأثير مزدوج على الجهاز العصبي، منشط في البداية تعقيد حالة من الهبوط في وظائف الجهاز العصبي

1-Salah Abdennouri, Prise en charge des toxicomanes, (office National de lute contre la drogue et la toxicomanie, séminaires de formation de médecins dans la cadre du projet mednet, Algerie, 1er semestre,2008,p132.

2– أحمد فلاح العموش، **مستقبل الإرهاب في هذا القرن**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006)، ص 69.

الامفيثامينات	– هبوط يعقب النشاط، بالإضافة إلى حالة من الجنون والفصام
المهلوسات	-اضطراب في النشاط الدهني، هلوسة بأن المتعاطي لديه قدرات خارقة، أو يصاب بفزع أو اكتئاب
الحشيش	– اضطراب في الإدراك، والذاكرة، الانتباه البصري والسمعي، انعدام الإحساس بالزمن، الضعف الجنسي

المصدر: عبد الإله بن عبد الله المشرف، رياض بن علي الجوادي،(مرجع سابق)، ص 50.

ثانيا : الآثار الاجتماعية

- تشهد عدد من المجتمعات حالة من اللاأمن الاجتماعي بسبب ارتفاع معدلات الجريمة فيها، حيث يرجعه البعض في بلدان العالم الثالث إلى الفقر المتعاظم في هذه المجتمعات، إلا أنه ليس من المبرر أن نشهد دولا نموها الاقتصادي مقبول ولكن تزداد فيها معدلات الجريمة سنويا، فهذا يعنى أن هناك أسباب أخرى من بينها الزيادة في معدلات التعاطي والإدمان للمواد المخدرة سبب زيادة معدلات الجريمة الفردية، إذ أن التعاطي والمدمن على المخدرات يفقد وعيه ويلجأ إلى الجريمة والعنف من أجل توفير احتياجاته من المواد المخدرة.
- ظهور أشكال جديدة من الجرائم تهدد النسيج الاجتماعي وتماسكه، فالقارئ للصحف الوطنية الجزائرية أو الأجنبية يلاحظ تقارير تبرز هذه الوضعية الخطرة، إذ من بين ما جاء فيها إبراز معدلات السرقة للأشخاص والممتلكات لتدبير المال اللازم لشراء المواد المخدرة وفق ما هو مسجل في محاضر الشرطة أثناء التحقيق، وقد تطور إلى درجة ارتكاب جرائم القتل أو الاغتصاب، وهذا كله كفيل بأن يدمر الأمن الاجتماعي والأمن الإنساني لعدد ليس بقليل من أفراد المجتمع[1].وتشير نتائج الدراسة التي أجريت بالولايات المتحدة الأمريكية على 1889 مجرما تم القبض عليهم في جرائم مختلفة، إلا أنهم كانوا يتعاطون المخدرات، ومن الجرائم التي ارتكبوها وكان لها تأثير سلبي على البناء الاجتماعي للمجتمع[2].

الجدول رقم 02: أنواع وأعداد الجرائم المرتكبة المرتبطة بظاهرة المخدرات

نوع الجريمة	العدد	النسبة	نوع الجريمة	العدد	النسبة
الاغتصاب	38	2,1	السرقة بالإكراه	326	17,4

[1]– عبد الحق زغدار، مرجع سابق، ص 257.

[2]– يزيد محمد الطيب، **المخدرات وأضرارها على الفرد والمجتمع**، (الرياض: 1990)، ص 49.

الشغب	20	1,5	السرقة البسيطة	258	13,7
السلوك غير السري	33	1,6	السرقة	187	6,9
التزوير والتزيين	29	1,9	سرقة السيارات	89	4,7

المصدر: **يزيد محمد الطيب، المخدرات وأضرارهاعلى الفرد والمجتمع،(الرياض: 1990)، ص49.**

إن تعاطي المخدرات يؤدي تكرار ممارسة السلوك الإجرامي أو اللاأخلاقي أو غير اجتماعي، حيث أشار كل من "ايكاردي"ICARDI" وشامبرز" " CHMBERS" إلى أن 79 بالمائة من الأفراد الذين ثم إجراء بحث عليهم وكانوا يتعاطون مخدرات، قد كانت لهم سوابق إجرامية وأن 93 بالمائة منهم ارتكبوا جرائم الاعتداء على المال[1].

- إن الثورة المالية الناتجة عن ممارسة الاتجار في المخدرات أو ترويجها تنتج منظومة قيم وسلوكيات غريبة عن المجتمعات يكون تغييرها أمر صعب جدًا، إذ أصبح من الصعوبة إقناع المزارعين للأفيون على سبيل المثال في المغرب بتبني برنامج زراعي بديل يكون في صالح المجتمع لتحقيق الأمن الغذائي بسبب أن الأفيون عائده جدَ مرتفع مقارنة بعائد القمح، رغم أن هذا الأخير من منفعة المجتمع بينما يصب الأول في صالح فئة قليلة من الأفراد تغلب عليهم نزعة أنانية، ناهيك أن تكاليف نقل وتوزيع المخدرات يعتمد على المورد البشري المتمثل في الشباب خاصة في المناطق المتاخمة بالسكان والفقيرة، مما يفقد المجتمع أحد قوى الإنتاج القومي، لتكون في مصالح ارتكاب الجريمة وإحداث خلل في البنيان الاجتماعي والثقافي بتفكك الأسر وتغيَيب الأخلاق، وهذا يتم كله نتيجة زيادة معدلات التعاطي والإدمان لتكن محصلته الاجتماعية تهدد الأمن القومي في بعده الاجتماعي [2].
- إن الأسرة هي اللبنة الأساسية للمجتمع فإذا صلحت صلح المجتمع، وأي خلل في هذا البيان من شأنه أن يؤثر في التكوين النفسي للفرد الذي يجد في انتمائه لأسرته الأمن والطمأنينة، وتعاطي المخدرات من شأنها أن يؤثر تأثيرا بالغا على أفراد الأسرة من جوانب مختلفة .
- إن تعاطي المخدرات يفقد المدمن مورد رزقه بسبب سوء صحته وبتالي عدم كفاءته الجسمية أو العقلية على العمل ويقل دخله الذي ينفقه في الغالب على شراء السموم المخدرة، تاركا أسرته في ضنك العيش مما يتخلف عنه انهيار الحياة الأسرية، وانحراف النساء وتشريد الأحداث .
- إن تعاطي المخدرات يمكن أن يورث الأبناء صفات المدمنين التي تظهر في مزاج الأبناء وأخلاقهم وكونهم أكثر استعداد للحيلة الإجرامية .
- يخلق تعاطي المخدرات جوَ من عدم الأمان في الأسرة فالمسكن معرض للتفتيش من قبل الأجهزة المختصة في مكافحة المخدرات[3].
- تعاطي أحد الوالدين للمخدرات قد يثير فضول الأبناء للتعاطي.

1- المرجع السابق، ص 50.

2- عبد الحق زغدار،مرجع سابق، ص 258.

3- خلود سامي آل معجون، مرجع سابق، ص 160.

- الغياب عن العمل للوالد مما يؤدي إلى فصله منه .
- عجز الشباب عن مواجهة الواقع والارتباط بمتطلباته.
- تؤثر المخدرات على الطالب ويظهر ذلك في التأخر الدراسي، الهروب من المدرسة، الرسوب.
- يتسم متعاطي المخدرات بالإنسحابية وعدم القدرة على الدخول في علاقات اجتماعية ناجحة.
- تؤثر المخدرات على العامل والموظف من خلال كثرة المشاجرات، وكثرة إصابات العمل[1] .

الشكل03: الآثار الناتجة من تعاطي المخدرات على الفرد[2].

المخدرات		المتعاطي أو المدمن
	↔	**قلق**
طبيعية	↔	**انسحاب**
	↔	**عدوان**
صناعية	↔	**أفعال لا أخلاقية**
	↔	
اصطناعية		**البعد عن الآخرين**
	↔	**تفكك علاقاته الاجتماعية**

المصدر: رشاد أحمد عبد اللطيف، **مرجع سابق، ص 107**.

الشكل04: الآثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات[3].

تعاطي المخدرات أو الإدمان عليها	الآثار الاجتماعية والمجتمعية↔	- ***تفكك الأسرة***
		- ***عدم التنشئة الاجتماعية السلبية***

[1]– المرجع السابق، ص 161.

[2]– رشاد أحمد عبد اللطيف، **الآثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات**، (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1992)، ص 106 .

[3]– رشاد أحمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 107.

سواء كانت طبيعية أو صناعية أو اصطناعية	له علاقة ب ↔	***- تزايد نسبة الأحداث المنحرفين*** ***- التأخر الدراسي*** ***- نشر الجرائم اللاأخلاقية وغير الاجتماعية***

المصدر: رشاد أحمد عبد اللطيف، **مرجع سابق، ص 107**.

الإتجار الغير مشروع بالمخدرات هو ظاهرة عالمية إذ أن 3 إلى 5 بالمائة من سكان العالم يستهلكون المخدرات : (200 مليون شخص منهم 34 مليون في إفريقيا) 5 ملايين شخص مصابون بالسيدا بسبب المخدرات.

- ❖ آفة العصر وأخطر المشاكل :القنب المخدر الأكثر انتشارا (150 مليون شخص)، ثم تليها المؤثرات العقلية .
- ❖ هناك ترابط تام بين الإتجار غير المشروع بالمخدرات وأشكال الإجرام المنظم الأخرى : الإرهاب، غسل الأموال الفساد، الهجرة غير الشرعية.
- ❖ معانات إفريقيا من آفة المخدرات : ذلك بسبب الفقر، النزاعات المسلحة والأمراض المعدية مثل السيدا، والتي تؤدي إلى الإدمان.

- ظاهرة المخدرات في الجزائر هي خطر حقيقي وفي تطور سريع الفئة المستهدفة هي فئة الشباب والأحداث 20 إلى 39 سنة .
- أكثر من مئة بالمائة زيادة بين 2002 و2004 من محجوزات القنب الهندي وهو أكثر المخدرات استهلاكا في الجزائر ثم المؤثرات العقلية .
- تعد الجزائر بلد عبور مند سنوات وذلك راجع إلى موقعها الحساس بالنسبة لإفريقيا جهة الصحراء (الجنوب الجزائري)، التي تشكل العمق الإفريقي للجزائر وكدا طول حدودها 6280 كلم .
- الإنتاج المغربي للقنب يمر عبر الجزائر باتجاه أوروبا مرورا بتونس وليبيا أو عبر الموانئ الجزائرية الرئيسية.
- طرقة التهريب المفضل الحدود المغربية – البيض – النعامة – ورقلة – الوادي وأهم طريق يعبرونه ينطلق من التحرك عبر جبال الأطلسي، متوجهين نحو شمال "عرق تيهودين" مرورا بجبال "التفيتافة" خارج منطقة طريق المقابر .
- يتم التهريب عن طريق البرَ باستعمال الشاحنات المجرورة وسيارات الدفع الرباعي .
- علاقة وثيقة بين شبكات التهريب الوطنية وشبكات التهريب الدولية المتخصصة في الجريمة المنظمة العابرة للأوطان.

انعكست المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، العلمية التي طالت كافة مناحي الحياة على المحور الأمني سواء من ناحية الجريمة وأساليب انتشارها، أومن ناحية البحث عن الأمن وأسلوب توفيره والمحافظة عليه، وبالتالي شهدت السنوات الأخيرة من القرن الماضي نقلة نوعية لمفهوم الأمن فلم يعد المفهوم الضيق الذي يقتصر على انفاذ القانون والحماية أيا كانت، بل أصبح يعني تأمين مسيرة المجتمع بالعمل على التحسين المستمر لمستوى الطمأنينة الشاملة، من خلال الحفاظ على المقدرات التي تؤمن رفاهية المجتمع، وتحقق له التنمية الشاملة لتماسكه، واستقراره في مواجهة المشكلات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية، البيئية، الصعبة بالإضافة إلى المشكلات المتعلقة بالأمن والسلامة العامة، كما أن التغير في التهديدات ساهم في خلق آليات

وأساليب جديدة بإحداث مجموعة من التفاعلات، والتقاربات الأمنية فرضت بناء مبادرات أمنية استخباراتية، وتفعيل التعاون الأمني السياسي الدولي بفرض الرقابة الدولية من أجل محاصرة هذه التهديدات بشكل خاص ظاهرة الإت

خاتمة:

من خلال الدراسة، وعلى ضوء متابعة التطورات الحاصلة في الجزائر هناك تزايد واسع في انتشار المخدرات سواء من حيث التعاطي أو الاتجار وهو ما تبرزه النتائج التي أسفرت عنها الإحصائيات، إذ وجدت طريقها بشكل خاص بين فئتي الشباب والأحداث.

بالرغم من أن الدولة الجزائرية ليست من بين البلدان المنتجة لهذه المواد السامة، إلا أن هذا راجع بالدرجة الأولى إلى مصادر الترهيب خصوصا ما يأتي من دول الجوار الإفريقي لها، التي أصبحت تفرز ظواهر مرضية خطيرة لها أو للدول الأخرى .

إن الزيادة الملحة على طلب المخدرات، وضعف الرقابة بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية دفعت الشباب إلى الهروب من الواقع المعاش والولوج إلى عالم التعاطي والإتجار مما خلق تزايد عدد الشبكات الإجرامية بالنظر إلى مستوى القبول من طرف هذه الفئات، كل هذا وضع الجزائر أمام تحديات ورهانات استلزمت عليها خلق ميكانزمات، واستراتيجيات من أجل مجابهة هذه الظاهرة، واحتوائها من أجل تحقيق أمنها الإجتماعي إذ عملت على تشديد الخناق على شبكات التهريب ومحاصرتها بالتنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية، وتطويق الحدود والمنافذ البحرية بالإضافة إلى القيام بإصلاحات اقتصادية، اجتماعية، سياسية كما شجعت وعملت على إعداد الدراسات الميدانية لمعرفة مستوى انتشار استهلاك وترويج المخدرات بناءا على معطيات وإحصائيات يمكن دراستها كميًا هذا على المستوى المحلي الداخلي، أما على المستوى الخارجي فتبنت سياسة التعاون مع دول الجوار التي اعتبرتها مصادر لهذا الإتجار غير المشروع عبر الحدود حيث برز التعاون الجزائري العربي والدولي، كل هذا أثبتته اللقاءات المتواصلة، وعقد الاتفاقيات واستحداث الآليات الجديدة الفعلية لتكثيف الجهود من أجل تفكيك الشبكات الدولية العابرة للحدود الوطنية، كما سعت الجزائر إلى غلق الحدود مع الجارة المغرب كإجراء وقائي للحد من التدفق الهائل للمخدرات الآتي منها، حيث صنَفت ضمن أكبر الدول المنتجة لهذه السموم خاصة القنب الهندي.

إن المقاربة الأمنية الجزائرية لضمان أمنها الاجتماعي تبقى مسألة سيادية في البلاد حتى وإن كانت هناك دعوات من أجل فتح الحدود، فعدم التعاون المغربي في حل ظاهرة الاتجار بالمخدرات، وتدفقات المهاجرين غير الشرعيين لما يحملونه من إشكال للتهريب عبر الأراضي الجزائرية أرهقت كاهل الدولة، وأضحت تأثيراتها على الاقتصاد الوطني والأمن القومي ككل. إذن فالجهود المبذولة لتحقيق الأمن الاجتماعي في الجزائر مرهونة بمدى فعالية وكفاءة الأجهزة الأمنية إلا أنها غير كافية لذلك بل هي مسؤولية الجميع، فالأسرة هي المسؤول الأول، يليها المسجد والمدرسة، ثم المؤسسات الأخرى بمختلف أشكالها كل في ميدانه يقوم بمجهود الوقاية من هذا الوباء الخطير.

التوصيات والاقتراحات:

1 – المجال التعليمي: من خلال قيام المؤطرين بالمدارس أو الجامعات بدور التوعية وتوضيح خطورة البيئة الاجتماعية التي قد يكون لها تأثير قوي على تعاطي المخدرات والعمل على اتخاذ الخطوات الضرورية لتصحيح هذه البيئة من خلال:

- تقديم برامج لتوعية الشباب والمراهقين بكيفية الوقاية من المخدرات داخل المدارس والجامعات والمعاهد.

- تخصيص مواد في مختلف أطوار التعليم تهتم بالصحة الجسدية النفسية من أجل تعليم كيفية تخطي كل أنواع الصعاب والمشاكل في الحياة.

- إنشاء خلايا تتابع مشكلة تسرب الطلبة من المدارس تقوم بمتابعة الذين يتغيبون عن المدارس لفترات طويلة وذلك كإجراء وقائي يسمح بالتعرف على مرحلة ما قبل الإنحراف.

بالإضافة إلى ذلك لما لا السعي لإصلاح المنظومة التربوية لأن الضبط يكون أسهل وذا فعالية أكثر داخل المدارس والجامعات، المعاهد والسعي للإستفادة من التجارب السابقة للعديد من الدول التي بدأت من داخل المؤسسات التربوية والتعليمية ونجحت بالفعل في التقليل من انتشار المخدرات والجرائم المتعلقة بها وخير دليل على ذلك التجربة الفنلندية.

2 – المجال الصحي:

- توفير الرعاية الطبية المناسبة والمتكاملة للتعاطي أو المدمن.

- ضمان السرية التامة لحالات المتعاطين حتى يتم علاجهم.

- تدريب المتعاطين أو المدمنين على كيفية التفكير في حل المشكلة واتخاذ القرار المناسب وتحمل مسؤوليته.

- إتاحة أكثر من بديل أمام المتعاطي أو المدن (بدائل علاجية) للتحكم في الجوانب السلبية والاستفادة من الجوانب الإيجابية.

- الإستفادة من الجهود التطوعية المدربة والراغبة في المساعدة.

- التعريف بالأضرار الصحية لتعاطي المخدرات وما تسببه من آثار في الجوانب العقلية والنفسية والجسمانية.

- ضرورة تفعيل دور المؤسسات الإستشفائية المكلفة بالمعالجة من الإدمان من خلال توفرها على مصلحة إعلامية توجيهية تسهر على التنويه بمخاطر المخدرات وتقريبها من المواطن.

3 – في المجالات الأخرى:

- الإبتعاد عن الخلافات الدينية والطائفية والعرقية.

- رفع مستوى المعيشة بزيادة الدخل للفئات المتوسطة ومحدودة الدخل .

- العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروات بالتساوي.

- الإجتماع على حب الوطن وإشاعة روح المواطنة والمشاركة السياسية.

- فرض عقوبات صارمة على مروجي المخدرات خاصة المهربين وذلك من أجل ردعهم.

- تشجيع الأهل والمؤسسات الاجتماعية على تحمل مسؤولياتهم تجاه الأجيال الناشئة في جميع النواحي التربوية، الدينية، الإجتماعية، الإقتصادية.

- القضاء على الأسباب المؤثرة على فقدان الأمن الإجتماعي من إنتشار الجهل والفقر، البطالة تفكك الأسرة، إهمال الشباب.

- توعية أفراد المجتمع بضرورة الإلتزام بالقانون باعتباره حاجة بشرية إجتماعية تحفظ أمنهم الإجتماعي.

- تفعيل دور الوسائل الإعلامية من خلال نشر ثقافة (لا للمخدرات).

- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات وغيرها سعيا نحو إيجاد الثقافة الصحية الايجابية.

- تفعيل دور المساجد من خلال إدراج الخطب والدروس الدينية التي تساهم في نشر ثقافة العقل السليم.

- تشجيع البحث العلمي الميداني من أجل معرفة إبعاد الظاهرة بشكل واقعي وتسهيل الحصول على المعلومات الكافية لذلك.

- محاربة بؤر المخدرات أو مناطق ترويج المخدرات كطاولات بيع التبغ في الشوارع مع سياسة رفع الضرائب على التبغ والكحول.

- التكفل بالأفراد ذوي الوضعيات الهشة كالمطرودين من الدراسة والبطالين.

- تطوير أداء أجهزة مكافحة المخدرات (درك وطني، شرطة، جمارك) بتوفير أحدث الأجهزة والتكنولوجيات المتطورة للرفع من الكفاءة المهنية.

- الاستفادة من الخبرات العالمية من الدول الرائدة في مجال مكافحة المواد المخدرة.

- توعية الأسرة بالاهتمام أكثر بمسؤولياتهم التربوية اتجاه الأبناء والدفع بهم إلى مراكز صحية للمعالجة إذا وقعوا في فخ المخدرات.

- القضاء على البطالة وإتاحة فرص عمل للشباب حديثي التخرج.

الفهرس :

فهرس الجداول :

الملحق رقم 01: إحصائيات خاصة بقضايا المخدرات التي عرضت على المحاكم في الفترة من سنة 1994 إلى 2004.

السنة	فئة الأعمار						المجموع
	أقل من 18 سنة	18 -25	25 - 35	35 – 45	45 - 55	أكثر من 55	
1994	147	1535	1295	363	89	19	3448
1995	153	1945	1524	358	69	16	4065
1996	151	2053	2033	821	143	100	5301
1997	133	2530	2081	637	151	68	5600
1998	357	4260	3237	998	227	68	9147
1999	531	4119	4396	1281	43	41	10411
2000	563	5312	4238	1272	252	59	11696
2001	511	4502	3610	1155	283	75	10136
2002	807	5782	4908	1750	730	55	14032
2003	396	5398	5167	1664	283	88	12996

2004	3749	37436	32489	10299	2270	589	86832
النسب	04,32	43,11	37,42	11,86	02,61	00,68	100

المصدر :

Salah Abdennouri, Prise en charge des toxicomanes, (office National de lutte contre la drogue et la toxicomanie, séminaires de formation de médecins dans la cadre du projet mednet, Algerie, 1er semestre,2008.

الملحق رقم 02: **كمية المخدرات المحجوزة على المستوى الوطني من طرف مصالح المكافحة الوطنية الجزائرية 2006 - 2007**

التصنيف حسب طبيعة المحالفة		الكمية المحجوزة 2007	الكمية المحجوزة 2006	التغيير	مئة بالمائة
أنواع القنب	راتنج القنب	16595,436	1046,286	+6549,15	+65,19
	حشيش القنب	45، 040 كلغ	0,527 كلغ	+44,513	+8446,5
	زيت القنب	/	/	/	/
	بدور القنب	0,814 كلغ	0,858 كلغ	-0,044	-05,13
	نبات القنب	20987 نبتة	757 نبتة	+20230	+2627,39
الكوكايين		22000,5 غ	7772,7 غ	+7706,15	+183,05
الكراك		53,92 غ	/	+53,92	+100
الأفيون		47,1غ خشخاش 193,28 كلغ	12,2غ خشخاش	+34,9 +193,28 +74817	+286,06 +100 +100

	بذور 74817 نبتة			
الهيروين	381,79غ	25,3غ	356,49+	1409,05+
المؤثرات العقلية	233950قرص 5960 مل	319014 قرص 2542 مل	5064- 3418+	26,66- 134,46+

المصدر:

Salah Abdennouri, Prise en charge des toxicomanes, (office National de lutte contre la drogue et la toxicomanie, séminaires de formation de médecins dans la cadre du projet mednet, Algérie, 1er semestre,2008

الملحق رقم 03: كميات القنب المحجوزة ما بين 1999-2008

السنة	الكمية المحجوزة (كلغ)
1999	4452
2000	6262
2001	4826
2002	6110
2003	8068
2004	12373
2005	9644
2006	1046
2007	16595
2008	38037

المصدر:

عيسى قاسمي، الأيام الدراسية حول تطبيق قانون 18-04، (الجزائر: النادي الوطني للجيش 05-06 ماي 2009)

الملحق رقم 04: محاور التهريب وعبور المخدرات

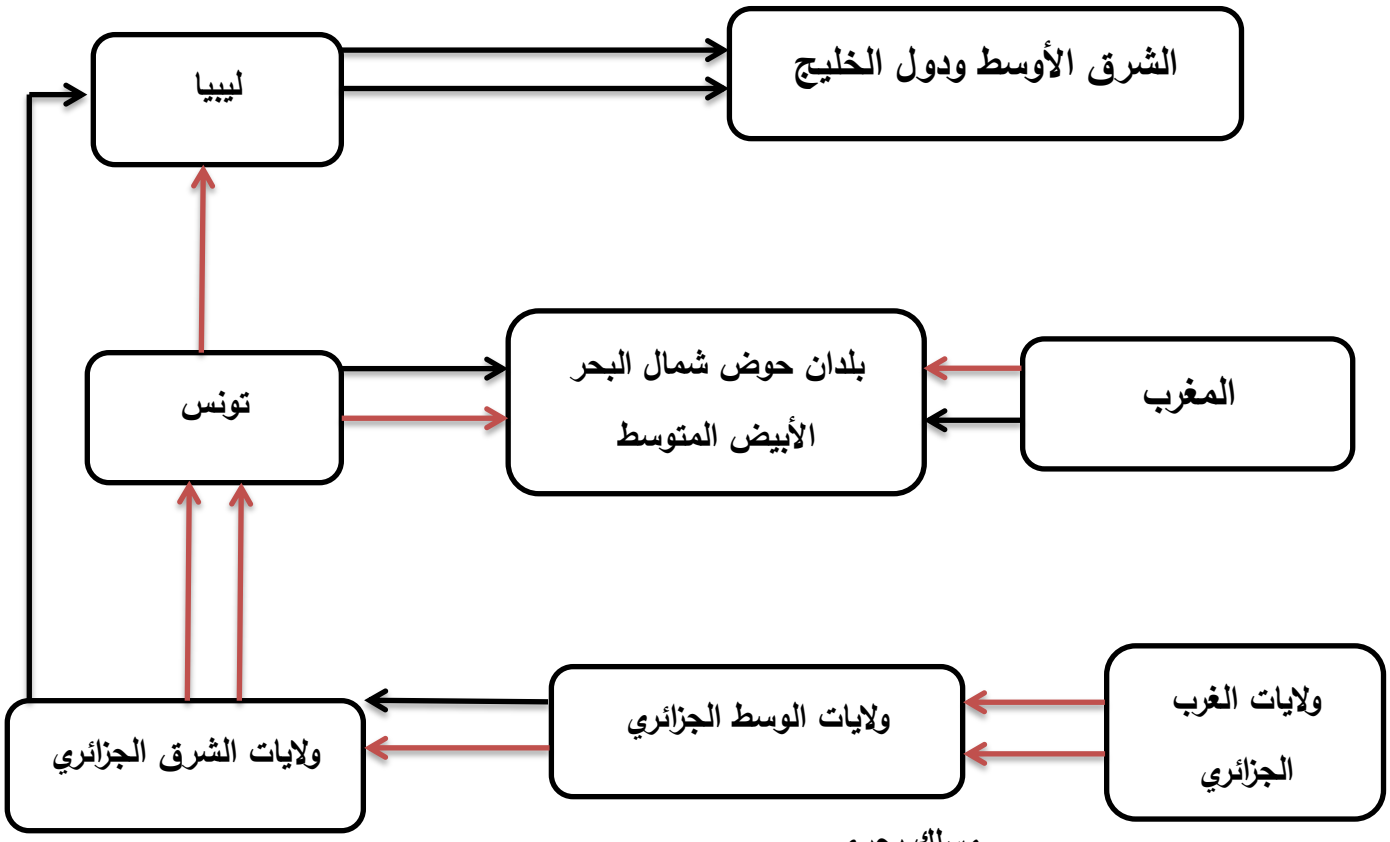

مسلك بحري

مسلك برّي

المصدر: عبد العزيز بن صقر الغامدي وآخرون.

الملحق رقم 05: **المحاور الحديثة**

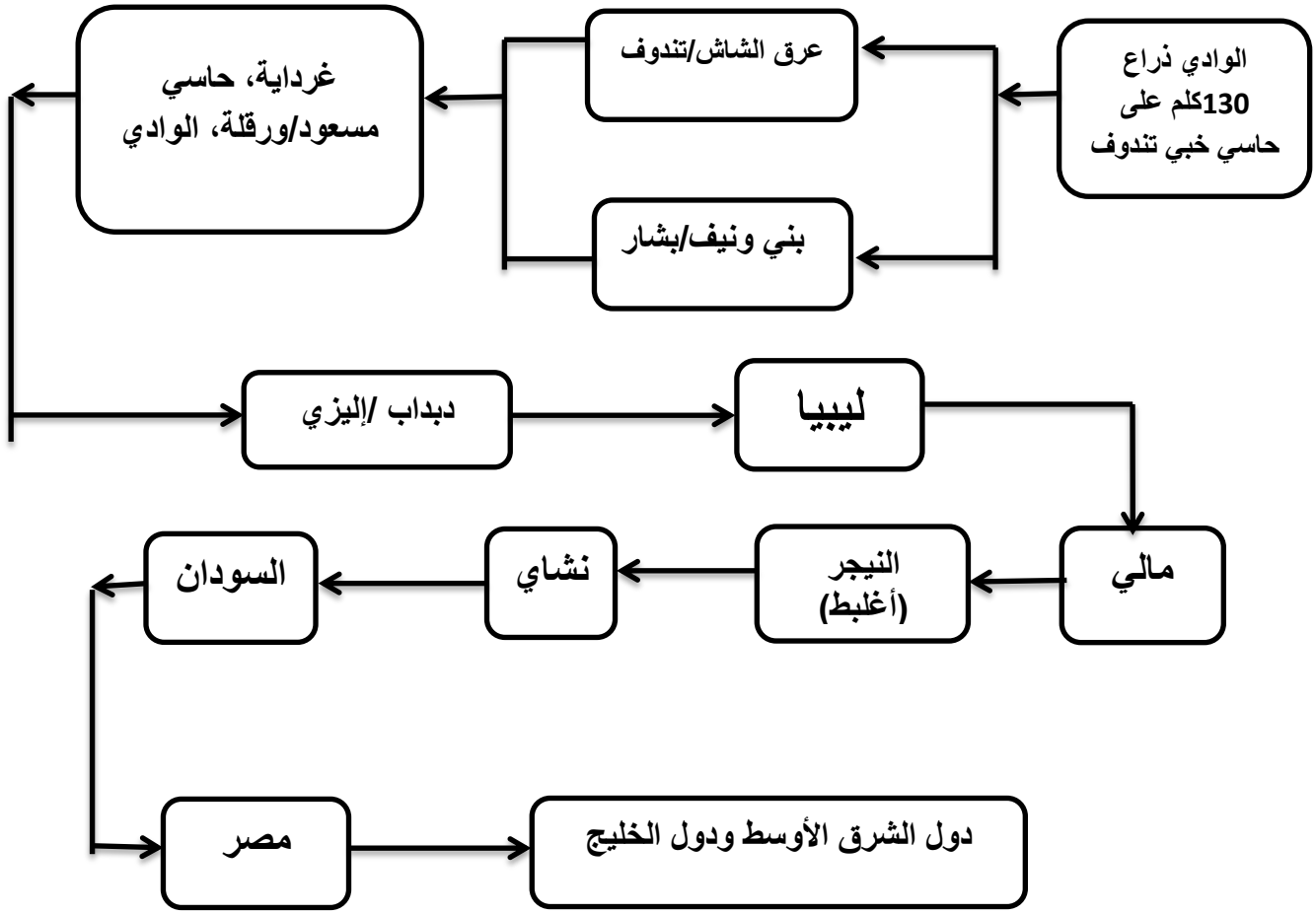

المصدر: عبد العزيز بن صقر الغامدي وآخرون.

الملحق رقم 06: الشكل التالي يمثل تصنيف جريمة المخدرات

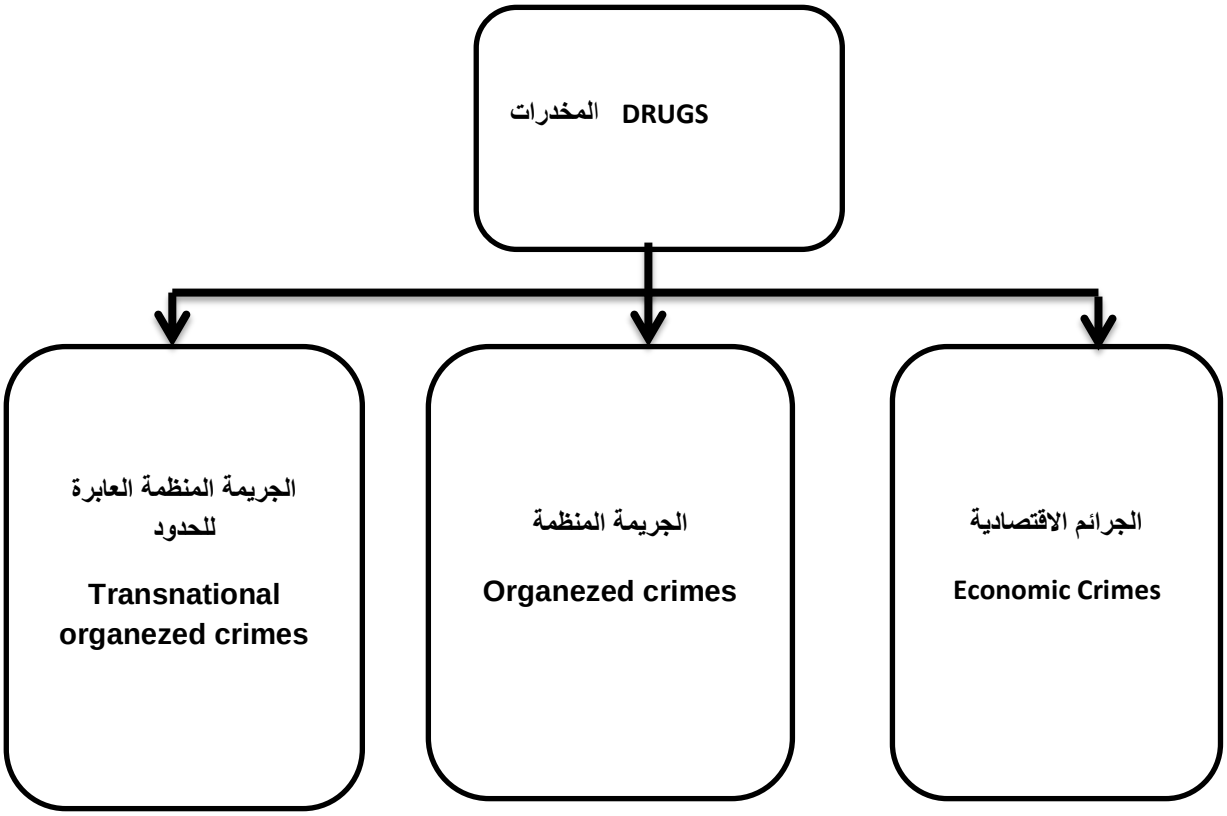

- الاقتصاد التحتي Under Ground Economic
- الاقتصاد الخفي Hedden Economy
- الاقتصاد الظل Shadow Economy
- الاقتصاد الأسود Black Economy
- الاقتصاد الرسمي Infomal Econmoy
- اقتصاد الباب الخفي Back Door Economy

المصدر:

www.onlcdt.justice.dz/.../communications

الملحق رقم 07: الشكل التالي يمثل علاقة المخدرات بالجرائم الأخرى

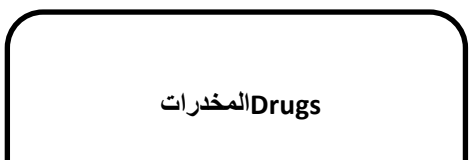

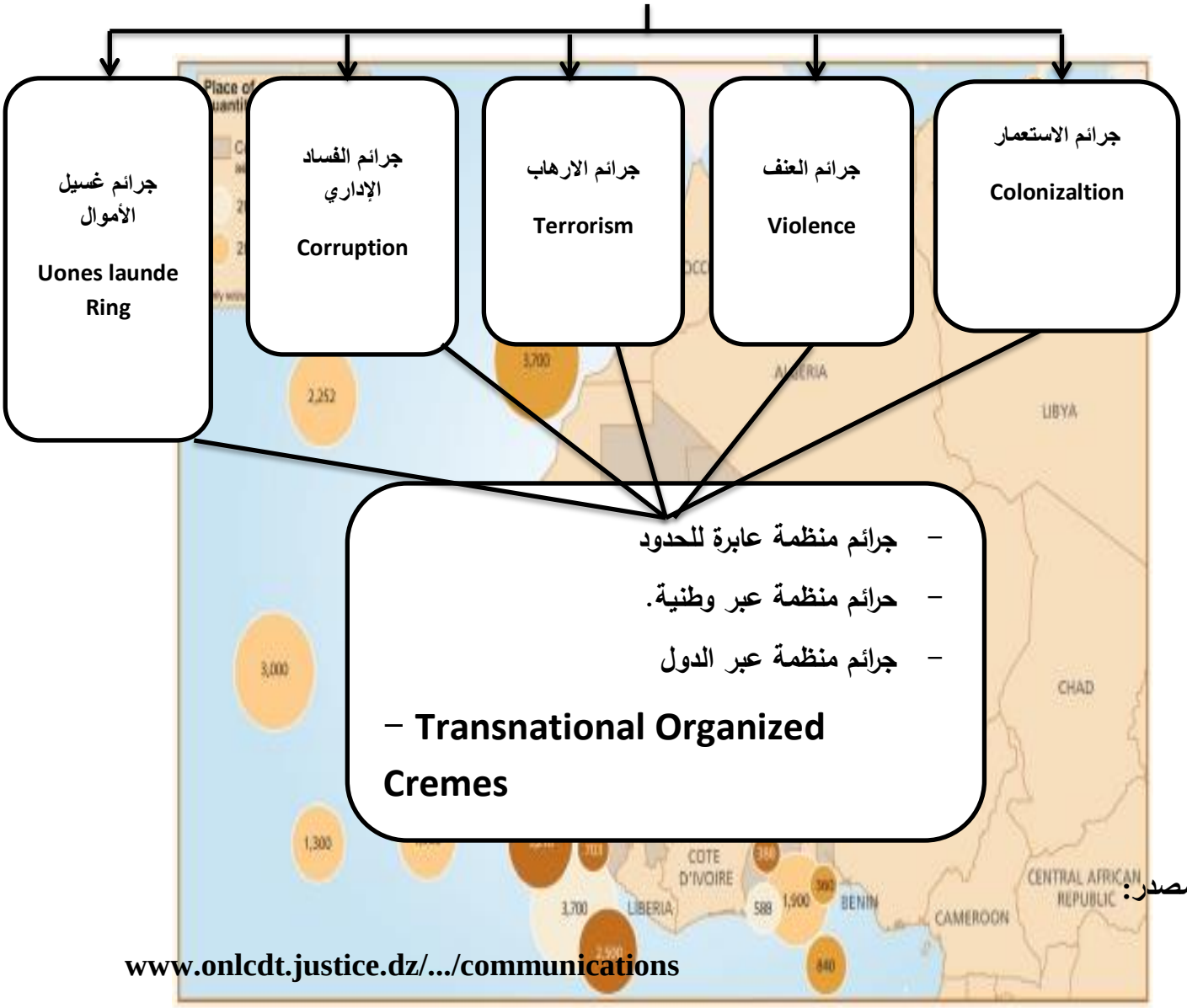

المصدر:

www.onlcdt.justice.dz/.../communications

فهرس الخرائط:

الملحق رقم 01 : خريطة توضح عملية تهريب المخدرات في الفترة ما بين 2005-2008

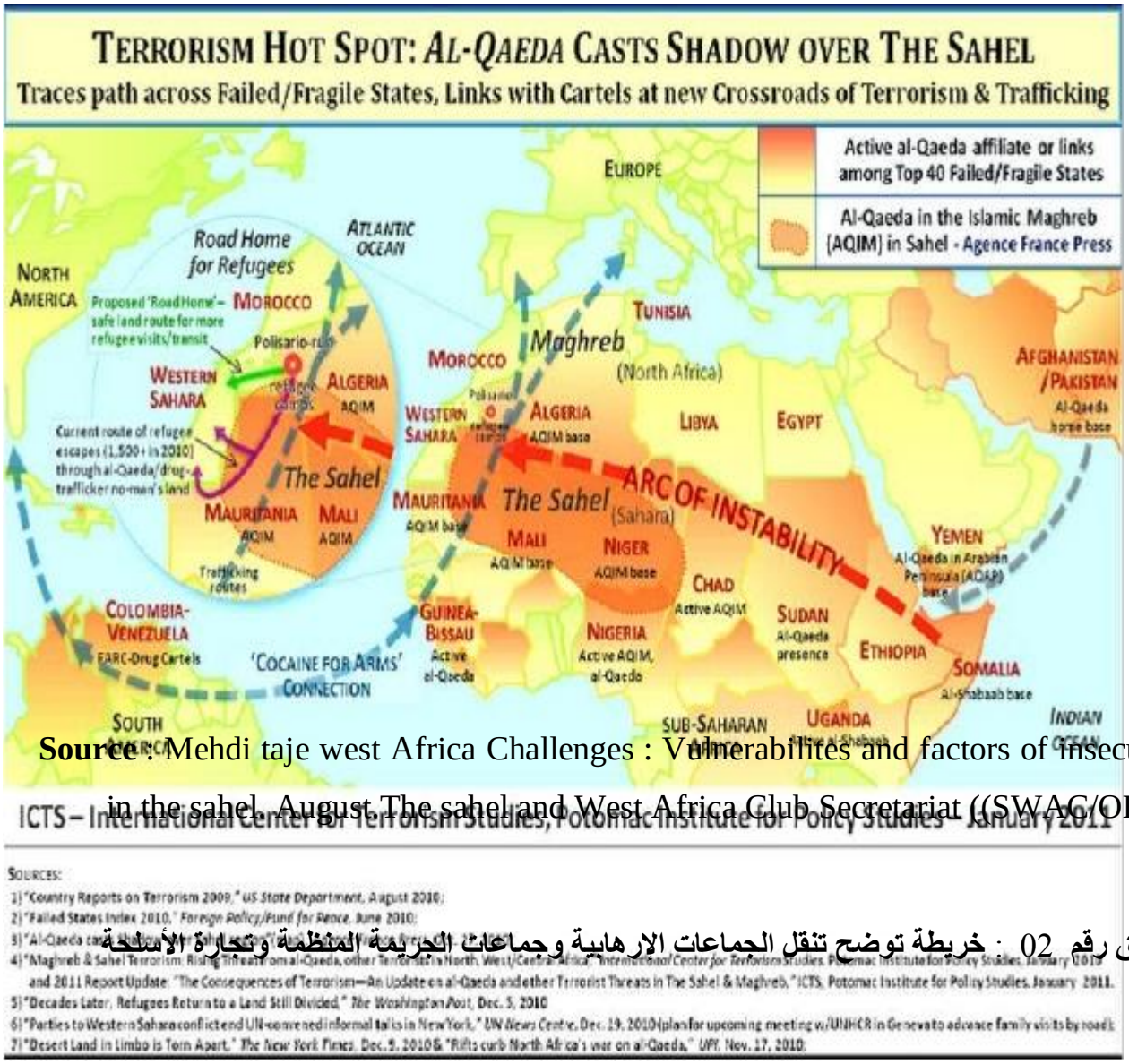

Source : Mehdi taje west Africa Challenges : Vulnerabilites and factors of insecurity in the sahel. August The sahel and West Africa Club Secretariat ((SWAC/OECD

الملحق رقم 02 : خريطة توضح تنقل الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة وتجارة الأسلحة

المصدر: Yonah Alexander, The Consequences of terrorism, An Update On Al Qaeda and Oteher Terrorist Threats in the Sahel and Maghreb.

فهرس الموضوعات:

العنوان:	الصفحة
الاهداء.....	ص
الشكر	ص
الاطار المنهجي للدراسة.....	ص
مقدمة.....	ص
أولا: أهمية الدراسة	ص
ثانيا: أسباب اختيار الموضوع.....	ص
رابعا: اشكالية الدراسة وفرضياته.....	ص
خامسا: مناهج الدراسة.....	ص
سادسا: حدود الدراسة.....	ص
سابعا: هيكل الدراسة.....	ص
الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة.....	ص
المبحث الأول: الأمن الاجتماعي دراسة في المفهوم.....	ص
المطلب الأول: مفهوم الأمن الاجتماعي.....	ص

المطلب الثاني: مقومات الأمن الاجتماعي وأبعاده.....ص
المطلب الثالث : عوامل تهديد الأمن الاجتماعي.....ص.
المبحث الثاني: الأمن الاجتماعي وعلاقته بالمفاهيم الأخرى.....ص.
المطلب الأول: الأمن الاجتماعي ومسألة حقوق الإنسان.....ص.
المطلب الثاني: الأمن الاجتماعي والبناء الاجتماعي.....ص.
المطلب الثالث: الأمن الاجتماعي والتفكك الاجتماعي.....ص.
المبحث الثالث : مفهوم المخدرات والمؤثرات العقلية.....ص.
المطلب الأول: مفهوم المخدرات.....ص..
المطلب الثاني : انواع وتصنيفات المخدرات.....ص.
المطلب الثالث : مفهوم الادمان وخصائصه.....ص.
الفصل الثاني: ظاهرة المخدرات في الجزائر: الأسباب والآثار.....ص
المبحث الأول: حجم انتشار ظاهرة المخدرات في الجزائر.....ص
المطلب الأول: أسباب انتشار ظاهرة تجارة وتعاطي المخدرات في الجزائر.....ص
المطلب الثاني: توزيع وتعاطي المخدرات بين فئتي الشباب والأحداث.....ص.
المطلب الثالث : عملية بيع وترويج المخدرات (الاتجار بالمخدرات).....ص
المبحث الثاني: تجارة المخدرات وعلاقتها بالظواهر الاجتماعية الأخرى.....ص
المطلب الأول: المخدرات والجريمة المنظمة.....ص
المطلب الثاني : العلاقة الظاهراتية بين الإرهاب والمخدرات.....ص
المطلب الثالث: دور الهجرة غير الشرعية في تنامي ظاهرة المخدرات.....ص
المطلب الرابع: الاتجار بالمخدرات في ظل العولمة.....ص
المبحث الثالث: الآثار السلبية للمخدرات.....ص
المطلب الأول: الانعكاسات ذات الطابع الأمني.....ص
المطلب الأول: الانعكاسات ذات الطابع الأمني.....ص
المطلب الثاني: الإنعكاسات ذات الطابع الاقتصادي.....ص
المطلب الثالث: الانعكاسات ذات الطابع الاجتماعي والصحي.....ص
الفصل الثالث: الأمن الاجتماعي في الجزائر:دراسة المخدرات نموذج.....ص
المبحث الأول: تحقيق الأمن الاجتماعي في الجزائر :الأدوار والجهود.....ص:
المطلب الأول: دور الأجهزة الأمنية في تحقيق الأمن الاجتماعي.....ص
المطلب الثاني: دور المؤسسات الاجتماعية في توفير الأمن الاجتماعي.....ص

المطلب الثالث: دور المؤسسة الإعلامية.....ص
المبحث الثاني: إستراتيجية الجزائر في مواجهة تهديدات المخدرات.....ص
المطلب الأول: التعاون الأمني الجزائري العربي في نجال مكافحة المخدرات.....ص
المطلب الثاني: التعاون العربي والدولي في مجال مكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات..ص
المطلب الثالث: التعاون في منظمة الساحل الافريقي لمكافحة تجارة المخدرات.....ص
المبحث الثالث: التجربة الجزائرية في احتواء ظاهرة تجارة المخدرات.....ص
المطلب الأول: تفعيل دور الأجهزة الأمنية وضمان الرقابة.....ص
المطلب الثاني: تفكيك الشبكات الدولية العابرة للحدود الوطنية المروجة للمخدرات.....ص
المطلب الثالث: صراع المخدرات (الجزائر، المغرب).....ص
خاتمة.....ص
قائمة الجداول.....ص
قائمة الخرائط.....ص
الملاحق.....ص
المراجع.....ص

قائمة المراجع:

I. المراجع العربية:

أولا: الكتب

1-أحمد، عبد العزيز الأصفر، **أسباب تعاطي المخدرات في المجتمع العربي**، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2012).

2-أحمد، فلاح العموش، **مستقبل الإرهاب في هذا القرن،** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006).

3-أكرم، عبد القادر أبو اسماعيل، **دور المؤسسات التربوية في الحد من تعاطي المخدرات،** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007).

4-الباشا، فائزة ، **الأمن الاجتماعي والعولمة،** (ليبيا: المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006).

5-خضور، أديب ، **إشكالية العلاقة بين الأجهزة الأمنية والإعلامية العربية،** (المكتبة العلمية: 2008)،

6-خلود، سامي آل معجون، **مكافحة جرائم المخدرات في النظام الإسلامي وتطبيقه في المملكة العربية السعودية** ، (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1991).

7-الدويري، محمد فايز، الأمن الوطني، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2013).

8-دياب، موسى البداينة، **الشباب والإنترنيت والمخدرات،** (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2012).

9-رشاد، أحمد عبد اللطيف، **الآثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات،** (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1992).

10-رشاد، صالح رشاد زيد الكيلاني، **الأمن الاجتماعي، مفهومه تأصيله الشرعي وصلته بالمقاصد الشرعية،** (جامعة آل البيت: 2012).

11-زيد، بن محمد الرمني، **مشكلات العصر والإعاقة المخدرات بالأرقام والإحصاءات،** (دبي: الشارقة للخدمات الإنسانية، 2004).

12-سعيد، بن حميد، بن سعيد الحرملي، **دور الخدمة الاجتماعية في التعامل مع ظاهرة إدمان المخدرات دراسة ميدانية مطبقة على عينة من مدمني المخدرات بالمجتمع العماني** ، (عمان :2007).

13-شريف، سيد كامل، **الجريمة المنظمة،** (القاهرة : دار النهضة العربية، 2001).

14-صالح، محمود السعد، جهود الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب في مجال مكافحة المخدرات،(الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2006).

15-عبد الإله، ابن عبد الله المشرف، رياض ابن علي الجوادي، **المخدرات والمؤثرات العقلية أسباب التعاطي وأساليب المواجهة،** (الرياض : مركز الدراسات والبحوث، 2011).

16-عبد الرحمان، محمد العيسوي، **مجالات الإرشاد والعلاج النفسي،** (بيروت: دار الراتب الجامعية، 2001).

17-عبد العزيز، بن صقر الغامدي وآخرون، **التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات،** (الرياض : مركز الدراسات والبحوث، 2006).

18-عبد الله، محمد عبد النبي أحمد قازان، **ادمان المخدرات و التفكك الأسري، دراسة سسيولوجية،** (عمان: دار حامد للنشر و التوزيع، 2005).

19-عدنان، سليمان الأحمد، عدنان المجالي، **قضايا معاصرة،** (عمان: دار وائل للنشر، 2000)، ص113.

20-العوجي، مصطفى ، **النظرية العامة للأمن نحو علم اجتماع أمني،** (لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2008).

21-فراس، عباس البياتي، **الأمن البشري بين الحقيقة والزيف،** (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2010).

22-كركوش، فتيحة ، **ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر،** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011).

23-محمد، حسن غانم، **بحوث ميدانية في تعاطي المخدرات،** (القاهرة :دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).

24-محمد، عباس منصور، **العمليات السرية في مجال مكافحة المخدرات،** (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1993).

25-محمد، فتحي عيد، **الإرهاب و المخدرات،** (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2005).

26-محمد، فتحي عيد، الإنترنيت ودوره في انتشار المخدرات، (الرياض: مركز الدراسات البحوث، 2003).

27-محمد، فتحي عيد، **دور مؤسسات المجتمع المدني في خفض الطلب على المخدرات،**(الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2009).

28-محمد، كمال الخطيب، **دور الرعاية الصحية في علاج مشكلة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية،** (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1991).

29-محمود، السيد علي، المخدرات وتأثيراتها وطرق التخلص الآمن منها، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2012).

30-محمود، شاكر سعيد، خالد بن عبد العزيز الحرفش، **مفاهيم أمنية،** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010).

31-المرياتي، كامل جاسم ، **مفهوم الأمن الاجتماعي في الفكر السوسيولوجي،** (بغداد: دار الحرّية للطباعة، 1997).

32-مصباح، عامر ، **التنشئة الاجتماعية والانحراف الاجتماعي،** (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2011)،

33-ممدوح، بن جلوى الشريفي، **الرقابة على السلائف والكيماويات المستخدمة في صناعة المخدرات،** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010).

34-هاني خميس، أحمد عبده، **سوسيولوجيا الجريمة والإنحراف،** (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2008).

35-هويدي، أمين ، **الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي**، (بيروت: دار الطليعة، 1975).

36-يزيد، محمد الطيب، **المخدرات وأضرارها على الفرد والمجتمع**، (الرياض: 1990).

ثانيا: المذكرات

1-داود، علجية، **"ارتباط المخدرات بالإجرام"**، مذكرة في المدرسة العليا للقضاء، وزارة العدل، 2008.

2-ربيح، علي ، **"دور العلاقات الجزائرية العربية دراسة في نمط التفاعل وطبيعة العلاقة من 1990 إلى 2005"**، (العلاقات الجزائرية المغاربية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر،الجزائر.

3-محمد، محسن بن حويد العتيبي، **"دور العمالة الوافدة في ترويج المخدرات من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات "**، رسالة ماجستير منشورة، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2005.

4-سعد، بن عبد الله بن جلباني الشهراني، "التنظيم الأمثل للشرطة في ضوء المفهوم الشامل للأمن"، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003)،

5-شاكر، ظريف ،"البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية التحديات والرهانات"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2010.

6-محمد، محسن بن حويد العتيبي، "دور العمالة الوافدة في ترويج المخدرات من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات "، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2005.

7-براهيمي، مريم ، " التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011.

8-منزل، عسران جهاد العنزي، "علاقة اشتراك الطلاب في جماعات النشاط الطلابي بالأمن النفسي والاجتماعي لدى طلاب المرحلة الثانوية"، ، مذكرة ماجستير، الرياض2004.

9-ميلي، مصطفى، "جريمة المخدرات في الوسط المدرسي"، تربص ميداني دفعة ضباط الشرطة القضائية، البليدة، 2007-2008.

10-ناصر، عامر، "الاتجار بالمخدرات في الساحل الأفريقي وإنعكاساتها على مستقبل الأمن الوطني الجزائري"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3،الجزائر، 2013.

ثالثا: المجلات

1-برقوق، أمحند، **المعضلات الأمنية في الساحل الافريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري**، مجلة الجيش، العدد534، (الجزائر:2008).

2-بوحنة، محمد، التعاون العربي في مجال الإعلام الأمني، مجلة الشرطة، العدد 100،(الجزائر: ديسمبر 2011).

3-بودفار، سفيان، **الشرطة الجزائرية**، مجلة الشرطة، العدد111، (الجزائر:2012)،

4-بودفار، سفيان، **تعزيز روابط الشراكة بين مصالح الشرطة والمجتمع**، مجلة الشرطة، العدد110، (الجزائر:2012).

5-بولعراس، بوعلام، جبابلة فريد، **الجريمة المنظمة الوجه الآخر للإرهاب الدولي**، مجلة الجيش، العدد471، (الجزائر: 2002).

7-جوزي، صليحة، **أمن المواطن في نظر الشرطة والدرك**، مجلة الشرطة، العدد116، (الجزائر:2013).

8-جوزي، فاروق، **مجلة الشرطة تشارك الملتقى الأولى لمسؤولي ورؤساء تحرير المجالات الأمنية العربية**، مجلة الشرطة، العدد 106، (الجزائر:2012).

9- زغدار،عبد الحق ، **واقع وآفاق التعاون الأمني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات**، مجلة المفكر، العدد الثامن، الجزائر.

10-السكري، أحمد مجدي، الأمن والتعاون في المتوسط، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 152، (بيروت: 2002).

11-الشرطة الجزائرية تعرض تجربتها في مجالي التطوير والعصرنة وتتحصل على المرتبة الأولى في مسابقة اختيار أحسن الأشرطة التوعية، مجلة الشرطة، العدد 100 ، (الجزائر:2011)، ص10.

12-مقدم، تهاني، **الشراكة الأمنية بين الشرطة والمواطن**، مجلة الشرطة، العدد109، (الجزائر:2012)،

13-المؤتمر الخامس والثلاثين لقادة الشرطة والأمن العرب، مجلة الشرطة، العدد 100، (الجزائر:2011).

14-الإتصال وتأهيل الموارد البشرية من أبرز المحاور، مجلة الشرطة، العدد100، (الجزائر: 2011).

15-أفريبول آلية فعالة لتعميق التعاون بين أجهزة الشرطة الإفريقية لمواجهة التحديات الأمنية، مجلة الشرطة، العدد122، (الجزائر:2014).

16-الجزائر تحتضن ندوة وزراء الداخلية لمجموعة 5+5، مجلة الشرطة، العدد116، (الجزائر: 2013).

6-جريدة وقت الجزائر، **سنحقق التغطية الأمنية الشاملة في الحدود سنتي 2014-2015**، مجلة الشرطة، العدد 106، (الجزائر: 2012).

رابعا: التقارير الرسمية

1-الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، **التحقيق الوبائي الشامل حول تفشي المخدرات في الجزائر**، 2003.

خامسا: الملتقيات

1-قاسمي، عيسى ، **الأيام الدراسية حول تطبيق قانون 04,18**، (الجزائر: النادي الوطني للجيش 5-6 ماي، 2009).

سادسا: المصادر الإلكترونية

1-اسلام، رخيلة، الجيش الجزائري مرجع هام عالميا في مكافحة الإرهاب والجريمة، في:
www.elmakam.com/?p بتاريخ:28-05-2014.

2-أكرم، عبد الرزاق مشهداني، محمد عبد اللطيف البنا، **نتائج وتوصيات مؤتمر الأمن الاجتماعي- تطلعات وتحدّيات**، (البحرين: 29-31 أكتوبر 2007)، في:
Web2.aabu.edu.jo.shariaconfrance/doc/1-5/doc .
3-برقوق، أمحند ، الجريمة المنظمة عبر الساحل الإفريقي، في:
www.samiranasris,blogspot,com/2008/09/blog:post,html بتاريخ : 27-04-2014.
4-بوحنية، قوي، إستراتيجية الجزائر اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي، في:
chaib,net/mas/index ,php ?option=comcontent بتاريخ:03-04-2014.
5-خالد، بن سعود البشر، **الأمن مسؤولية الجميع رؤية مستقبلية**،(الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2005)، في:
www.mimsdhawi.com/other albesht.htm بتاريخ: 15-04-2014.
6-خليل، حسين، **مفهوم الأمن في القانون الدولي العام**، في:
lwww.dirkhlaihussein.blogspot.com/2009/01/.16.htm بتاريخ: 12-04-2104.
7- الفضلي، داهي، **المنظمات الأهلية والدور الاجتماعي حالة المنظمات الخيرية الدعوية والأمن الاجتماعي**، في:www.ifpedia.com/arab/wp-content/uploads/zxc.doc بتاريخ:15-04-2014.
8-رواب، جمال، **طبيعة مهام جهاز الشرطة**، في:
www startimes. com/Faspx ?T :22578481 بتاريخ: 22-05-2014.
9-ساسي، سفيان، **انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع الجزائري وخاصة في أوساط الشباب**، في:

www .hewar ,org/debat /show,art,adp ?aid بتاريخ :24-05-2014 .
10-سليم، بوفنداسة، حوار البروفسور أمحند برقوق الخبير الدولي في الشؤون الأمني والإستراتيجية، في:
Arabic. people com. Cn. Html بتاريخ: 01-06-2014.
11-شيبوط، بشرى ، تهديدات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي في:
www.bchaib,net/mas/index,php?option=com-comtent/view=raticle بتاريخ 20-04-2014.
12-صالح، ابراهيم الصنيع، المواطن رجل الأمن الأول وتحقيق مفهوم الشرطة المجتمعية، الرياض، في :
www.minshawi.com/other/alsuneah بتاريخ: 24-05-2014.
13-عبد الكريم، عبد الله المجيدلي الحربي، الدور المجتمعي للمؤسسات الأمنية، في:
www.minsahawi.com/other/harbi.htm بتاريخ: 26-05-2014.
14-عبد الوهاب، عساني، الشرطة الجزائرية خبرة متميزة في مكافحة أنواع الجريمة، في:
www.radioalgerie.dz/ar/index,php بتاريخ: 29-05-2014.
15-عزيز، ظواهر، الجزائر تواجه مافيا المخدرات والشباب أول ضحية، في:
http//bit. Ly/1hyzs46 بتاريخ: 28-05-2014.

16-غنية، قمراوي، الجزائر تدعوا إلى مكافحة نشاط شبكات التاجرة بالأسلحة والمخدرات، في:
www echorouk on line.com/araL2 news. بتاريخ: 28-05-2014.
17-فائزة، باشا، الأمن الاجتماعي والعولمة، في:
www.swmsa.net/article.php?=action:show.id:1714 بتاريخ: 10-04-2014.
18-فوزي، بن دريدي، معوقات تحقيق الأمن الاجتماعي في الوطن العربي، في:
www.anbar.com/ar/monthly-issues/1158.article.htm بتاريخ: 10-04-2014.
19-محمد، اسماعيل علي اسماعيل، الآثار الاجتماعية لانعدام الأمن الاقتصادي، في:
www.tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php بتاريخ: 14-04-2014.
20-محمد، بن عبد الله البكر، السلوك الإجرامي بين واقع الأمن الاجتماعي والضبط الاجتماعي، في:
www.acofps.com/vb/showthread.phpt=8557 بتاريخ: 16-04-2014.
21-محمد، خالد حربة، المتطلبات الضرورية لإعلان رجل الشرطة في ضوء مفهوم الشرطة المجتمعية، ندوة: مفهوم الشرطة المجتمعية، (دبي، مركز الدراسات والبحوث، 19-21سبتمبر 2005) في:
www.mauss.edu.sa/Ar/colleges And centers. بتاريخ: 25-05-2014.
22-محمد، عبد المنعم النعناعي، نحو وعي سياسي.. الأمن القومي أبعاده وصياغته، في:
www.da3watonaa.blogspot.com/2010/01=08.html بتاريخ: 11-04-2014.

23-هاشم، بن محمد الزهراني، المؤسسات المجتمعية والأمنية رؤى مستقبلية، (الرياض: كلية الملك فهد الأمنية، 2005)، في:
www.adelamer.com بتاريخ : 26-05-2014.
24-دون كاتب، **الهجرة السرية في المجتمع الجزائري وإبعادها وعلاقاتها بالاغتراب الاجتماعي- دراسة ميدانية، في:**www.startimes.com/?t= 2345 بتاريخ :21-04-2014.
25-دون كاتب، **عولمة التنظيمات الإجرامية**، في: www.startimes.com=13372412 بتاريخ:27-04-2014.

26-دون كاتب، **الشرطة المجتمعية**، في: www.moi.gov./q/page viewer.aspx?id. بتاريخ:24-05-2014.
27- دون كاتب، **ملف شامل بخصوص الدرك الوطني الجزائري**، في : www Alegria. com/ VB/Alegria
بتاريخ: 25-05-2014.
28-دون كاتب، **دور الدرك في مجال الوقاية من المخدرات ومكافحاتها**، في :
Alanis. Ahlamountada. Com/t2392 بتاريخ: 25-05-2014.
29-دون كاتب، **عرض التجربة الجزائرية في مجال مكافحة المخدرات بالمؤتمر العربي**، في:
www.djairess.com/aps/92023 بتاريخ: 29-05-2014.
30-دون كاتب، **رئيس أمن أكبر مطارات الجزائري في مافيا عالمية لتهريب الذهب والمخدرات**، في:
http// bi Ly/ 1sbm24g بتاريخ: 02-06-2014.
31-دون كاتب، **الشرطة الجزائرية خبرة متميزة في مكافحة كل أنواع الجريمة**، في:
www.radio.Algérie.dz بتاريخ: 02-06-2014.
31-دون كاتب، **مستويات الأمن**، في : www.policemc.com.bh/reports/2007/august/../1.do
بتاريخ: 08-04-2014.

II- المراجع الأجنبية:

1- Abdennouri, Salah, Prise en charge des toxicomanes, (office National de lute contre la drogue et la toxicomanie, séminaires de formation de médecins dans la cadre du projet mednet, Algerie, 2008.
2-Barry, Buzan , From International to World Society **(Cambridge: University Press, 2004).**